العوامل الإقتصادية المؤثرة
في أداء قطاع الرياضة في السودان

الدكتور
احمد عبدالله دولة

الطبعة الأولى

2013م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2013/3/908)

963.796

دولة، أحمد عبدالله

العوامل الاقتصادية المؤثرة في أداء قطاع الرياضة في السودان/ احمد عبدالله دولة.ـ عمان: دار الجنان للنشروالتوزيع .

ر.أ: (2013/3/908).

الواصفات: الالعاب الرياضية/ /التنمية الاقتصادية/ / الاحوال الاقتصادية/ السودان

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عـــن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 987 -9957 -551 - 66 - 7 الترقيم الدولي



دار الجنان للنشر والتوزيع – عمان – الاردن

dar_jenan@yahoo.com هاتف 0096264659891

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴾

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(لقد أُرسلنا رسلنا بالبينات وأُنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأُنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز).

صدق الله العظيم (سورة الحديد الاية 25)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (ولله ملك السموات والأرض والله على كل شيء قدير۝ إن في خلق السموات والأُرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأُولي الالباب۝ الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلي جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأُرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار).

صدق الله العظيم (سورة آل عمران الآية 188 – والآية 190)

إهداء

الى ....

روح والدي ووالدتي اللذان ما زالت روحيهما الطاهرتان ترفرفان علي،
رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته.

كل الوسط الرياضي والقائمين على أمر الرياضة حكومةً وشعباً.
الى كل المثابرين لرفعة هذا البلد الجميل.

زوجتي الحبيبة التي جاهدت وكافحت معي وشجعتني وصبرت علي
وسهرت معي الليالي وقامت بواجبها تجاهي وتجاه بيتها خير قيام.

أبنائي الأعزاء.

أهدي هذا البحث بكل تواضع وعرفان بالجميل.

شكر وعرفان

الى اسرة جامعة الزعيم الأزهري بصفة عامة، وكلية الأقتصاد والعلوم الادارية وأخص منهم بروفسيور/ حسن كمال الطاهر الذي بذل معي من الجهد أقصاه.

وأشكر الأخوين بروفسيور/ على عبد الله الممتحن الخارجي،
و د. عبد الرحمن عبد الوهاب نور الدائم الممتحن الداخلي.

والشكر للأخوة في أندية الهلال والمريخ والاتحادين العام والمحلي واللجنة الأولمبية والأخوين د.عادل عبد العزيز الفكي وأحمد ابوالقاسم هاشم.

وأشكر كل من ساهم برأي أو فكر في هذا البحث وأتمنى ان يكون نافعاً للجميع وإضافة علمية للمهتمين بالاقتصاد.

وبالله التوفيق،،،

تقديم:

لعل البحث العلمي والتوثيق من أضعف حلقات مكونات الحركة الرياضية في السودان ، ولذلك فإن من يبادر للغوص في هذين المجالين لابد من يتمتع بقدر كبير من الجرأة والشجاعة .

وكتاب " العوامل الاقتصادية المؤثرة على الرياضة في السودان" الذي بين أيدينا الآن يجسد هذه المعاني. بل تعداها بأن يكون البحث في مجال ندر أو قلّ الحديث عنه وهو مجال الاقتصاد في الرياضة. فالحديث عن الرياضة كنشاط فني أو تنافس شريف أو خلق رفيع يسهل تناوله في أي مجتمع أو مجموعة من الرياضيين .

ولكن موضوع هذا الكتاب يحتاج بالضرورة لعلم غزير وعمل دؤوب وصبر جميل. كما يحتاج لمن يمازج بين الصفة الرياضية الأصيلة وعلوم الاقتصاد المتشعبة التي لا يستطيع الكثيرون الربط بينها وبين الرياضة.

ولو كان تأليف مثل هذا الكتاب يتم بالتكليف لما ذهب التكليف لغير الدكتور / أحمد محمد عبد الله دولة. فالدكتور أحمد مارس الرياضة لاعباً في واحد من أهم ركائز الحركة الرياضية في السودان وهو فريق الهلال.

ومارس الرياضة إدارياً في مجلس الهلال ، وقيادياً في تجمع قدامى لاعبي الهلال، وعضواً في جمعية رعاية الرياضيين. ومارس العمل الاقتصادي " ببنك البركة الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي وبنك ايفوري " ، ووكيل لأكاديمية المنهل الجامعية للعلوم ، ثم تبوأ منصباً دستورياً كرئيس للجنة المالية والاقتصادية بالمجلس التشريعي لولاية الخرطوم.

ورجل بهذه الصفات والمواصفات يعطي إضافة حقيقية وبعداً جديداً لما يسطره يراعه . لذلك جاء محتوى ومضمون الكتاب تعبيراً صادقاً لتجربة ثرة متفردة.

لا يخالجني أدنى شك أن كل من يطلع على هذا السِّفر القيم سيوافقني الرأي أن ما عبرت عنه بهذه الكلمات البسيطة هي أقل ما يمكن أن يقال في حق الكتاب وكاتبه . هنيئاً للمكتبة السودانية بهذه الإضافة .

وبالله التوفيق ،،،

محمد الشيخ مدني

المقدمة

تمهيد:

الرياضة بكل أشكالها وتنوعها أصبحت مهمة على نطاق العالم سواء في الألعاب الأولمبية المختلفة أو على مستوى كرة القدم على المستوى المحلى والقارى والعالمي وأصبحت تدر الملايين من الدولارات على مستضيفى الدورات الأولمبية وكأس العالم وأصبح لها تأثير اقتصادي وسياسي وإجتماعي.

أولاً: الإطار العام لمشكلة البحث:

من اهم المشاكل التى تواجه الرياضة على المستوى الاقتصادي تتمثل في بناء الملاعب والمدن الرياضية وتصنيع المعدات الرياضية والتدريب والتسويق والنقل التلفزيوني خصوصاً في الدول الفقيرة "دول العالم الثالث" لإمكانياتها الضعيفة وهناك العديد من المتطلبات في هذا المجال تقابلها امكانيات شحيحة على مستوى الدولة وعلى مستوى الاندية والافراد . وفي السودان تتلخص المشكلة في:

1. ضعف الانظمة الرياضية والصرف على الرياضة.
2. ضعف دخول المباريات.
3. عدم الاهتمام بالتصنيع للمعدات والادوات الرياضية.
4. ضعف الصرف على مستوى الاندية.
5. غلاء المعدات الرياضية.
6. ضعف التسويق الرياضي.
7. ضعف العائد من نقل المباريات.
8. ارتفاع تكلفة التدريب.
9. انعدام الوعى باهمية التربية الرياضية وعدم وجودها في مستويات التعليم المدرسي.

يسعى البحث لتشخيص هذه المشكلة وصولاً الى اقتراح لكيفية حلها اقتصادياً وذلك للنهوض بالرياضة عامة بالسودان وعلى مستوى الأندية خاصة.

ثانياً : أهداف البحث :

1. تحديد العوامل الاقتصادية التى تؤثر على تطور القطاع الرياضي في السودان.
2. وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية التى تؤثر على الرياضة في السودان.
3. اقتراح بعض السياسات الاقتصادية لتطوير قطاع الرياضة في السودان.

ثالثاً : أهمية البحث :

تأتى أهمية البحث نظراً لما آلت اليه الرياضة من أهمية اقتصادياً ورياضياً واجتماعياً في جميع بلدان العالم ونسبة لارتفاع تكلفة تسيير الرياضة على مستوى الفرق القومية او الاندية ولذا لابد ان تواكب الرياضة في السودان ما يجرى في العالم حيث اصبح للرياضة تأثير اقتصادي اذا استثمر جيداً فانه يرتقى بالرياضة وبدورها الاقتصادي.

رابعاً : فرضيات البحث :

1. عدم اهتمام الدولة بالرياضة وضعف الموارد المالية لاتحادات الرياضة ادى الى عدم تطوير البنيات الأساسية للرياضة.
2. ضعف الموارد المالية وعدم وجود كيانات تعنى بالتمويل او الاستثمار الرياضي اثر سلباً على تطوير الحركة الرياضية.
3. تشجيع الاستثمار المحلى والاجنبي في مجالات الرياضة المختلفة له اثار ايجابية على تطور الحركة الرياضية.
4. عدم إستحداث أساليب متطورة للاستثمار ولتمويل قطاع الرياضة تسبب في اضعاف مشروعات تطوير الحركة الرياضية

5. الاعتماد على المساهمات المالية لا يساعد على تطور الاندية الرياضية.

خامساً : منهج البحث :

اتبع البحث المنهج الوصفى التحليلي والمنهج الاستقرائي التحليلي والاحصائي لوصف المشكلة وتفسيرها واصدار حلول تقويمية من واقع الاقتصاد الرياضي بالسودان.

كما اعتمدت الدراسة على بيانات موثقة من مصادر رسمية مثل ميزانيات الاندية والاتحادات وتحليلها كما قام البحث بأخذ عينة محكمة من ذوي الخبرة وتم تصميم استمارة استبيان لجمع المعلومات من هذه العينة.

سادساً : الدراسات السابقة :

لم تتوفر مراجع حول اقتصاديات الرياضة في السودان سوى ورقة أعدها احمد ابوالقاسم هاشم لوزارة الشباب والرياضة في عام 2005م تحت عنوان "تمويل النشاط الرياضي". تحدث فيها عن تطور الرياضة في الفترة من عام 1960 الى عام 2002م اورد فيها احصائيات عن الصرف على الشباب والرياضة التى بلغت لهذه الفترة حوالى (84.092.412) دولار والصرف على الرياضة حوالى (12) مليون دولار. واشار الى ان الفترة من (1989 – 2002م) كان الصرف على الرياضة بلغ نسبة 0.032٪ من اجمالى الصرف العام.

لم يكن هناك اي هياكل تنظيمية للتربية الرياضية في السودان قبل عام 1955م لعدم وجود قوانين ولوائح رياضية تنظم العمل الرياضي بل كانت الهيئات الرياضية تسجل كهيئات اجتماعية حسب قانون الحكومات المحلية.

نصيب الفرد من الرياضة من خلال الصرف العام في عام 2002م كان نسبة 0.00170 مقارنةً بعام 1970م والتي كانت 0.02616 وتعادل بالدولار 0.0073 دولار وفي عام 1979م 0.0503 دولار.

اشار البحث الى هيكل الرياضة في السودان والوزارات القومية والولائية وعمل مقارنات بين الولايات عموماً ووضع توصيات عامة على كيفية تنظيم الموارد المالية واعتمد على التمويل في:

1. دخول الاحداث الرياضية ودخول المباريات.
2. اشتراكات الاعضاء.
3. الدعم الدولى.
4. حملات التبرعات.
5. عائدات التسويق بشكل عام.
6. الاسهام الحكومي.
7. أخرى.

سابعاً: تبويب البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة واربعة فصول والنتائج والتوصيات والمراجع والملاحق، الفصل الاول الاطار المرجعي للدراسة واشتمل على خمس مباحث، المبحث الاول تعريف اقتصاديات الرياضة، المبحث الثاني الطلب والاستثمار والتسويق في الرياضة، المبحث الثالث الاعلام والتسويق الرياضي، المبحث الرابع الدور الاقتصادي للحكومات في الرياضة والمبحث الخامس تجربة الفيفا واللجنة الأولمبية في مجال الاقتتصاد الرياضي.

الفصل الثاني تاريخ الحركة الرياضية في السودان، واحتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الاول تاريخ النشاط الرياضي في السودان، المبحث الثاني نشأة اتحادات

كرة القدم واللجنة الاولمبية والمبحث الثالث حجم مشاركة الاعلام في النشاط الرياضي بالسودان.

الفصل الثالث الايرادات والصرف على الرياضة في السودان، واشتمل على مبحثين: المبحث الاول مصادر ايرادات الحركة الرياضية والمبحث الثاني منصرفات وتمويل الحركة الرياضية.

أما **الفصل الرابع** تحليل العينة واختبار فرضية البحث، فقد اشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الاول تحليل نتائج العينة، المبحث الثاني اختبار فرضيات البحث، المبحث الثالث السياسات المقترحة لتطوير الرياضة اقتصادياً في السودان، ومن ثم النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

الفصـل الأول

الإطـار المرجعي للدراسة

المبحث الأول

إقتصاديات الرياضة

تمهيد:

اصبحت التربية البدنية والرياضية من فعاليات النشاط الانساني فهي وسيلة لتطوير قدرات الافراد البدنية والذهنية تؤدي الى حدوث نوع من التوازن بين الجانب البدني والروحي والعقلي لذا اصبحت ضرورة حياتية للأفراد والمجتمعات.

وتعد اقتصاديات الرياضة موضوعاً هاماً لتطوير الرياضة واصبحت الهيئات الرياضية الرسمية والشعبية تهتم إهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي في عملها لأن نجاحها يتوقف على توفير التمويل والكفاءة في ادارة المشروعات والانشطة الرياضية.

المطلب الأول

تعريف إقتصاديات الرياضة

والمشكلة الاقتصادية في الرياضة

اقتصاديات الرياضة علم وثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية والتي تقوم على دراسة سلوك الافراد والمؤسسات في محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة واشباع الرغبات المتعددة والمتنوعة. [1] ولا يخضع لعامل الاجتهاد والابداع الشخصي بل يخضع لقواعد الاقتصاد في المجال الرياضي كما يدرس سلوك الافراد والمؤسسات وبيئة التعامل والموارد المتاحة. ويتمثل الهدف الكبير من دراسة هذا العلم في تحقيق

[1]- د. عزت محمود كاشف، اقتصاديات التربية البدنية والرياضية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،، 1996م، ص 7.

النجاحات للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال دراسة المشكلات واقتراح افضل الحلول من حيث العمل على زيادة الموارد وتنميتها وترشيد الاحتياجات.

وفي العصر الراهن اصبح المجال الرياضي يضم كماً من انواع الرياضة بانواعها المختلفة الوظائف والمهام المختلفة كالفنيين والاداريين والخبراء والمحللين الرياضيين وهو بكل المقاييس يعد اطاراً توظيفياً. [1]

اهتم علم اقتصاديات الرياضة بالاجابة على عدد من الأسئلة الاساسية والتي تشكل إطار المشكلة الاقتصادية في القطاع الرياضي كأحد قطاعات الانتاج الهامة في الاقتصاد القومي وتتحد هذه الأسئلة في:

1) **ما هو حجم الانتاج والاستهلاك في مجال الرياضة؟.**
2) **ما هي مصادر تمويل الرياضة – هل الدول، المجتمع، المؤسسات التمويلية؟.**
3) **ما هي العناصر المستفيدة من هذا التمويل هل هي الرياضة التنافسية ام الرياضة للجميع ام الرياضة المدرسية والجماعية؟.**
4) **هل يمكن عقد مقارنة بين قطاع الرياضة وقطاعات اقتصادية أخرى في التعرف على ما يمكن ان تقدمه الرياضة للاقتصاد الوطني؟.**
5) **ما هو معدل او نسبة استهلاك الاسر في المجال الرياضي الى سائر مجالات الاستهلاك الاخرى مثل الادوات الرياضية اشتراكات الاندية الملابس والمعدات الرياضية، تذاكر حضور المباريات؟.**

حققت التربية الرياضية في العقود السابقة قفزات عديدة في مجال الانشاءات للعديد من الفروع الرياضية (دور رياضة، وملاعب، وصالات) وفي مجال الرياضة الفردية والجماعية واصبحت مظاهر حركة التربية البدنية والرياضية ضمن مجالات النشاط الانساني اليومي لعدد كبير من الافراد والجماعات وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من

---

[1]- **المصدر السابق، ص7.**

حركة المجتمع حيث يلاحظ من حين الى آخر التطور والارتقاء لانجازات اللاعبين افراداً او فرقاً وكذلك اتسعت اواصر العلاقات الدولية الرياضية على المستويين الاولمبي والقاري.

ولم تعد بالنسبة لعدد كبير من الافراد مجرد مشاهدة ممتعة وقت فراغ محبب ولكنها وسيلة لرفع مستوى لياقتهم البدنية والذهنية وهو ما ينعكس إيجاباً على صحتهم العضوية والنفسية ويزيد من كفاءتهم الانتاجية .

وتعتمد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف الالعاب وكما هو معروف فان الرياضة وسيلة (تسلية واشهار وانتشار كما انها تعد سوقاً رائجاً في مجال الانتاج والتسويق للمنتج والخدمات الرياضية كما انها محل للمارسة يعرض زيادة قاعدة الممارسين).

كما ان ذلك من اجل تحقيق فرصاً افضل للنمو رغبةً في زيادة فعالية وانتاجية كافة قطاعات المجتمع البشرية وذلك من خلال التنسيق بين محاور (الامكانات، التمويل، الافراد)، لذا فان دراسة اقتصاديات الرياضة تعتبر واحدة من اهم الحلقات المتكاملة لدارسة علم الاقتصاد الذي يتضمن تبعاً لذلك دراسة علوم أخرى مساعدة تساهم في الارتفاع لمستوى المتعاملين في هذا الجانب فالهيئات والمنظمات الرياضية يجب ان تعطي اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي في عملها لان النجاح في حل معظم مشاكلها يتوقف بالدرجة الاولى على جانب التمويل وإدارات المشروعات [2] فتلك الهيئات تقوم باعداد خطط متنوعة حالية ومستقبلية تهدف للارتقاء بمجال الرياضة لدى جميع افراد الشعب ولدى المتميزين رياضياً منهم وتقوم تلك الهيئات بوضع الميزانيات التقديرية لعمل قطاعات الرياضة "الرياضة

---

[1]- د. حسن احمد الشافعي، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004م، ص8.

[2]- المصدر السابق ص 9.

للجميع والرياضة التنافسية" وتوفير الوسائل المادية من حيث تجهيزات ومنشئات رياضية وتطوير أساليب العمل الاداري [1] .

ان علم الاقتصاد وتطبيقاته في المجال الرياضي وثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية والتي تقوم على دراسة سلوك الافراد في محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة من صالات وملاعب وأجهزة وأدوات علاج اصابات الرياضة، والتي تعتبر ذات استعمالات بديلة بين اهداف متعددة تسعى لارضاء واشباع الرغبات المتعددة والمتنوعة للافراد سواء كانوا ممارسين عاديين ام ابطالاً– لذا فان علم الاقتصاد وارتباطاته بالمجال الرياضي لا تخضع لعامل الاجتهاد والابداع الشخصي بل تخضع لقواعد ونظريات محددة ومعروفة– لان ذلك العلم يعتمد على القوانين الاقتصادية التي يعاد صياغتها لتتناسب مع واقع الحياة، وبعد التأكد من صحة هذه الصياغة بالتجربة يصبح لها تطبيق عام في اي وقت وعلى اي جماعة هذا مع مراعاة الظروف والمتغيرات التي قد تظهر اثناء التطبيق.

ويعرف علم الاقتصاد في المجال الرياضي: بأنه ذلك العلم الذي يتعرض لسلوك الفرد الرياضي كعلاقة بين اهداف متنوعة او متعددة وموارد ذات استعمالات مختلفة وبإستعراض تعريف علم الاقتصاد يلاحظ ان ابعاد المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي تتحدد في حاجات متعددة للافراد الممارسين للرياضة حسب الزمان والمكان في مواجهة موارد محدودة نسبياً بمعنى ان علم اقتصاديات الرياضة يدرس الفرد والبيئة التي يتعامل معها، فالفرد يمثل الحاجات الاقتصادية بينما البيئة او الطبيعة تمثل الموارد الاقتصادية المتاحة.

ولما كان الهدف النهائي من دراسة علم الاقتصاد يتمثل في تحقيق السعادة والرفاهية للممارسين افراداً او جماعات من هنا فان ذلك العلم يسعى للاهتمام بدراسة المشكلات التي تظهر اثناء العمل واقتراح افضل الحلول لمواجهتها من حيث العمل

---

[1]- المصدر السابق ص10

على زيادة الموارد وتنميتها وترشيد الاحتياجات من جانب الافراد وذلك بقصد تحقيق التوازن بين طرفي المشكلة الاقتصادية (أفرد، الامكانات الاقتصادية المتاحة) [1] .

تعمل الدول المتقدمة على وضع استراتيجية اقتصادية لتحقيق الرفاهية للمجتمع وذلك بهدف تحقيق مستوى رفاهية الافراد مادياً وثقافياً وتعتبر الرياضة مكملاً للدورة الاقتصادية وذلك بإعتبارها منتجاً او شريكاً في الانتاج او باعتبارها قيمة اقتصادية مضافة. ومفهوم اقتصاديات الرياضة يُقصد به الموازنة الاقتصادية بين رغبات كل من المستفيدين من الخدمات والمنتجات المرتبطة بالانشطة الرياضية المختلفة وبين المستثمر او القائم بالتمويل او الممول ويتم هذا في اطار علمي منظم وذلك لتحقيق التوازن والتوافق بين الحاجات المراد اتباعها او الخدمات والانشطة الرياضية المختلفة او المنتج المرتبط مع الموارد المتاحة لتكوين رأس المال الموظف للاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية. ويعريف ليونيل روبنز الاقتصاد بأنه (هو العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الانساني في سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة). ويقوم النظام الاقتصادي على مجموعة من المبادي التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين افراد المجتمع وهي التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي– أي نظام إقتصادي يتحدد بثلاث عناصر أساسية[2]:

1) قوى الانتاج.
2) علاقة الانتاج.
3) علاقات التوزيع.

وتتحدد عناصر المشكلة الاقتصادية في:

1) الحاجات والرغبات التي يحتاجها الانسان من الانشطة.
2) الموارد المتاحة لتحقيق اهداف الانشطة الرياضية.

---

[1] . عزت محمود كاشف،مصدر سبق ذكره ص11.
2- المصدر السابق ص 8

3) طريقة توزيع الموارد على الحاجات والرغبات من الانشطة الرياضية [1] .

ويمكن التعبير عن هذه المشكلة على المستويات التالية:

الفرد: الفرد امكاناته المتاحة لا تفي بالممارسة للأنشطة الرياضية.

القطاع الأهلي: تتمثل في المصادر المالية وامكانات الهيئة الرياضية المحددة.

القطاع الحكومي: قلة المصادر المالية والامكانات المتاحة للمؤسسات الرياضية المختلفة.

المطلب الثاني

العلاقة بين علم الاقتصاد والرياضة

ظلت الرياضة لفترة طويلة من الزمن بعيدة عن اهتمامات علم الاقتصاد بالرغم من اتصالها الوثيق خاصة فيما يتعلق بأوقات الفراغ والقيم الاستهلاكية وبالصحة والانتاج ومجابهة البطالة. الا انه في الآونة الاخيرة حدث ارتباط كبير بين الرياضة والمصالح التجارية واصبحت المصالح التجارية العمود الفقري للنشاط الرياضي ويقول عالم الاجتماع الهولندي (ستوكنيس) ان تكامل النشاط والرياضة مع المصالح الاقتصادية ادى الى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية لا تقل اهمية عن علاقة الرياضة بالسياسة وان نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الانشطة والادوات والاجهزة الرياضية والمدربين الأكفاء واللاعبين والاداريين والحوافز المختلفة وخلافها كل هذا يجعل الرياضة تعتمد اعتماداً كاملاً على الاقتصاد لتمويل مختلف اوجه النشاط[2] .

بعد الحرب العالمية الثانية إنتبهت المؤسسات التجارية الكبرى الى اهمية الرياضة كوسيلة للدعاية ومجال اشهار واسع الانتشار بطرق مباشرة او غير مباشرة اضافة الى عدم تكلفتها العالية نسبياً.

---

1. المصدر السابق ص9.
2. المصدر السابق ص 13

كما ان تزايد اعداد الرياضيين وممارسي الرياضة من عامة الناس نساءً ورجالاً خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي قد خلق سوقاً رابحةً في مجال انتاج وتسويق واستهلاك الاجهزة والادوات والمعدات والملابس الرياضية. ولقد ظهرت بحوث ودراسات تربط بين الرياضة والاقتصاد في السويد في عامي (1951 – 1953م) ثم في سويسرا عام 1955م. وفي عام 1956م قدمت دراسة اقتصادية تحليلية عن النشاط الاقتصادي في الرياضة واظهرت ذلك بعض الدراسات التي اشارت الى ارتفاع ارقام المعاملات المالية المتداولة في الاسواق المختلفة التي تخص الاستثمار الرياضي قد تصل الى 20٪ سنوياً.

كما ان هناك الكثير من القيم التي يمكن ان تقدمها الرياضة للاقتصاد مثال لذلك تقدير العمل اليدوي وعمل اتجاهات ايجابية نحوه. من اهم مقومات الاقتصاد توفر الايدي العاملة المدربة والفنية ولها دور مؤثر في عملية الانتاج، والقيمة من العمل اليدوي والجهد البدني قيمة عظيمة حيث تكسب الشخص الرضا الداخلي والخارجي كما ان قيمة المهارة الحركية وهي ابرز قيم الرياضة تعبر عن مطلب ملح او احتجاج قوي عند الحاجة للايدي الماهرة في جميع المشروعات.

تسهم برامج التربية البدنية والرياضية في تزويد الافراد بالمهارات الحركية والكفاءة الادراكية الحركية لأنها أساس أي مهارة تخصصية في جميع قطاعات الانتاج (زراعة، صناعة، خدمات). وهي مجالات متكاملة وحلقات مربوطة في دائرة النظام الاقتصادي الناجح. يقول علماء الاقتصاد بعد ان تستبعد عنصري رأس المال والعمل هناك عنصر ثالث اطلق عليه (العامل الثالث)، وهو يتكون من عدة عوامل مثل اثر التربية والتعليم وتعليم فنون الادارة والتحديث في تقنيات الانتاج والتغذية ومياه الشرب النقية والصحة وخدماتها وكل هذه العناصر ترتبط بالرياضة والتربية مما يشجع على الاستثمار فيها [1] .

---

[1]- المصدر سابق الذكر، ص14.

يعتقد بعض الباحثين ان الانشطة الرياضية البدنية لها قيمة اقتصادية، حيث يشير العالم الاقتصادي (الفريد مارشال) الى ان افضل انواع الاستثمار قيمة هو الاستثمار في البشر [1].

والباحث الاقتصادي (ورقرت) يوضح ان المهارة والمعرفة من اهم عوامل التقدم والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

في امريكا اشارت بعض البحوث المتعلقة بالاقتصاديات الرياضية الى ان المشكلة الصحية في امريكا هي انخفاض مستوى اللياقة البدنية مما يكلف الدولة مبالغ كبيرة في تكلفة الخدمات الطبية والصحية والتأمينات التي توفرها الحكومات للأفراد.

ميثاق اليونسكو الدولي للتربية البدنية يشير بوضوح الى وجوب اقامة منشآت وتجهيزات صالحة لممارسة الرياضة لانها نشاط عام يجني المجتمع من خلال الممارسة فيه فوائد معنوية يمكن عمل هذه المنشآت للرياضة الغير مكلفة أما الرياضات المكلفة مثل (البولو، الفروسية، الاسكواش) فهي لفئة المقتدرين. ازدهار صناعة الرياضة جذب الاقتصاديين واصبحت اقتصاديات الرياضة عنصراً مساعداً في مجال الاقتصاد واصبحت منظمات الرياضة ارضاً خصبة للاقتصاديين المولعين بذلك. كما صار سوق العمل للرياضيين المحترفين موضوع اهتمام الاقتصاديين. وبالنظر لوفرة الاحصائيات المتعلقة بأداء اللاعبين وانتاجهم والملامح الفردية لهذه الاسواق، مثل مخصصات الاجور لاتحاد السلة، ازدهار الوكالات الحرة في حقل الرياضة، النمو المضطرد في استعمال اتحاد كرة القدم لتقديم رخص الاجلاس الخاصة لفرق الاتحاد، كل هذه هيأة فرصاً لملاحظة وقياس اثر المال في تحديد الاسعار وتفاوتها [2].

---

[1] **Hans Wester & Aaron Smith, Sport In the Global Market Place Palgrave Maculkan, 2003, page 50**

[2] **Chris Gratton & Peter Taylor, Economics of sport & Recreation, E & F.N Sport London & N.Yourk, 2000, page 3.**

المطلب الثالث

أثر الرياضة على الإقتصاد

(بعض التجارب العالمية)

أظهرت التقديرات الاخيرة في المملكة المتحدة :

1) ان انفاق المستهلكين على الرياضة عام 1995م كان (10.4) بليون جنيه استرليني اي ما يعادل 2.33٪ من إجمالي نفقات المستهلكين.

2) ان القيمة المضافة للاقتصاد البريطاني في النشاط الاقتصادي للعام 1995م في بريطانيا كانت (9.8) بليون جنيه استرليني اي ما يعادل 1.6٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

3) العمالة في الرياضة كانت (415.000) في عام 1990 مقارنة 324.470 عام 1985م اي ما يعادل 1.61٪ من مجمل الاستخدام مقارنة 1.52٪ عام 1985م.

ويظهر الجدول رقم (1-1) التسلسل الزمني للعناصر الرئيسية لنفقات المستهلكين في السلع والخدمات المتعلقة بالرياضة عام (1985 - 1995) والقيمة والخدمات حيث بلغة الاسعار المتداولة، وهي بذلك تعكس ارتفاع الاسعار (التضخم) وايضاً زيادة حجم المشتريات بين عامي (1985 - 1995).

جدول (1 – 1)

نفقات المستهلكين في السلع والخدمات الرياضية في المملكة المتحدة [1]

المشاركة الرياضية	1985 (مليون جنيه استرليني)	1990 (مليون جنيه استرليني)	نسبة الزيادة ٪ (1985– 1995)
رسوم الاشتراك	**627.82**	**1.348.06**	**115**
مبيعات الملابس	**459.83**	**943.66**	**105**
مبيعات الاحذية	**306.55**	**629.11**	**105**
رحلات	**290.47**	**317.85**	
كرة القدم	**375.91**	**424.74**	**13**
سباق الخيل	**1.267.72**	**1.542.09**	**22**
نفقات رياضية أخرى	**2.027.25**	**1.776.84**	**13–**
الجموع	**5.355.57**	**6.932.35**	**30**

المصـدر: **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation P.20.**

ويوضح الجدول رقم (1–2) نفقات المستهلكين في الرياضة عام 1995م بأسعار ثابتة كما يظهر المعدل الحقيقي لزيادة الانفاق على الرياضة في عشر سنين وقد ارتفع المعدل الكلي لنفقات المستهلكين في الرياضة الى 30٪ في عام 1985م الى 1995م مع تزايد كبير في الاشتراكات ورسوم المشاركة الرياضية وشراء الملابس والاحذية الرياضية وقد تضاعف حجم الانفاق على الثلاثة الاخيرة طيلة العشر سنوات كما ورد في بيانات المسح العام حول المشاركة الرياضة، كما ان الزيادة

---

[1] -المصدر السابق ص13.

الكلية في نفقات المستهلكين على السلع الرياضية كانت أكبر من زيادة نفقاتهم على كل السلع الاخرى التي هي بدورها زادت بين 1985 – 1995م [1] .

جدول (1-2)

نفقات المستهلكين في السلع والخدمات الرياضية في المملكة المتحدة

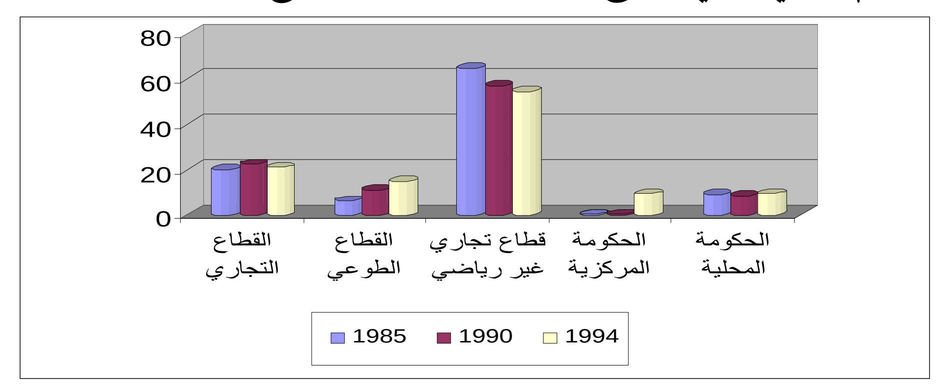
القطاعات	1985 (مليون جنيه استرليني)	1990 (مليون جنيه استرليني)	1994 (مليون جنيه استرليني)
القطاع التجاري	20.10	22.34	20.92
القطاع الطوعي	6.15	10.93	14.98
قطـــاع تجـــاري غـــير رياضي	64.40	56.83	54.31
الحكومة المركزية	0.27	0.36	9.32
الحكومة المحلية	9.08	8.54	9.32

المصدر: **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation P.2**

[1]- **Hans Wester & Aaron Smith** مصدر سبق ذكره، ص1

شكل (1 – 1)

الرسم البياني التالي يوضح نفقات المستهلكين في السلع والخدمات الرياضية



المصدر: **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation P.25.**

ويلاحظ من الجدول (1–2) ان للقطاع التجاري غير الرياضي النسبة الكبرى في تلك المساهمات.

وقد استمر ذلك حتى عام 1995م بالرغم من ان المساهمة قد انخفضت، الا ان الارتفاع في مساهمة القطاع الطوعي سببه ان بعض الانشطة الاقتصادية غير المنظمة تحولت الى الاقتصاد المنظم.

ويظهر الجدول (1 –3) الاستخدام في الرياضة عام 1995م الذي بلغ (415.000) جنيه استرليني مقارنة بعام 1985م حيث كان (324.470) ويعادل هذا 1.61٪ عام 1995م مقابل 1.52٪ عام 1985م.

جدول (1 -3) الاستخدام في الرياضة عام 1995م

القطاع	مليون جنيه استرليني
تجارة رياضية	
أندية متفرجين	**21.84**
أندية مشاركين	**12.46**
تجارة تجزئة	**66.58**
منتجين (صادرات)	**7.76**
راديو وتلفزيون	**5.40**
المجموع	**114.05**
الرياضة الطوعية	**49.06**
قطاع تجاري غير رياضي	**197.03**
الحكومة المركزية	
المواصلات	**1.11**
الادارة	**0.76**
المجموع	**1.87**
الحكومة المحلية	
المرافق الرياضية	**32.08**
التعليم	**16.41**
المواصلات / الشرطة	**4.44**
المجموع	**52.93**
المجموع الكلي	**414.95**

المصدر: **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation P.35**

كما ان كل التقديرات الموجودة حول الاهمية الاقتصادية للرياضة في بريطانيا قد أعدت بطريقة واحدة وبإفتراضات لم تظهر المساهمة الفعلية للرياضة في الناتج القومي الاجمالى. وهذه التقديرات الخاطئة لاهمية الاقتصاد الرياضي ناتجة عن سوء التقدير لثلاثة أوجه من النشاط الاقتصادي وهي القطاع الطوعي، والاحداث الرياضية، والسياحة الرياضية [1] وعلى النحو الآتى:

أولاً: القطاع الطوعي:

ان عدم توفر المعلومات الكاملة عن القطاع الطوعي في الرياضة يعد مشكلة حقيقية ولا تتوفر التفاصيل المطلوبة من المعلومات الاقتصادية التي تسمح بإجراء دراسة حول الأثر الاقتصادي فكل الدراسات التي أجريت في بريطانيا اعتمدت على جمع المعلومات الأولية عن طريق الاستبيانات وكانت حصيلة هذه المعلومات متفاوتة جداً.

وهنالك سبب رئيسي لعدم التقدير الصحيح لحجم المصادر الاقتصادية في الرياضة ويرجع ذلك لما ذكر سابقاً حول الاقتصاد المنظم وغير المنظم فتمثل التقديرات التقليدية مساهمة القطاع الطوعي في الاقتصاد المنظم فقط. فتأخذ هذه التقديرات في الحسبان إيرادات ونفقات اندية القطاع الطوعي ولا تعتمد خدمات المتطوعين غير المدفوعة الأجر والتي هي في الأساس عنصراً رئيسياً لموارد القطاع الطوعي ويجب ان تشمل التقديرات الحقيقية هذا العنصر. وأظهرت الدراسات في بلدان مختلفة ان تضمين مثل هذه الخدمات في تقديرات الاهمية الاقتصادية للرياضة سيضيف **50٪** لهذه التقديرات.

ثانياً: الأحداث الرياضية:

ان رسوم الدخول لمشاهدة الفعاليات الرياضية هي المصدر الوحيد المسجل لمعرفة الاثر الاقتصادي عند اجراء المسوحات حول تقدير نفقات الاسر في الفعاليات

[1]. المرجع السابق، ص **21**

الرياضية ورسوم الدخل ما هي الا اجزاء صغيرة من مجمل النفقات الرياضية فالانفاق على تأمين وسائل الراحة والاكل والشرب لمرتادي تلك الفعاليات له أثر اقتصادي كذلك ويكون الاثر أكبر عند وجود سواح من الخارج ولكن يجدر القول هنا انه من الصعب اجراء إحصائيات دقيقة لتقدير الاهمية الاقتصادية للرياضة في وجود السوق السياحي [1] .

وهناك عنصر مكاني هام في سوق مشاهدة الاحداث الرياضية كالمنافسات المحلية وهذه محكومة بنوع ومكان الحدث الرياضي وبما ان كرة القدم تحظى بنصيب كبير من المشاهدة الرياضية فان مدن لندن، مانشستر، برمنغهام، ليفربول، غلاسكو، نيوكاسل، وليدز لها النصيب الاعظم في حضور مباريات كرة القدم. ويضع هذا العنصر المكاني عند جمع المعلومات وهكذا يلاحظ ان الدراسات البريطانية حول الاثر الاقتصادي للرياضة لم تتناول المناطق المعينة التي تستفيد من الرياضة أكثر من غيرها مع ذلك فان الجمهور الذي يحضر من مناطق أخرى لمشاهدة مباريات كرة القدم يسهم مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي لتلك المدن، وهكذا فان الفعاليات والاحداث الرياضية الكبيرة لديها الامكانية لجذب المزيد من النفقات للاقتصاد المحلي حتى ولو كان على مستوى المدن المجاورة فقط[2].

أما بالنسبة للأحداث العالمية مثل بطولة كرة القدم الاوربية فان الايراد المرتبط بمكان الرياضة يمتد الى الصعيد العالمي، ولكن ما يزال يحمل سمة التداخل الاقليمي من الايرادات كما ان الدراسات سجلت الآثار الاقتصادية للفعاليات الرياضية فعندما استضافت انجلترا نهائيات كأس العالم عام 1986م كان العائد أكثر من 2 مليون جنيه استرليني، (ما يعادل 20 مليون اليوم).

---

[1] - نفس المصدر السابق ص 37

[2] - المصدر السابق، ص 88

ثالثاً: السياحة الرياضية:

تم تناول السياحة الرياضية بطرق مختلفة في دراسات مختلفة ولم تحاول الدراسات التي أجراها مركز هينلي تحديد الاهمية الاقتصادية لهذا النشاط بل اوضحت حدوث نوعين من الانفاق في الرحلات وعطلات التزلج ويمكن ان تصنف بعضها كسياحة رياضية كانت الدراسة الاولى في اسكتلندا عام 1991م وكتب فيها فصل خاص عن السياحة الرياضية في اطار القطاع الاسكتلندي الخارجي، الا ان التقديرات التي وضعتها كانت في مجال شك حيث ذكرت ان الغولف هو أكثر رياضة جاذبة للسواح. وتجاهلت بذلك الصيد، والتزلج، والمشي، وصيد السالمون، وتسلق الجبال، وهي كلها نشاطات رئيسية وجاذبة للسياحة في اسكتلندا [1].

أما الدراسة الثانية فكانت في ويلز (مركز الدراسات المتقدمة للعلوم الاجتماعية) 1995م وذكرت ان الانفاق على الرياضة في العطلات بلغ 53 مليون جنيه استرليني، مقارنة مع 31 مليون تقدير النفقات الرياضية في العطلات في اسكتلندا 1991م وهذا يعكس ان السياحة الرياضية في اسكتلندا أقل منها في ويلز، ويتناقض هذا مع توقعات مسبقة في نفس المجال.

واظهرت (دراسات في السياحة في المملكة المتحدة 1998م) ان 55٪ من الرحلات التي يقوم بها المقيمين في بريطانيا مرتبطة بالنشاط الترفيهي والرياضي والغرض الاساسي لـ20٪ من هذه العطلات هو القيام بالأنشطة الرياضية.

وقد أشارت مجلة **European Travel Monitor** ان 5٪ من الرحلات في أوربا هو من أجل الرياضة الشتوية و1٪ من الرحلات السياحية من أجل الرياضة الصيفية، و6٪ للتسلق و10٪ للإستجمام في الريف وهكذا فان حوالي 20٪ من الرحلات السياحية في أوربا مرتبطة بالرفاهية البدنية.

---

[1]. المصدر السابق ص89.

وهنالك حاجة ماسة الى تقدير قيمة السياحة الرياضية الا ان طرق جمع البيانات لحساب الدخل القومي تفشل في تقدير عنصرين هامين في السياحة الرياضية هما:

1) الرحلات السياحية الرياضية التي تنظمها الاندية الرياضية، وهذه منتشرة جداً في الفرق الرياضية مثل كرة القدم والركبي والهوكي والكريكت، وغالباً ما تتم هذه الرحلات في نهاية الموسم اي في بداية الربيع للرياضة الشتوية وبداية الخريف للرياضة الصيفية وجمع البيانات من العينات العشوائية في ذروة السياحة الرياضية لاجراء احصاء سياحي سوف يؤدي في الغالب الى تقديرات خاطئة.
2) ورياضة النخبة التي يقضي اعضاء الفرق فيها حوالى 100 يوم وليلة كل عام بعيدين عن منازلهم لأجل التمارين والمنافسات وبالرغم من أن عدد الممارسين لهذا النوع من الرياضة قليل بالنسبة للعد الكلي للسكان الا ان عدد الليالي والأيام التي يقضونها بعيداً عن منازلهم لا يستهان بها في المساهمة في الاهمية الاقتصادية للسياحة الرياضية.

والمشكلة الرئيسية المرتبطة بتقدير الاهمية الاقتصادية للسياحة الرياضية تكمن في عدم وجود مساهمة الفعاليات الرياضية في الدخل القومي، بالرغم من ان الفعاليات الرياضية مصدر مهم للسياحة الرياضية الا انها عنصر واحد فقط في صناعة السياحة الرياضية والمساهمة الرئيسية الاخرى التي تساهم بها السياحة الرياضية في الاقتصاد المحلي والاقليمي تأتي من نفقات الزوار في مناطق المشاركة الرياضية والترفيهية [1] .

وقد قدرت الشركة الاسكتلندية 1996م القيمة الاقتصادية في الجبال وتسلق الجبال والانشطة المرتبطة بأيسلندا بهاي لاند في اسكتلندا بحوالي 160 مليون جنيه استرليني مع توفير اكثر من 6 الف وظيفة بوقت كامل، وقدر الحجم الكلي لسوق

[1]. المرجع السابق، ص 89.

السياحة الرياضية في بريطانيا بحوالي 1.5 بليون جنيه استرليني عام 1995م [1] .

حتى لو استطعنا الحصول على تقديرا دقيقاً لكل عناصر الانفاق المتصلة بالرياضة المشار اليها فما تزال تقديرات الاهمية الاقتصادية للرياضة المستمرة من حسابات الدخل القومي تعتبر تقديرات خاطئة ولا تعبر عن الاهمية الحقيقية للرياضة في المجتمع والسبب انه توجد سلسلة من الفوائد الاقتصادية الرياضية لم يتم تقديرها من ناحية مالية وهذه الفوائد تشمل القيمة الاقتصادية لـ:

1. التحسن في الصحة واللياقة.
2. انخفاض السلوك الاجتماعي السلبي.
3. مساهمة الرياضة في نمط الحياة (الاستثمار نحو الداخل).

المطلب الرابع

مفهوم تعداد العمالة (الإستخدام)

في القطاع الرياضي[2]

وضع (فوغان) اطاراً مباشراً لتقدير العمالة في السياحة وذلك باحصاء العمالة ويختلف هذا المفهوم عن المفاهيم السابقة ذلك لانه يلجأ مباشرةً لتقدير العمالة بدلاً عن النفقات، وهذا المنهج مستخدم في الدراسات السياحية واستخدم لتقدير حجم العمالة في الفنون. وفي الاطار الصناعي يتم الاهتمام بنوعين من الصناعة يدخلان مباشرة في موضوع (الرياضة ومنتجو الخدمات الترفيهية والسلع الرياضية). ولا يعتبر الانخفاض الكبير الواضح في العمالة في مجال السلع الرياضية انخفاضاً فعلياً حيث انخفض عدد العمالة من 9 الف عامل عام 1991م الى 6.300 عامل عام

---

[1]. المرجع السابق، ص 92.

[2] - Chris Gratton & Peter Taylor, page no 37

1993م وقد ظهر تصنيف حديث لمعايير الاستخدام الصناعي (Industrial anew standard of Classification) وكان تصنيف الخدمات الرياضية والترفيهية في هذا التصنيف الحديث مماثلاً للتصنيف القديم بينما استثنى التصنيف الحديث كثير من مجالات الانتاج الرياضي وقد انسحب هذا الإشكال على كل فئات الاستخدام التي لديها علاقة عمل بالرياضة ولا يكمن الإشكال فقط في انه لا يمكن مقارنة هذه الفئات قبل وبعد عام 1992م بل ايضاً ضآلة المعلومات الضرورية لتقدير حجم العمالة ذات الصلة بالرياضة. لذلك فان هذا الأسلوب غير ملائم لتقدير العمالة المرتبطة بالرياضة.

المبحث الثاني

الطلب والاستثمار والتسويق

في قطاع الرياضة

تمهيد:

توفر الرياضة لمشتركيها فوائد بدنية ونفسية فالفائدة النفسية تأتي من الشعور بالرفاهية، وتأتي من اللياقة البدنية والصحية. ويحصل العقل على الشعور بالرضا من النشاط الترفيهي الذي يتحقق بمنافسة المجموعات المنافسة، اما الفائدة البدنية الثانية فقد تكون نتاجاً للتمارين البدنية التى لها اثر ايجابي على الصحة.

والرياضة سلعة استهلاكية غير معمرة بمعنى ان ما يجنيه الفرد من فائدة يكون وقت استهلاكها فمعظم الالعاب الرياضية توجد ضمن هذه الفئة من طلب المستهلك: الاعجاب والمتعة من مشاهدة الجمباز او التزلج على الجليد، الاثارة عند مشاهدة المنافسات ويقوم المستهلك بتقييم ما سيحصل اليه من رضا جراء استهلاكه لذلك المنتج، ثم يوازن بين ما سيدفعه من مال مقابل ما سيجده من متعة. فان وجد ان الامر يستحق فسيدفع طوعاً ثمن التذكرة المطلوب. ومعظم جمهور الرياضة هم من هذه الفئة الذين يستهلكون الرياضة كسلعة غير معمرة. فهم يذهبون لمشاهدتها يستمتعون بها ويشعرون بالرضا مما يشاهدونه اكثر من استمتاعهم لو كانوا هم جزءاً منها.

وقد تُحقق الرياضة لمن يمارسها فوائد غير آنية فاذا كانت الرياضة ذات اثر ايجابي على من يمارسها واصبح لائقاً بدنياً واحسن شكلاً فحينئذٍ تكون الرياضة سلعة استهلاكية معمرة. فللنشاط الرياضي بعض الفوائد في الحاضر والمستقبل وتقل قيمة الرياضة كسلعة معمرة اذا لم تمارس بشكل منتظم [1] .

---

[1]- المصدر السابق، ص 85

المطلب الأول

الطلب على الرياضة

ان قرار المشاركة في الرياضة يصب في النهاية في تحديد طلب المستهلك للرياضة، بدأ المفهوم الاقتصادي التقليدي الحديث بتحليل الطلب الرياضي في اصغر مستوياته هو طلب المستهلك الفرد، وقد وازن المفهوم بين ما يدفعه المستهلك وما يجده من متعة نتيجة اشراكه في رياضة معينة. وعلى الرغم من ان الرياضة تحقق للمستهلك فوائد آنية تناسب اختياره لتلك الرياضة الا ان الامر ايضاً يمثل طلب استثماري وذلك للفوائد الفعلية التي تتحقق بطول المشاركة. مما يجعل الطلب في الرياضة اكثر تعقيداً من الطلب في السلع الاخرى. لقد ظلت نظرية سلوك المستهلك راسخة علمياً من قرون وطورها الاقتصادي (الفرد مارشال) في القرن التاسع عشر [1] .حيث تعرف النظرية المستهلك بأنه شخص لديه مجموعة من الادوات والخيارات تقابلها مجموعة من اسعار السلع والخدمات خصص دخله بطريقة تحقق له منفعة قصوى بحيث يؤثر ذلك على نمط الصرف بينما تكون المنفعة الحدية التي يتحصل عليها موازية للأسعار وقد ركزت النظرية الاقتصادية على مثل هذا السلوك الرشيد المتزايد. كما توضح نظرية سلوك المستهلك العلاقة بين الطلب والمتغيرات الاقتصادية التى تؤثر فيه وهذا المفهوم البسيط يوضح نقطة البدء في دراسة الطلب على الرياضة وتم ذلك من خلال سؤال محورى حول ماذا نعنى بالكلمة المطلوبة في السوق الرياضي؟ والاجابة على السؤال تكون عبر: مبدأ التسلسل الهرمي ليجمع بين طلب الرياضة وطلب النشاط الرياضي (مصدر الطلب) وطلب المرافق الرياضية المعدات والاحذية والملابس الرياضية والتي تعتبر طلبات مشتقة من الطلب الرئيسي. وفي هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة للدالة

---

[1] -المصدر السابق، ص 86

الرئيسية للطلب (طلب الرياضة) هي حجم المشاركة الرياضية، في الحالة الثانية في حالة الطلبات المشتقة من الطلب المصدر، وتكون الكمية المطلوبة هي نفقات المستهلك على السلع والخدمات الرياضية وبذلك بدلاً من الحصول على دالة طلب واحد على طلب رئيسي، وعدة طلبات مشتقة من كل واحدة من الطلبات المشتقة [1] .وأكد (فيكر مان) 1975م ان هذا المفهوم هو الاكثر ملائمة لصياغة طلب النشاط الترفيهي وبالرغم من ملائمة هذا السلوك لمعظم الانشطة الرياضية الا انه لاينطبق على البعض منها لان الطلب الرئيسي والطلب المشتق في كل عناصرها متزامن فلا يمكن معرفة الطلب. فلعدة اشخاص قرار المشاركة بالتزلج يحتاج (لحزمة سلعية) وحزمة هنا تعني ان ما يجب شراؤه هو كمية من السلع المركبة مكونة من عناصر مختلفة فمثلاً: في حالة قضاء عطلة التزلج قد يحتاج للسفر بالطائرة من والى البلد التي فيها أماكن تزلج ثم يحتاج لوسيلة مواصلات من والى مكان الاقامة زائد نفقات الطعام ووسائل الراحة طيلة فترة الاجازة وايجار ادوات التزلج وقد تضم بعض الحزم وحدة من هذه العناصر بينما تضم الاخرى كل العناصر. وعندما يقرر المستهلك ممارسة رياضة التزلج فسيرفع كلفة واحدة لهذه السلعة وهو ثمن عطلة التزلج مع ان تكاليف الرحلة ليست هي التكلفة الكلية نظير ممارسته لرياضة التزلج. فربما اوقف عربته في المطار ويحتاج ذلك لرسوم ايجار موقف وربما يشتري ملابس جديدة للعطلة وهذه كلها منصرفات اضافية وهكذا ان مجموعة السلع التي يجب شراؤها لممارسة تلك الرياضة تخطت حزمة العطلة. وفي مثل هذه الظروف فمن المناسب جداً جمع التكلفة الكلية للرحلة وحتى بالنسبة لانواع الرياضة الاخرى التي لا تعامل بالحزمة فيمكن استخدام مفهوم السلع المركبة ثم جمع التكلفة الكلية.

---

[1]- المرجع السابق، ص 87.

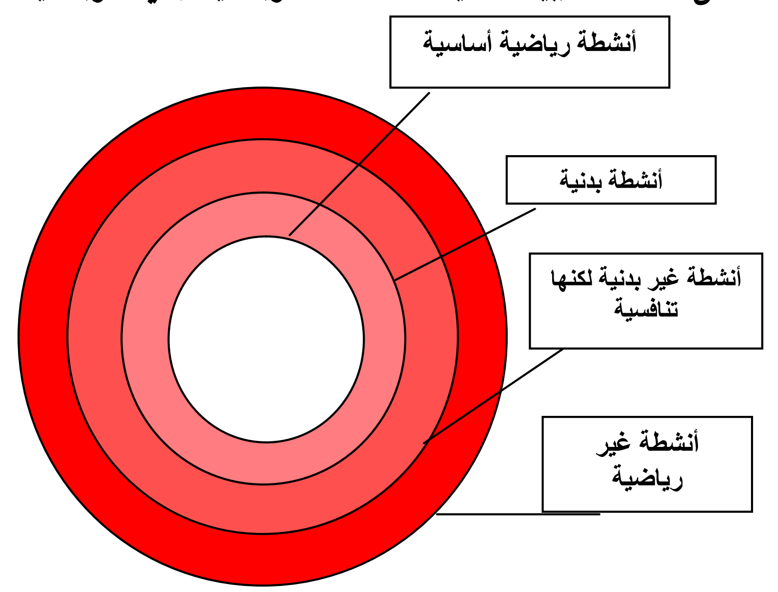
المطلب الثاني

محددات الطلب

أولاً: تكلفة النشاط الرياضي:

بما ان المشتريات عادة تحقق المتعة للمستهلك فان معظم المستهلكين يريدون معظم[1] السلع .ويميز الاقتصاد بين مصطلحي (يريد) و(يطلب) ويعرف الطلب بانه مؤثر وليست هي الكمية التي يريدها المستهلك. بل الكمية مستعد هو لدفع ثمنها بالسعر الذي يحدده السوق، وهنا السعر هو المحدد للطلب ولن يشترى المستهلك الا اذا وجد ان المنفعة التي سيجنيها من استهلاكه لها اكبر من السعر المطلوب. بالنسبة للرياضة فمن الصعب جداً تحديد السعر لان تكلفة المشاركة او الممارسة تتكون من عناصر مركبة مثلاً: رسوم الدخول قيمة ايجار المعدات المستخدمة وكلفة الرحلة وقيمة الوقت ويمكن تمثيل بالشكل رقم (1–2).

شكل (1 – 2) يبين تصنيف للأنشطة الرياضية وغير الرياضية



المصدر: **Chris Gratton & Peter Taylor, page no 90**

[1] المرجع السابق، ص 87

وقد وضعت معظم تحليلات الطلب الترفيهي بعض الافتراضات بأن جعلت رسوم الدخل صفر وان تكلفة او قيمة الرحلة والزمن معاً هما العنصران الرئيسيان في الترفيه. كما كما تم الحديث عن السلع الرياضية المركبة التى تشير الى السعر المركب الذي ينقسم الى نوعين:

1) السعر المتغير:

أ. رسوم الدخول للمرافق الرياضية.

ب. تكاليف الرحلات.

ج. تكاليف متعلقة بالمشاركة مثل استهلاك الاكل والشراب وايجار المعدات، وغيرها.

د. قيمة الزمن.

2) السعر الثابت:

تكاليف يدفعها المستهلك في كل مرة يشارك فيها في الرياضة الاسعار الثابتة وتدفع بشكل غير منتظم وليس ضرورياً ان تكون مرتبطة بمشاركة معينة وهي تشمل [1] :

أ- رسوم العضوية والاشتراك.

ب- ثمن المعدات والملابس والاحذية.

والتقسيم الى اسعار ثابتة ومتغيرة مناسب جداً لان اختلاف الاسعار سيؤثر على اتخاذ قرار الطلب، وعلى الارجح فان التكلفة الكلية هي تؤثر على المشاركة او عدم المشاركة فتكرار المشاركة لشخص مشارك سلفاً في نشاط رياضي او ترفيهي يعتمد على الاسعار المتغيرة فقط.

وتختلف نسبة الاسعار الثابتة والاسعار المتغيرة من رياضة لاخرى فالغولف مثلاً: يتميز بتكلفة عالية لان اسعار المعدات ورسوم العضوية مرتفعة ولكن عندما يدفع

[1] - المصدر السابق ص88.

لاعب الغولف رسوم العضوية ويشترى ادوات وملابس وحذاء للغولف، فان تكلفة ما سيلعبه من مباريات اضافية سيكون قليل نسبياً وفي الواقع ان قيمة الزمن هي العنصر الوحيد التي تحد من تكرار المشاركة.

وكما ذكر سابقاً كلما انخفضت نسبة الاسعار المتغيرة عند المشاركة كلما ارتفعت نسبة تكرار المشاركة ولكن ينطبق هذا فقط على نشاط رياضة الفرق اي الرياضة التي تحمل طابع الفريق الرياضي، حيث يحكمها عنصر الزمن وعندما يكون زمن رياضة ما اقل من زمن أخرى ففي المتوقع ان يحظى بعدد أكبر من المشاركات.

وتقاس العلاقة بين كمية السلعة المطلوبة وسعرها بمرونة الطلب السعرية التي هي استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما التغير في ثمنها في السوق، ولقياس درجة الاستجابة هذه يستخدم التغير النسبي في الاثمان والكمية. (التغير النسبي النسب المئوية للتغير في الكمية المطلوبة على التغير النسبي، النسب المئوية، في السعر) وتكون مرونة الاسعار عادة سالبة فعندما يرتفع سعر السلعة تقل الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

ولا توجد تقديرات كلية لمرونة الطلب السعرية لرياضة محددة وذلك لصعوبة تقدير السعر الحقيقي ولكن يوجد دليل على مرونة الطلب العريض لبعض مكونات الاسعار مثلاً: رسوم دخول المرافق الرياضية.

ثانياً: الدخل والطلب على الرياضة:

وضع بيكر **1965** مفهوم جديد لطلب المستهلك متعلق بالطلب الرياضي وقد استخدم في هذا المفهوم وظيفة الانتاج الاسري ويوضح هذا المفهوم ان اي نشاط (**Q**) يقوم به الفرد او الاسرة حتى لو كان في وقت فراغ يستخدم فيه مدخلات سلع سوقية (**M**) وزمن (**T**) وبذلك تكون المعادلة [1] **Q = (M,T)**.

---

[1] - المرجع السابق، ص 91.

وأطلق بيكر على هذه الانشطة: السلع المؤلفة او المركبة وكل سلعة مركبة تستخدم مدخلات مختلفة من السلع السوقية والاوقات وعندما تتغير قيمة الزمن او قيمة السلع السوقية يتنوع استهلاك الانشطة المختلفة وعلى المدى الطويل سترتفع قيمة الزمن نسبة لارتفاع قيمة السلع السوقية طالما ارتفع معدل الدخل الحقيقي. ويعرف الزمن بانه مدخل محدود في منتجات الاسرة بينما السلع السوقية تعتبر مدخل متسع ومستمر. ويؤدي التغير في الاسعار الى تغير في نمط الاستهلاك. ومرة اخى فان "أثر الدخل" وأثر الاحلال يؤثران على نمط الاستهلاك الامثل. ويتأثر انتاج واستهلاك قطاع الاسرة بالتغير الذي يحدث للزمن وللسلع.

وتقل الكميات المشتراة من سلعة ما عندما يرتفع سعرها (العكس صحيح). وهذا التغير في الكمية المطلوبة يمكن ان ينتج عن تأثيرين: الاول اثر الاحلال وهو عندما يرتفع سعر احدى السلع فان السلع الاخرى تكون ارخص نسبياً ونتيجة لذلك فان المستهلك سوف يحل هذه السلع الرخيصة محل السلع الغالية نسبياً. ونتيجة لذلك فان زيادة سعر احدى السلع التي يشتريها المستهلك سوف يؤدي الى تخفيض دخله الحقيقي او القوة الشرائية لذلك المستهلك (العكس صحيح). وهكذا فان الاثر الكلي لتغير السلع على الكمية المطلوبة يمكن تجزئته الى اثر الاحلال واثر الدخل.

ويلاحظ ان الطلب لوقت الفراغ وأوقات الترفيه يتكون من عدة طلبات من انواع مختلفة من السلع بدرجات مختلفة من الكثافة الزمنية والكثافة السلعية. وكلما قل الزمن من طلب السلع وازدادت قيمته يزداد انتاج واستهلاك القطاع [1] .

[1]- المرجع السابق، ص 92.

المطلب الثالث

الإستثمار في الرياضة

أولاً: مفهوم الاستثمار:

الاستثمار عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد او زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله او استقلاله بهدف زيادته، ووظيفة الاستثمار تشغيل الاصول ويعد احد الوسائل الاساسية لتنفيذ برامج التنمية وهو من العوامل المؤثرة على التغير البنائي للاقتصاد الوطني ويتوقف نجاح سياسة التنمية على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها. وذلك بتبادل المنفعة بين المستثمرين والموارد البشرية والامكانات المادية ويقصد بمناخ الاستثمار الظروف البيئية المحيطة من جوانب سياسية واجتماعية للدولة.

الاستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف الى زيادة رأس المال وذلك عن طريق توظيف رأس المال من خلال هذه المؤسسات عن طريق الانشطة الرياضية المختلفة بما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار اموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة وبذلك استثمار امكانياتهم المادية والبشرية اللازمة للانشطة الرياضية (اللاعب، الاداري، الجمهور) [1] .

ثانياً: أنواع الاستثمار في التربية البدنية والرياضية:

يقسم الاستثمار الى الانواع الآتية:

1. الاستثمار الحقيقي اي الاستثمار في الاصول الحقيقية كأستثمار المباني والمشروعات والأراضي.
2. الاستثمار المالي: هو الذي يتعلق بالاستثمار في الاوراق المالية كألأسهم والسندات الاستثمارية.

---

[1]- د. حسن أحمد الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

3. الاستثمار ينقسم الى طويل الأجل وقصير الأجل [1] :

أ. الاستثمار قصير الاجل: هو الاستثمار للأوراق المالية (أدوات وشهادات إيداع) ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

ب. الاستثمار طويل الأجل: هو الذي يأخذ شكل الاسهم والسندات ويطلق عليه استثمار رأس المال.

4. الاستثمار ينقسم الى مادي وبشري:

أ. الاستثمار المادي: هو الاستثمار التقليدي والذي يتمثل بالاستثمار الحقيقي.

ب. الاستثمار البشري: الانسان هو هدف التنمية ووسائلها (الاستثمار في التعلينم، الصحة، التقانة، محلات التدريب والتأهيل، ومجالات التربية البدنية والرياضية).

كما ان مصادر رأس المال التي يمكن الاستعانة بها في المؤسسات الرياضية المختلفة تتمثل في:

1. الاقتراض من المؤسسات المالية.
2. إصدار اسهم من المؤسسات المالية.
3. الارباح المحجوزة بالمؤسسة الرياضية.

إذن المصدرين الاساسين هما امتلاك اصحاب الاموال المملوكة وهو المساهمين ويعتبر مصدراً دائماً للتمويل والمقرضون: وهذا المصدر له تكلفة سداد القرض وارباحه وهولاء ليسوا اعضاء او مساهمين ولا يملكون حق التصويت.

[1]- المرجع السابق، ص 28

المطلب الرابع

مجالات الإستثمار الرياضي والعائد منه

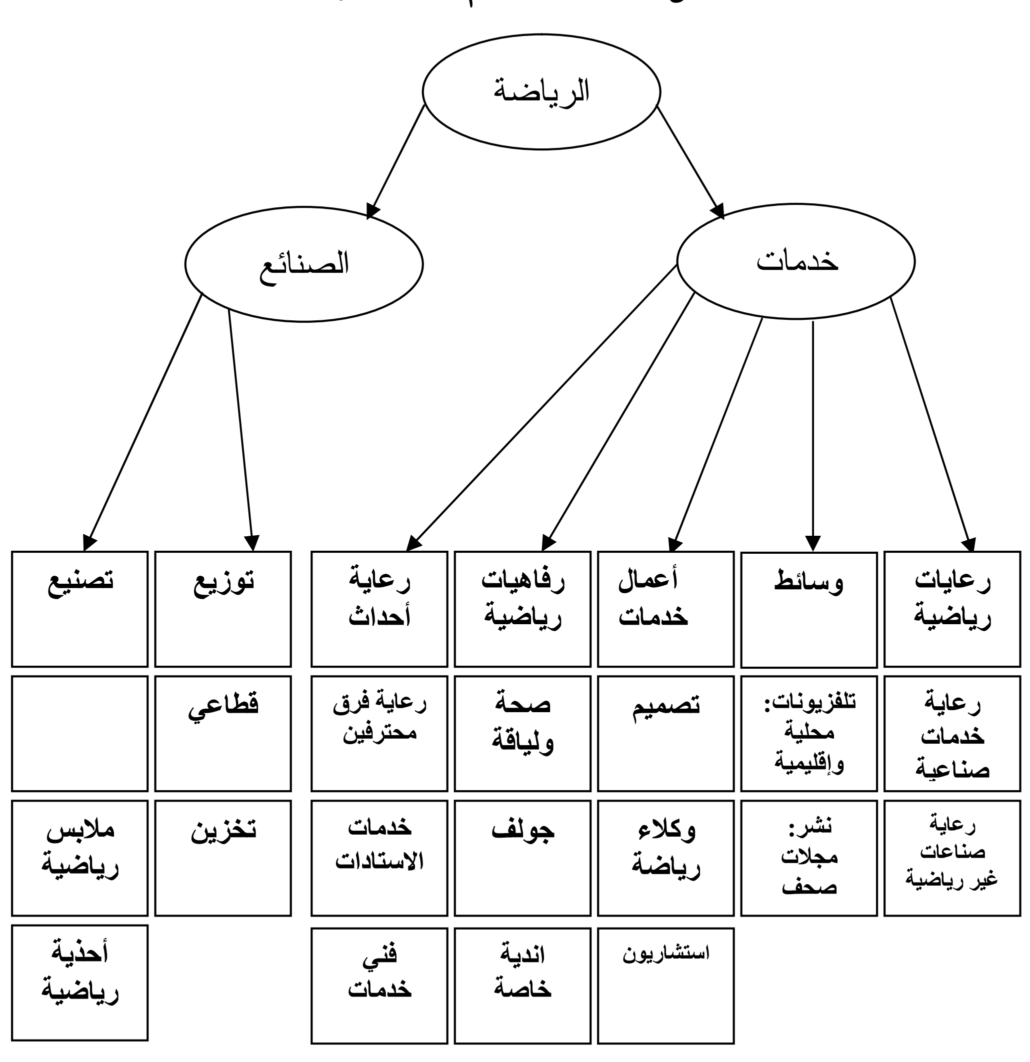
1. استثمار رياضي بالمؤسسات المالية.
2. رعاية الفرق الرياضية للالعاب الفردية والجماعية.
3. انشاء اندية صحية.
4. حقوق البث التلفزيوني.
5. حقوق الرعاية والاعلان.
6. استضافة الفرق الاجنبية العالمية.
7. حق بيع المباريات والمنافسات.
8. حق شراء وبيع اللاعبين.
9. انشاء صالات مغلقة متعددة الاغراض.
10. استثمار عام بالمؤسسات الرياضية.
11. انشاء مراكز علاج طبيعي.

وقد اصبحت للرياضة الكثير من أوجه التخصص والكفاءة والدخول الخرافية على مستوى الاندية التي أنشئت شركات قابضة استثمرت في بيع اللاعبين في اسواق المال والاسهم وفي المعدات والهدايا والاعلام وفي ادارة الفنادق ومجالات استثمارية كثيرة انتقلت هذه الاندية من خانة الهواة الى خانة الاحتراف الرياضي والاداري والاستثماري [1] . كما ان هنالك اندية تعايشت مع اقتصاديات الرياضة والنمو وباستقلال تام عن وصايا الآخرين واستطاعت ان ترد بقوة على الذين يشككون في مقدرة الاندية على النجاح في هذا المجال. بعض الاندية استطاعت عمل محافظ

[1]- المرجع السابق، ص 43.

استثمارية استثمرت في الاسهم المحلية لبلادها والعائد من ذلك يخصص للصرف على انديتها. في حالة خصخصة الاندية يمكن ان يكون موردها من الاستثمار وبيع عقود اللاعبين مثل الدعاية والبث التلفزيوني الداخلي والخارجي واعلانات الاستاد واستغلال شعار النادي واسماء لاعبيه وبيع الملابس الرياضية الشكل رقم (1-3) يوضح اقسام صناعة الرياضة.

شكل (1 – 3) أقسام صناعة الرياضة



المصدر: **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation**

المطلب الخامس

التسويق في المجال الرياضي

أولاً: مفهوم التسويق:

التسويق أحد الانشطة الرئيسية والمهمة لأي جهة سواء كانت رياضية ام غير رياضية فان خطة التسويق الرئيسية هي أولى الخطط التي يجب ان تبدأ بها المنشآت على أسس وقواعد علمية وفنية سليمة وعلى معرفة كبيرة بأحوال الادارة السليمة [1] . "مجموعة من الجهود والانشطة المستمرة والمتكاملة التي تسهل وتصاحب انتقال السلع والخدمات والافكار من مصادر انتاجها الى مشتريها مما يؤدي الى تحقيق الاهداف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك والمنتج والمجتمع".

ثانياً: سمات التسويق:

1. يقوم على دراسة حاجات الناس.
2. يقوم على دراسة الظروف والمتغيرات المحيطة وجميع الاستراتيجيات والسياسات التسويقية المناسبة.
3. انه محاولة جادة لمواءمة بين طرفين رئيسيين هما المنتج والمستهلك وأهداف كل منهما دون الاضرار بالمصلحة العامة.
4. التسويق يعتمد على التخطيط والتنفيذ الجيدين.
5. التسويق وظيفة مستمرة قبل وأثناء وبعد الانتاج والبيع.

ثالثاً: الأسباب والدوافع لاستخدام المفهوم التسويقي:

---

[1]- المرجع السابق، ص 176.

1. انخفاض معدلات المساهمات المالية او صعوبة توفيرها وارتفاع المصروفات بجانب عدم ثبات وانحسار مصادر الاموال.
2. انخفاض معدلات الاقدام من جانب الافراد على تقديم المساهمات.
3. ادراك القائمين على ادارة المنشآت حيث ان الكفاءة التسويقية اذا توفرت لديهم فانها تساعد كثيراً على تحقيق الخطط والميزانيات التقديرية التي حددت.
4. ادراك القائمين على ادارة تلك المؤسسات او الهيئات انها اصبحت تقابلها عدد من المشاكل ومن ثم تطلب حلولاً لضمان نموها واستقرارها.
5. زيادة اهمية تلك الهيئات ودورها في المجتمع وانها تعد من الاركان الاساسية لقيام مجتمعات هادفة [1] .

ولذا فان التسويق في المجال الرياضي احد الوسائل او الطرق التي يجب ان تساهم في حل المعوقات المادية التي تتعرض لها الهيئات الرياضية والاندية وتخفيف العبء المادي الذي تقدمه السلطات الرسمية لتلك الهيئات. فيجب ان يكون المفهوم التسويقي الحديث منظماً يستخدم الوسائل العلمية وذلك من خلال:

1. تفهُم المدخل والمفهوم التسويقي الحديث بعناصره اذا اردت ان تحقق الاهداف الحيوية الثانية.
2. تفهُم ومراجعة مكونات الاطار التسويقي الذي يقوم على تحديد استراتيجية الهيئة او النادي بما يتعلق بالآتي:
   أ. تحديد اهداف الهيئة الرياضية.
   ب. تحديد مجال فرص النمو الذي تتجه نحوه.

[1]. المرجع السابق، ص 178.

3. ان يقوم بدراسة واضحة بخصائص مفردات السوق من ناحية حاجته ورغبته.
4. تحديد شكل وأساليب المنافسة الشرعية في تقديم الخدمات مع بقية الهيئات الأخرى.

حيث أن اساليب ورعاية وتسويق الانشطة الرياضية قد تطورت كثيراً في هذا الزمان فبدأت بأستثمار حقوق رعاية الدعاية والاعلان والبث التلفزيوني والاحداث الرياضية تجارياً على نطاق واسع وهذا احد المجالات في التسويق الرياضي. والتسويق الرياضي هو احد الانشطة المصممة لمقابلة احتياجات ورغبات المستهلك الرياضي من خلال عمليات المشاركة.

ولقد ظهرت مفردات وموضوعات لها علاقة بهذا الخصوص ومنها ما هو اساس للتسويق الرياضي لكي يحقق النجاح وتتمثل في قيام تجارة الرياضة على اساس وجود سوق رئيسية [1] .

رابعاً: مجالات التسويق الرياضي:

تبحث الصناعة في تسويق منتج ما وعرضه على المستهلك والهيئة الرياضية يمكن ان تلجأ الى استخدام الاساليب جميعها وفيما يلي بعض مجالات تسويق الرياضة:

1. تسويق اللاعبين (صناعة البطل) وذلك لعمل أكاديمية لتنشئة المواهب، الاحتراف اصبح اساس لدى الاندية اذ يرى ان توقيع العقود الاحترافية اصبحت بمبالغ خرافية واصبح للاعبين بورصة عالمية[2] .
2. تسويق برامج الاعداد والتدريب الرياضي.
3. التسويق في مجال التغذية الرياضية وهو اتجاه متميز في عالم التسويق الرياضي خصوصاً فيما يتعلق بطعام وشراب اللاعبين.
4. تسويق تكنولوجيا المعدات الرياضية وهو يعتبر من أخصب المجالات تتجه الهيئات الرياضية لاستخدام التكنولوجيا في المعدات الرياضية.

---

[1]- المرجع السابق، ص 180.

[2]- د. حسن أحمد الشافعي الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية مصدر سبق ذكره ص 186

5. تسويق أماكن ممارسة الرياضة.

الهدف الرئيس لنشاط التسويق الرياضي هو تلبية احتياج الزبون الرياضي الحقيقي بالمنتجات او الخدمات الرياضية والتي تقدم فوائد تفوق كل ما يقدمه المنافسون الآخرين.

المطلب السادس

تطور الرياضة الاحترافية

وتحويلها الى نشاط تجاري

لم تبدأ "الادارة الرياضية" في البروز كدراسة لها خصائصها المميزة الا في السنوات الاخيرة فقط.

وربما كان هذا أمراً محيراً بالنظر الى المفهوم الخاطي لارتباط الرياضة بالهواية والاثارة حتى في مصادرها الاولى فقد عرف عن الرياضيين في الالعاب الاولمبية القديمة انهم كانوا يتقاضون مقابلاً مالياً. الا انه يتضح ان التعميم أمر خاطئ في هذا الشأن، فقد تميزت بعض الألعاب بالتزامها بالمثل الاولمبية بينما تنعدم الرابطة التاريخية بين العاب اخريات بتلك الروح بل بالالعاب الاولمبية ذاتها.

وبالرغم من ان المملكة المتحدة قد عرفت الرياضة الاحترافية منذ أكثر من قرن الا انها لم تجتذب اهتماماً أكاديمياً سوى من المؤرخين الاجتماعيين، وقد تغير هذا الواقع بشكل ملحوظ حيث انتقلت الرياضة الاحترافية من حالة الاحتراف التي ظلت ثابتة فيها لأمد طويل الى عمليات التحول التجاري المتطورة بسرعة على نطاق واسع.

ويمكن الاشار الى ان التحول الى نشاط تجاري قد حدث بالنسبة لتلك الضروب من الرياضة التي كانت بالفعل قد بلغت مرحلة الاحتراف في تطورها، بيد أن بعض أنواع الرياضة قد تطورت مباشرة من طور الهواية الى الطور التجاري.

المطلب السابع

وظائف الاعمال المطبقة

والمستهلكون للرياضة

اولاً: وظائف الاعمال:

تعالج مسألة وظائف الاعمال في مجال الرياضة من منظور وظيفي، اخذاً في الاعتبار الادوار والعمليات والتحديات التي تواجه مجموعة من الادارات الموجودة بعينها بالاعمال المتعلقة بالرياضة. هذه الادارات ستكون موجودة داخل كافة الاعمال الرياضية وحتى في الحالات التي يكون فيها مديري الاعمال الرياضية مشاركين في الانشطة، ويمكن ان يتم تعيين شخص ليشارك في عدد من النشاطات التي تتداخل مع ما هو مقدم فوظائف الاعمال لها اهمية في ادارة المنظمة والموارد البشرية، والتسويق والمالية والمعلومات والجودة والادارة.

ثانياً: المستهلكون للرياضة:

يختلف مستهلكو الرياضة بدرجة كبيرة تماماً، وعليه يحتاج مسوق الرياضة الى ان يكون قادراً على تحديد الأنواع المختلفة من المستهلكين وتحديد مكانهم والاتصال معهم بطريقة شخصية وهذا الطابع الشخصي يعلل اختلاف الطرق التي يستهلك بها المنتج الذي تقدمه الرياضة (الذي تم تجربته) والاسباب التي تعود الى ذلك الاستهلاك على سبيل المثال: هل يكون من الصحيح افتراض ان زبونا القولف

متمثلان وعليه يتم التسويق لها بنفس الطريقة؟ وعند الاهتمام بالزبائن في سياق الرياضة، فان مصطلح "مشجع" يستخدم بصورة أكثر عمومية [1] .

وهذا المصطلح مضلل لأنه مشتق من التعصب وعليه يميل الى التدليل على ان كافة مشجعي الرياضة مخلصين بدرجة كبيرة (تقريباً مدمنون عليها). وليس هذا بوضوح هو ذات الحال بالنسبة لزبائن الرياضة، فمثل الآخرين في اي قطاع من قطاعات العمل يبرز هؤلاء مستويات مختلفة الارتباط (الولاء). ولهذا السبب يستخدم مصطلح "مشجع" بأوسع معانيه وعليه سيتضمن مجموعة من مستويات الارتباط.

هناك نقطة اضافية تتعلق بكيفية مشاهدة المشجعين، اوضحت بيانات السوق ان نسبة كبيرة من المشجعين يفضلون متابعة رياضة بعينها على التلفاز والراديو او على شبكة الانترنت بدلاً من الذهاب الى الميدان (أو هم يقدرون على ذلك).

هذه النقطة سلطت الضوء على جانب آخر للمصطلح "مشجع" الا وهو ان المشجع ليس بالضرورة ان يستهلك منتج الرياضة في مكان الانتاج اي ان مشجع الرياضة ليس بالضرورة ان يذهب الى الميدان وستكون مشاركتهم غير مباشرة لحد كبير.

[1]- المصدر السابق ص 183.

المبحث الثالث

الدور الاقتصادي للإعلام الرياضي

المطلب الاول

دور الاعلام الرياضى

في التسويق والرعاية

ان الحضور الجماهيري للمباريات داخل الملاعب أو خلال التلفاز او الاذاعة او وسائل الاعلام الاخرى من صحف وانترنت وخلافه جعل الكثيرين من رجال الاعمال والشركات التجارية الكبرى يتجهون للاستفادة من الرياضة [1] .

قفزت الرياضة قفزات واسعة خلال العقود الاخيرة في مجال الدعاية والتسويق فتنوعت الاساليب وتطورت الوسائل الاعلامية مما كان له الاثر الكبير على المناشط الرياضية. لقد وجدت الشركات التجارية ان افضل وسيلة اعلامية تتم من خلال الاعلام الرياضي حيث ارتباط المنتجات الرياضية بالرياضيين المشهورين والاندية المشهورة له تأثير أكبر بكثير من الوسائل الاعلامية التقليدية.

كما ان الاعلام الرياضي الصحيح يغطي مساحة للشركات الداعمة او المسوقة وتغطي مساحات أكبر لتلك الشركات وكذلك رسوخها في عقول الجماهير لمدة أطول*.كما ان الوسائل الاعلامية المحلية المختلفة يجب ان تشجع الشركات الراعية

---

[1]- المرجع السابق، ص 182.
[2] - المرجع السابق. ص 183.

لا تتحفظ في ذكر اسماء الشركات الراعية والمسوقة حتى تبتعد الشركات عن السوق الرياضي في دعم الاتحادات والاندية واللاعبين[2] .

لقد أصبح مفهوم الرعاية يمثل تطوراً وتفوقاً ملحوظاً في مفهوم الحديث فالرعاية بشكل عام تعنى الاستثمار في حدث أو مناسبة معينة تسعى شركات الرعاية من خلالها الى تحقيق اهداف المؤسسة وخاصة الاهداف التي تتعلق بخلق الوعي وتحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور وزيادة المبيعات.

ومن الأسباب الرئيسة التي أدت الى الرعاية الرياضية:

1. **ربط اسم الشركة او السلعة بالحدث وبهذه الطريقة تكون الشركة الراعية قد تفردت في اظهار رسالتها الاعلامية للشركات المنافسة التي تظهر في وسائل الاعلام.**
2. **عن طريق الرعاية تتمكن الشركات الراعية من تحقيق المرونة في الاستجابة للتغيرات التي تطرأ في رغبات المستهلكين وعاداتهم.**
3. **فرص كبيرة للشركات الراعية لاستهداف والوصول الى الفئة المستهدفة وذلك بالرسائل الاعلامية الموجهة.**

كما ان المناسبات او الاحداث الهامة التي تقوم بها شركات الرعاية متنوعة وعديدة واهمها واكثرها استقطاباً تلك التي ترتبط بالرياضة لان تحقيق النجاح فيها والوصول الى تحقيق اهداف المؤسسة من خلالها يكون كبيراً وفرصة لا يمكن تعويضها فالحدث الرياضي يصل الى الناس وهم في مزاج هادئ وفرح وعلى استعداد لتلقي الرسالة الاعلانية بعيداً عن الضغوطات كما انها عالقة في اذهانهم لارتباطها بالحدث الرياضي.

*** أفضل مثال لذلك شراء الملياردير المصري محمد الفايد صاحب محلات هارديز الشهيرة في لندن غالبية أسهم نادي فولهام وإنفاق اكثر من (50) مليون جنيه استرليني لتحديث الملاعب واستخدام افضل اللاعبين وهو يعلم بتجربته التجارية الكبيرة انه قادر خلال سنوات قليلة على الحصول على اضعاف ما دفعه من خلال حقوق النقل التلفزيوني وصفقات الرعاية وايرادات المباريات بعد انجاز الملعب الخاص به على ضفاف نهر التايمز والذي يعد تحفة معمارية.**

وعلى الرغم من اختلاف الرعاية في اساليب التسويق التقليدية من اعلان وترويج وعلاقات عامة الا انها في النهاية عبارة عن مزيج متكامل من هذه الاساليب التي يكون فيها المحصل الغاية منها هو تحقيق أهداف المؤسسة [1] .

ولذلك تبحث الشركات وتقدم للاندية والمؤسسات الرياضية رعايتها لتسويق اسمها التجاري والاعلان عن منتجاتها وتختلف الرياضات وتتنوع من ناحية الاثارة والمنافسة مما يتيح للشركات الراعية الاختيار بينها بما يناسب منتجاتها وعلى النحو الآتي:

1- فائدة الشركات الراعية في حقها بالاعلان خلال الرياضة ومنع المنافسين من الدخول فيها وكذلك فتح أسواق جديدة لا تستطيع الشركات الدخول اليها بالطرق التقليدية.
2- استغلال الفرص المتاحة للشركات الراعية لترويج بعض منتجاتها خلال الاحداث الرياضية كما ان الشركات تستفيد من ذاكرة الجماهير الرياضية للاحداث بارتباطها بمنتجاتها.
3- فائدة الاندية والاتحادات والمؤسسات الرياضية تكمن في المردود المالي الذي سوف تحققه كذلك زيادة استقطاب الجماهير اذا ما قامت الشركات بتسويق النشاطات الرياضية كوسيلة لتسويق منتجاتها.
4- كما ان الفائدة الكبيرة تكون بجعل النشاط الرياضي نشاطاً ترفيهياً للجماهير اذا ما تم الاستفادة من دور الشركات في هذا المجال.
5- فائدة أخرى كبيرة للاعبين الذين سيجدون الجماهير الغفيرة والتغطية الاعلامية لهم وترويج النشاط الرياضي من قبل الشركات الراعية

---

[1]- سر الختم ابوعوف، دراسة تحليلية للهيكل التنظيمي للتربية الرياضية في الاتحادات والاندية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة حلوان، غير منشور، بتاريخ 2005، ص 74

والجهات المنظمة وينعكس بلا شك إيجاباً على أداء اللاعبين وعلى شهرتهم مما سيدفع من قيمة عقودهم ويقود الى شكل من أشكال الاحتراف الذي تنادي به الاوساط الرياضية منذ مدة طويلة.

المطلب الثاني

الإستثمار في الإعلام الرياضي [1]

فتح نادي مانشيستر يونايتد الانجليزي صفحة جديدة في الاعلام الرياضي في العاشر من سبتمبر 1998م حيث اطلق قناة (MUTV) التى جاءت مكملة للإمبراطورية المالية التي يمثلها النادي وكانت بداية لانشاء امبراطورية اعلامية. وبعد اقل من عام اطلق نادي ريال مدريد الاسباني قناة خاصة به. وإطلاق القنوات التلفزيوينة لم يقتصر على الفرق الكبرى كمانشيستر وريال مدريد بل ضم فرقاً أصغر بكثير حيث أطلق نادي ميدلزبرة الانجليزي قناته الخاصة خلال نفس الفترة تقريباً.

ومن الملاحظ ان قنوات الاندية اصبحت ظاهرة ضخمة في اوربا ومصدراً مهماً لدخل إضافي للأندية العملاقة فيقدر دخل قناة (MUTV) السنوي 18 مليون دولار. كما ان الاندية الكبرى لا تقدم خدمات البث التلفزيوني فحسب بل باقة كبيرة من المنتجات الاعلامية، ولجميع الاندية الاوربية مواقع رسمية على الانترنت توفر مواد اخبارية وخدمات اخرى متنوعة كبيع التذكارات الخاصة بالنادي وحجز التذاكر للمباريات، الاشتراك في خدمات التلفزيون، شراء القمصان والملابس الرياضية، تنزيل صور اللاعبين وغير ذلك. وتستخدم بعض الاندية هذه المواقع لبث برامجها المرئية حيث ان قناة نادي ارسنال الانجليزي مثلاً لا تلتقط الا عبر موقعها الالكتروني قناة فضائية، والاشتراك فيها ليس مجانياً بينما تبث بعض الفرق مواد مصورة مجاناً على موقعها وأشهرها موقع نادي (انترناسيونالي) الايطالي وهو

[1] - د. حسن احمد الشافعي الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية مرجع سبق ذكره، ص 49.

لا يبث برامج الا انه يقدم خدمة تفاعلية رائعة، حيث يعرض مقتطفات عن المباريات التي يخوضها النادي ولقاءات مصورة باللاعبين والمدرب.
ويمثل البث على الانترنت خدمة داعمة للبث التلفزيوني بالنسبة للأندية الاوربية حيث ان الاسواق التي تستهدفها لم تعد محصورة في القارة الاوربية فنادي مانشيستر الانجليزي يستهدف قاعدة من المشجعين معظمها في الشرق الاقصى وبالاخص في اليابان والصين ومؤخراً في الولايات المتحدة. ونفس الامر ينطبق على فريق ريال مدريد الذي يوفر نسخة اللغة الصينية على موقعه فى الانترنت [1] .
والتغطية الاعلامية الحرة قضية تثيرها سيطرة الاندية على ما يمكن بثه ونشره، حيث ان الفرق التي لديها قنوات متخصصة أضحت ضنينة بوقت اللاعبين، وتسعى الى جعل الحوارات التي يجرونها تمر عبر قنواتها او موقعها على الانترنت ووضعت الازمة التي اثارتها تصريحات قائد فريق مانشيستر السابق روي كين هذه المسألة تحت المجهر حيث أوقف مدرب الفريق ألكس فيرغسون بث مقابلة أجرتها القناة مع اللاعب انتقد فيها اداء زملائه بشدة. والقضية لا تقف عند حد الحوارات وحرية التعبير بالنسبة للاعبين بل تتعداها الى قضية التغطية المتوازنة للمباريات في حال إستأثرت هذه القنوات بحقوق بث المباريات كاملة وهو أمر مستبعد على المد القريب[2].
وتردد مؤخراً ان (مالكوم غليزر) المالك الجديد لفريق مانشيستر يونايتد يسعى الى زيادة حصة فريقه من سوق البث التلفزيوني الحي، على حساب عموم الدوري الانجليزي الممتاز حيث انه يعترض على الصيغة الحالية لحقوق البث التي يبيع بموجبها (الدوري الممتاز) حقوق البث لجهة اعلامية واحدة، وهي شبكة (سكاي :Sky) الرياضية، التي اشترت حقوق البث الحي للمباريات في موسم 2007م بمبلغ يناهز مليار دولار امريكي لا يحصل منها مانشيستر الا

---

[1]- المرجع السابق، ص 51

[2]- المرجع السابق ص52.

على 60 مليون دولار في العام حيث ان دخل حقوق البث يوزع على كافة اندية الدوري الممتاز العشرين بينما يحصل فريق مثلاً ميلان الايطالي على 160 مليون دولار من حقوق البث التلفزيوني حيث ان فريق في ايطاليا يفاوض حقوق بث مبارياته المحلية (على أرضه) منفرداً مع شبكات التلفزة، الامر الذي يجعل أكثر من 60٪ من دخل حقوق البث محصوراً في الاندية الايطالية الثلاثة الكبار (ميلان، إنترناسيونالي، ويوفنتوس). ولذا فان تطور بث القنوات الخاص بالاندية يهدد بلا شك مصلحة الفرق الاصغر في الدوريات الاوربية حيث ان فارق الدخل بينها وبين الفرق الكبرى سيزداد باضطراد. ومما يزيد من تعقيد المسألة ان الاتحاد الاوربي يطالب بجعل سوق البث التلفزيوني للانشطة الرياضية أكثر تنافسية وحرية وهو الامر الذي يشجع اندية مثل مانشيستر تسعى الى استباق الاحداث فربما يأتي يوم لا تعرض فيه مباريات مانشيستر على قناة الفريق الخاصة.

وعدد المشتركين في القنوات الخاصة للاندية لا يبدو كبيراً في الوهلة الاولى حيث انه لا يزيد على المئة الف بالنسبة لنادي مانشيستر وريال مدريد الا هذه القنوات تجذب قدراً لا بأس به من الاعلانات وتكاليف تشغيلها قليلة نسبياً فمعظم برامجها إما لقاءات أو حوارات رياضية بالاضافة الى مواد ارشيفية ومباريات تبثها مسجلة بعد 12 الى 24 ساعة من وقت لعبها وتوفر مساحة اعلانية متخصصة اضافة الى ان قيمة الاشتراك الدنيا تزيد على 10 دولارات بقليل، مما يعني دخلاً مضموناً يقدر بنحو 12 مليون دولار سنوياً لقناة لديها 100 الف مشاهد هذا دون احتساب الاعلانات.

يعتبر نادي ريال مدريد الاكثر استثماراً في مجال الاعلام حيث انه انتج نحو اربعة افلام سينمائية عن الفريق ولاعبيه معظمها تجمع بين (الروائية والتسجيلية) بالاضافة الى اعلانه عن النية في انتاج افلام (رسوم متحركة) عن الفريق ايضاً. وخطا النادي خطوات جريئة بجعل بث قناتيه مستمراً لاربعة وعشرين ساعة خلال اليوم. وأطلق بث القناتين اللتين يملكهما على سبعة أقمار اصطناعية تغطي

الامريكتين، أوربا، آسيا، والشرق الاوسط وافريقيا. وتبث القناة الاولى للنادي باللغة الاسبانية والثانية باللغة الانجليزية.

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي يبذلها الفريق على قطاعه الاعلامي الا ان المردود المادي للقطاع يأتي في المرتبة الثالثة بدخل قدره **78** مليون دولار بعد بيع التذكارات **141** مليون دولار والتذاكر **85** مليون دولار.

وفيما يلي بعض النماذج للعائد من تغطية بعض البطولات [1]:

أ. **1.7** مليار دولار قيمة ما دفعته شبكة (**Sky**) التلفزيونية لامتلاك حقوق بث الدوري الانجليزي الممتاز من (**2003 – 2007**).

ب. 101 مليون دولار قيمة ما دفعته هيئة الاذاعة البريطانية (**BBC**) لبث مقتطفات مسجلة من الدوري الانجليزي الممتاز (**2003 – 2007**).

ج. 506 ملايين دولار قيمة حقوق بث المباريات الدولية في الامم المتحدة.

د. **175** مليون دولار قيمة ما يعتقد ان مؤسسة **EPSN** الامريكية دفعته مقابل بث مباريات الدوري الانجليزي الممتاز في آسيا (**2003 – 2007**).

هـ. **710** ملايين دولار قيمة ما دفعته قناة **C+** الفرنسية للحصول على حقوق البث الحصري لمباريات الدوري الفرنسي.

و. **474** مليون دولار قيمة ما دفعته قناة (كيبل دولاتلاتد) الالمانية للحصول على حق بث مباريات الدوري الالماني حصرياً.

ز. **297** مليون دولار إجمالي دخل الدوري الاسباني الممتاز في موسم (**2004 – 2005**) من بيع حقوق البث التلفزيوني.

ح. 240 مليون دولار قيمة ما دفعته مؤسسة فيرستل الامريكية للحصول على حقوق البث الحصري للدوري الهولندي الممتاز [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص 54

[2]المصدر السابق ص55

المبحث الرابع

الدور الإقتصادي للدولة في الرياضة

تمهيد:

لدى الدولة علاقة وثيقة بالرياضة من خلال طرق متعددة، خاصة عن طريق المجالس القومية للرياضة، وصناديق اللوتري الرياضية والسلطات المحلية. ويهدف هذا المبحث الى توضيح نسبة ومجالات هذه العلاقة وشرح الاسس الاقتصادية لهذه العلاقة وتناول المشاكل التي تنشأ نتيجة لهذا التدخل، وتحليل بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بعرض القطاع العام للسلع والخدمات الرياضية.

المطلب الأول

نسبة الإنفاق الحكومي في الرياضة

ما تنفقه الحكومات على الرياضة من بنيات اساسية وتحتية ومعدات يزيد من الأهمية الاقتصادية للرياضة وللدور الكبير الذي تلعبه الحكومات في هذا الصدد.

فمثلاً في المملكة المتحدة يتم الصرف من الحكومة المركزية والحكومة المحلية وتم تقدير الصرف من القطاعين معاً على الرياضة بأقل من 10٪ في عام 1994م وقيمة الاستخدام في الرياضة أكثر 13٪ في 1995م، ولكن في ذات الوقت قدرت الضرائب التي فرضتها الحكومة على الرياضة بـ4 بليون استرليني وفي المقابل قدرت نفقات الحكومة المحلية بـ1.769 مليون استرليني وعائد الضرائب كان آنذاك من الرياضة 1.351 مليون استرليني.

وتجني المملكة المتحدة عوائد ضريبية اساسية من الرياضة بطريقة مباشرة من الدخول وغير المباشرة من النفقات. وتتكون نفقات الحكومة المركزية الرئيسية على الرياضة من الامتيازات التي تعطيها للحكومة المحلية في الخدمات الرياضية والتعليم الجزئي الخاص بالرياضة والتربية البدنية وتمول الحكومة المركزية الوكالات الرياضية

الرئيسية [1]. كما يوضح ذلك الجداول رقم (1 – 4) و(1 – 5) الذي يوضح انفاق الحكومات المحلية في المملكة المتحدة على قطاع الرياضة:

جدول (1 – 4) يوضح دخل الحكومة المركزية في المملكة المتحدة [2] لعام 1995م

الدخل	مليون دولار
الضرائب	
على النفقات	1.743
على الدخول في مجالات التجارة في السلع الرياضية	547
القطاع الطوعي	240
قطاع تجاري غير رياضي	1.313
الحكومة المحلية	260
عوامل دخل/ دخل آخر	
وصولات مواصلات	45
إجمالي الدخل	4.157
مكافئات اللوتري	23
شراكة اللوتري	15
الإنفـاق	
إمتيازات للمجالس المحلية	64
دعم للسلطات المحلية للانفاق على الرياضة	362
التثقيف والتعليم الرياضي	266
للمؤسسات الرياضية والفنية والادارية	54
اتحاد كرة القدم	12

1- **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation: page no 99**

2- **المصدر السابق، ص 100**

ودعم للمستخدمين في الحكومة المركزية	**45**
عوامل نفقات أخرى	**22**
المجالس الرياضية	**42**
أخرى	**18**
خدمات سجون، المنتزهات الملكية	
إجمـالي الإنفـاق	**885** مليون دولار

المصدر:

Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation page 100.

جدول (1 – 5)

يوضح دخل الحكومة المحلية الانفاق على الرياضة في المملكة المتحدة لعام 1995م (مليون دولار).

الدخل	مليون دولار
المرافق الرياضية	
رسوم	**202**
مبيعات معدات	**48**
إيجار ملاعب	**28**
إمتيازات من الحكومة المركزية	
لمقابلة النفقات الرياضية فقط	**236**
للتعليم الرياضية	**266**
عبر المجالس الرياضية	**10**
عبر المنظمات الرياضية – الأوربية	**13**
مساهمات أخرى	

القطاع الطوعي	53
القطاع التجاري الرياضي	61
القطاع التجاري غير الرياضي	159
المواصلات المحلية	54
مدفوعات شرطة	9
جوائز اللوتري	52
شراكة اللوتري	34
إجمالي الدخل	1.351 مليار
النفقات	
النفقات الحالية: النفقات المباشرة	
الاجور	466
نفقات أخرى	397
التعليم	
الاجور	328
البحوث	15
المواصلات المحلية والشرطة	
الاجور ومدخلات اخرى	93
امتيازات للاندية الطوعية	25
انفاق استثماري	446
إجمالي الانفاق	1.769

المصدر:

Chris Gratton & Peter Taylor Economics of Sport & Recreation page 101

المطلب الثاني

الأسباب الإقتصادية للتدخل الحكومي

اولاً : إخفاق السوق:

لماذا تنفق الحكومة أموالاً طائلة على الرياضة والانشطة الترفيهية وتتمكن من ضبط أسعار تلك السلع في السوق؟ والاجابة على هذا السؤال تعكس أسباب التدخل الحكومي في السوق الرياضي. وتعتبر الحكومة المركزية والمحلية أكبر قطاع منفق في الرياضة والانشطة الترفيهية بينما يعتبر المستهلك الرياضي أقل منفق وقد ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي على الرياضة خلال العشرين سنة الماضية.

وتوضح مبادئ الرفاهية اسباب هذا التدخل الحكومي فعندما يعمل السوق الخاص بنجاح ولكن يفشل رغم ذلك في توفير الرفاهية الكاملة للمجتمع فيظهر وضعاً يطلق عليه الاقتصاديون "إخفاق السوق" وينطبق هذا الوضع على السوق الرياضي. ففي كل مرة يحدث فيها إخفاق تتدخل الحكومة لمنع او للحد من هذا الإخفاق [1].

ويمكن التمييز بين نوعين من الإخفاق. إخفاق أو فشل متعلق بالفعالية وآخر مرتبط بالعدالة. فاذا حقق السوق للمشارك الرياضي فوائد اجتماعية زائداً الفوائد الخاصة يكون بذلك السوق فعالاً عند المشارك وليس بالضرورة ان تنعكس هذه الفعالية على المجتمع. والحل السوقي الفعال يهتم بقيمة اجتماعية اخرى لذلك لا يقوم السوق على اي رغبات اجتماعية والتي من ضمنها الموارد التي توفر السلع الرياضية والترفيهية.

ولن ينجح الافراد المستهلكين من خلال هذا السلوك بتحقيق مستوى اجتماعي أمثل من الاستهلاك.

---

[1] - المرجع السابق، ص 103.

وإحدى الوسائل لتحقيق المستوى الاجتماعي الأمثل من الاستهلاك هو تخفيض الاسعار ولكن مولوا الاسواق الخاصة لا يفعلون ذلك لتحقيق الرفاهية العامة. ولكن الحكومة تجاه مسئولياتها لتحقيق الرفاهية للمجتمع تشجع كثرة انتاج وإستهلاك السلع الرياضية فتدعم المستهلك وتدعم الموردين في القطاعين التجاري والطوعي، أو توفر مباشرة المنتجات الرياضية بأسعار أقل من أسعار المنتج الخاص [1].

أما فيما يتعلق بعدالة العرض فان توزيع الموارد والمنتجات على الاسواق الخاصة قد لا يبدو منسجماً مع رؤية الحكومة في العدالة في التوزيع ولهذا السبب تجد الحكومة الفرصة للتدخل لدعم قطاع معين من المستهلكين أو الموردين لتضمن تحقيق العدالة في توزيع المنتجات والموارد والمناسبات الرياضية.

ثانياً: الصحة والمشاركة الرياضية:

يساهم النشاط البدني لدى كثير من الافراد في اللياقة البدنية والعقلية" وقد أثبتت الدلائل ان التمارين البدنية تؤدي الى نقص اصابات امراض القلب والتنفس شكلت عام **1972**م حوالي **27٪** من أسباب الوفاة عندهم فوق الـ **40** عام[2] .

والسؤال الذي يبرز هنا هل مثل هذه الفوائد الصحية خاصة فقط ام عامة تشمل المجتمع؟ فاذا كان المستفيد الوحيد هو المشارك الرياضي فلا يوجد سبب لتدخل الحكومة ولكن يوجد عدد من الاسباب التى تجعل من تدخل الحكومة مفيداً لزيادة الرفاهية الاجتماعية احد هذه الاسباب مرتبط بالفرق بين ما يتوقعه المستهلك من فائدة نتيجة لممارسته الرياضة وما يناله من فوائد حقيقية ملموسة من العائد الصحي لممارسة الرياضة وهنالك اشخاص لا يدركون حقيقة أثر التمارين البدنية

---

[1]- المرجع السابق، ص 105.

[2]- المرجع السابق، ص 109

والرياضة على صحتهم وعدم الادراك هو السبب في عدم اتخاذ القرار باستهلاك الرياضة للفائدة الصحية وهذا شكل محدد من أشكال الاخفاق السوقي لانه لم يوفر معرفة فعالة ومؤثرة في هذا المجال ووفقاً لتحليل ستوفكي هنالك نقص في المهارة الاستهلاكية.

من هذا المنطلق كان تدخل الحكومة واجباً لتثقيف المستهلك بطبيعة الفوائد التي تعود عليه من التمارين وهذا هو دور "هيئة التثقيف الصحي" في بريطانيا والتي نظمت عدة حملات في هذا الشأن مثل حملة "إهتم بنفسك" كما عدد المجلس الرياضي الفوائد الصحية للتمارين الرياضية في الحملات التي اقامها للترقية الرياضية. ودعم كذلك المناسبات الرياضية للتشجيع في التمارين وقد اغرى هذا الاسلوب المستهلك باستهلاك كميات أكبر من التمارين أكثر من تلك التي كان يستهلكها في السابق [1] .

وبالاضافة لجهل المستهلك للفوائد الصحية للرياضة يوجد سبب آخر للتدخل الحكومي وهو تحقيق موارد عناية صحية للآخرين فقد حدد فانتم وباسي (1978 – 1981م) ان المستفيدين الرئيسين من المشاركة الرياضية هم الاشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيق بخدمات العناية الصحية ومثل هذه الخدمات والتي يوفرها في بريطانيا "الصندوق القومي الحكومي للخدمات الصحية".

والسبب الآخر الذي يصب في مصلحة التدخل الحكومي في الرياضة هو سبب قومي ومتعلق بالاقتصاد القومي فطالما التمارين الرياضية تساهم في صحة الفرد سيساهم في تحقيق فوائد قومية وتحقيق اقتصاد قوي وأثبت قاتون وتايس 1989م من خلال استخدام بيانات المسح الاسري العام (CHS) ان الاشخاص الذين يشاركون في الرياضة في بريطانيا لا يتشاركون فقط في انشطة ترفيهية متعددة أكثر من أولئك الذين لا يمارسون الرياضة بل كذلك يقضون ساعات أطول في العمل

---

[1]- المرجع السابق. ص 109

كما اكد (قرانون وتايكور) 1987م ان مشكلة التغيب عن العمل هي اكبر مشكلة تواجه المصانع في بريطانيا وان هذه المشكلة قد زادت في الفترة التي اعقبت الحرب حيث كانت معظم أسباب التغيب عن العمل اسباب صحية فقد وصلت في الفترة بين (1982 – 1992م) الى 28٪ بين الرجال و17٪ بين النساء [1] .

ان مفهوم تقديم الدعم الحكومي للرياضة على خلفية صحية معقد جداً فمن ناحية تدل القرائن على ان الحكومة تقدم دعماً خاصاً يستهدف بعض انواع الرياضة والتي غالباً ما تكون إصاباتها غير خطيرة وتدعم كذلك الرياضة التي تحقق مكاسب كبيرة للفقراء وكبار السن ولمن يعانون امراضاً مختلفة. ومن ناحية أخرى تثبت الادلة ان ما توفره الرياضة من فوائد صحية يستحق ان يجد الدعم الشامل من خلال وضع سياسة عالمية تقوم على اساس الرياضة من أجل الصحة [3] .

ثالثاً: الرياضة والجريمة:

هنالك رأى يرى ان ممارسة الرياضة يساعد في تحسين حياة او سلوك الاشخاص الذين لديهم ميل للجنوح أو التخريب (إدارة البيئة 1977م) وإحدى المجموعات المستهدفة دائماً بالمشاركة الرياضية من قبل المهتمين بالشئون الرياضية هي مجموعة الشباب وخاصة الذكور، وقد ثبت ان توفير الفرص الرياضية لهذه المجموعة سيساعدهم على مواصلة التطور والانشطة الترفيهية والانشغال بها بدلاً من الانغماس في الانشطة السلبية مثال التخريب والتمرد والشغب. واذا تم تسخير هذه القوة والطاقات الشبابية في انشطة ايجابية فاعلة مثل الرياضة يقل النشاط الاجرامي المحتمل حدوثه بواسطة هؤلاء الافراد عندها لن يكون المستفيد الوحيد من هذه

---

[1]- المصدر السابق 110.

[3]- المصدر السابق ص111.

التحول هؤلاء الافراد فقط انما كذلك ضحاياه الذين لا يدركون ان حياتهم او ممتلكاتهم كانت معرضة للخطر او لا يشعرون بحجم الخطر المحيط بهم [1] .

ومن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم معين وواضح للبرامج الرياضية التي تهدف الى الحد والتقليل من الجريمة فتوجد كثير من البرامج الفردية او الجماعية تشتمل على انشطة مختلفة فهنالك انشطة تساعد التخلص من الملل، وأخرى تساعد على زيادة إحترام الذات، وأنشطة تعزز من امكانية الانخراط في اي عمل والعلاقة بين اهداف هذه البرامج والحد من الجريمة يعتمد على مواصفات البرنامج وعلى المشارك.

رابعاً : الرياضة كسلعة عامة :

إمتازت بعض المنتجات الرياضية والترفيهية بمواصفات أهلتها لتكون سلع عامة (يشار اليها بالسلع الجماعية) والميزة الرئيسية انها لا يمكن منافستها ولا يمكن ابعادها عند الاستهلاك وعدم منافستها يقصد به ان استهلاك شخص لها لا يمنع شخص آخر من استهلاك نفس السلعة في نفس الوقت ولا يمكن ابعادها يقصد به انه لا يمنع شخص من الاستمتاع بالمنتج وبهذين الشرطين يصبح امداد السوق الخاص بالسلع أمر غير شاق وتكون السلع العامة في متناول السوق الخاص.

وبما ان الفوائد التي يحققها النجاح الرياضي الدولي عامة تنعكس على الجميع لا يحق لاحد ان يمنع شخص آخر من الاستمتاع بهذا الشعور وفي ذات الوقت لا يمكن حجب او ابعاد هذه الفوائد من أجل ذلك وبما ان بمقدور كل شخص الاستمتاع بهذه الفوائد كافة بدون ان يكون هناك ازدحام في الاستهلاك تكون هذه الفوائد غير تنافسية، ويتمكن السوق الحر من عرض هذه السلع العامة لان لدى المستهلك الرغبة في الاستفادة من تلك المنتجات دون ان يتحمل اعباء مالية ويمكن ان تضمن الحكومة تقديم منتج مميز من النشاط الرياضي كما يمكنها ان تنال مقابل استمتاع المستهلك بالسلع العامة.

---

[1]- المرجع السابق، ص112.

خامساً: الرياضة والنمو والتنمية:

السبب الأخير للتدخل الحكومي في الرياضة من منطلق الفعالية والكفاءة هو سبب حديث نسبياً فقد كان تدخل الحكومة الانجليزية في الثمانينات والتسعينات مرتبط بالتنمية الاقتصادية خاصة في المناطق الحضرية. وكان الدافع وراء هذه التنمية هو الانهيار في القطاع الصناعي خاصة في السبعينات والثمانينات فقد فقدت برمنجهام 191.000 وظيفة بين عامي (1971 – 1986) و60 الف وظيفة في شيفلير في الاعوام (1987 – 1988) و50 الف وظيفة فقدت في مانشيستر بين (1971 – 1981). وصاحب فقدان هذه الوظائف في القطاع الصناعي خسارة في هذه المنشئات الصناعية [1] .

واذا ترك الاصلاح في هذا القطاع للآلية التجارية التقليدية فسيأخذ هذا عقوداً من الزمان ويترتب على ذلك إخفاق في السوق وعدم التوازن في المكان جعل من الصعب جداً جذب نوع جديد من الاعمال الى هذه المناطق التي أصابها الكساد، وفي ذات الوقت توجد عوائق كثيرة تمنع من انتقال العمل الى المناطق الأكثر نمواً (مشاكل الإسكان مثلاً).

وانتقال المصانع الى داخل المدن حل غير ملائم وان المدن التي تجذب الصناعة يجب ان تكون لديها استثمار في المرافق والبنية التحتية.

من هنا كان اللجوء للرياضة كقطاع رائد، قطاع حافز يبعث الحياة لبعض المدن في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والمثال الانجليزي في هذا الاطار دعوات برمنجهام ومانشيستر لاستضافة الألعاب الأولمبية واستضافة مانشيستر لمباريات الكومونولث، ودعوة شيفلير لاستضافة المباريات العالمية للطلبة. أما في امريكا فقد بنت الحكومة ملاعب ومجمعات رياضية لتستضيف فيها معظم ألعاب الدوري. والفرق الرياضية المحترفة، مثال ذلك ملعب كورس في دينفر، وملعب

[1]. المرجع السابق، ص 116.

جاكويس في كليفلاند، واوهايو، وملاعب كامدن في بالتيمور كان الدافع لانشاء مرافق رياضية دافع استثماري.

وهكذا قال النقاد الاقتصاديين في امريكا فبالرغم من تقييم الاثر الاقتصادي للمنشئات الرياضية وجد الاقتصاديون ان هذا التقييم يفتقر للدقة وعدم المصداقية وان القصد منه هو تبرير الاستثمار الحكومي وليس التقييم الموضوعي من الأثر الاقتصادي.

وقال كل من لوفت مان وسبيرو **1996**م عن هذه التقديرات وما صاحبها من دراسات : بالرغم مما تقدمه المدن المقصودة بالنهضة والاعمار من حوافز قد تعود عليها بتنمية اقتصادية وتطور، الا ان القرائن لا تدل على ذلك فالدراسات التي تتحدث عن الاثر الاقتصادي للرياضة كثيراً ما تبالغ في الفوائد وبذلك تعطي تقارير مضللة وبعيدة عن ارض الواقع.

ان استغلال واستخدام الرياضة كوسيلة للنهضة وتنمية المدن الكبرى يظهر جلياً في المرافق الرياضية التي صممت خصيصاً لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى [1] .

---

[1]- المرجع السابق ص 114

المبحث الخامس

المؤسسات الرياضية الدولية والاندية الرياضية

وتأثيرها في الاقتصاد الرياضي

تمهيد:

هناك مؤسسات دولية كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وأندية عالمية لها وزنها وتؤثر على مجريات الاقتصاد في بلدانها او في الدول التي تنظم الأحداث العالمية وكذلك الاندية الكبرى في جميع انحاء العالم التى تؤثر عن طريق بورصة شراء وانتقال اللاعبين على مجريات الاقتصاد .

المطلب الأول

اللجنة الأولمبية الدولية

تاريخها ونظامها الإداري والمالي

أولاً: تاريخ الأولمبياد

تاريخ الألعاب الأولمبية قديم يصل الى 1400 سنة قبل الميلاد لكن تاريخها المسجل على جدران المعابد لم يبدأ الا في عام 776 قبل الميلاد وكانت تقام بانتظام كل 4 سنوات ويشرف على قيامها الملك افيتوس ملك ليديا في "أولمبيا القديمة" التي تقع على مشارف مدينة أثينا اليونانية كانت الحرب تتوقف خلال الفترة التي تقام بها منافسات الدورة الأولمبية حيث شهدت بلاد الإغريق حروباً كثيرة ولكن الامبراطور الكاثوليكي تيودوسوس الرافض لكل الاحتفالات الوثنية ألغاها عام 392ق م بعد هزيمة اليونان في الحرب. ويعتقد البعض ان دورات الألعاب الأولمبية القديمة اقيمت لتمجيد الإله "زيوس" رب الأرباب في الأساطير اليونانية القديمة

بدليل انها كانت تقام على سطح جبل "أوليمب" المقدس الذي كان اليونانيون يعتقدون انه مقر الآلهة [1] .

لقد بدأت منافسات الدورات الأولمبية في سباقات الجري وكان مقصوراً على سباق واحد هو **186** ياردة ثم أضيف اليه سباق آخر وهو **800** ياردة ثم توالى انضمام الألعاب الرياضية كالمصارعة والخماسي والملاكمة وسباق العجلات التي تجرها **4** خيول وقد بدأت منافسات الألعاب الأولمبية بيوم واحد ثم وصلت الى خمسة أيام وكانت الحروب تتوقف قبل بدء المنافسات بثلاثة أشهر وعدد من الأسابيع بعد انتهاء المنافسات بما يتيح للابطال العودة الى بلادهم. كما كان محظوراً على غير الإغريق المشاركة في منافسات الدورة الأولمبية حتى جاء الملك فيلب المقدوني الذي بنى مدينة الاسكندرية وكان المشاركون في منافسات الدورة الأولمبية يقيمون لمدة شهر كامل في أولمبيا قبل بدء المنافسات وكان ذلك بهدف اعداد المشاركين بدنياً وروحياً وكانت جوائز الفائزين عبارة عن أكاليل من أغصان الزيتون التي تزين بها رؤوسهم وتلك الأغصان كانت تزرع قرب المعابد التي قام هرقل بغرس أول شجرة منها خلف معبد زيوس وكان تخليد الأبطال الأولمبيين يتم من خلال أعمال الادباء والشعراء ويعد تمثال "رامي القرص"، "المثال الإثني" ميرون **450** سنة قبل الميلاد قطعة فنية نادرة تعبر عن هؤلاء الأبطال.

ولم تقتصر المشاركة في منافسات الدورات الأولمبية على عامة الشعب بل كان يشارك الإمبراطور الروماني "تابيدوس" بعد ان اصبحت اليونان إحدى دول الامبراطورية الرومانية وحدث ذلك في الالعاب الاولمبية السابعة عشرة بعد الميلاد وشارك نيرون في الدورة الاولمبية رقم **211** عام **65** ميلادية وفاز في سباق عربات الجياد .

---

[1]. سر الختم ابوعوف مرجع سابق ص **56**.

ويروي هيرودوت أبو التاريخ ان وفداً من مدينة إيليس حضر الى مصر لاستشارة حكامها بشأن تنظيم دورات الألعاب الأولمبية وقد شارك في الدورات الاولمبية القديمة الملاكم "أتراما نيتاوس" الذي عاش بالاسكندرية خلال دورة **240** قبل الميلاد وكذا شارك الملاكمان "أبو للوفيوس وهيراكلينز" وكان ممنوعاً على النساء المشاركة في الدورات الأولمبية او مشاهدة مبارياتها وكان الاعدام هو العقوبة للمرأة التي تخالف ذلك الا ان هنالك إمرأة تحدت ذلك وارتدت زي الرجال وهي "فيرنيس" وكان ذلك بهدف مشاهدة ابنها "بيدروس" وهو يخوض ملفسات الملاكمة حيث كانت تخشى عليه من مزاولة هذه اللعبة العنيفة ولكن فوز ابنها منحها الحياة بعد ان تم الحكم عليها بالاعدام.

ثانياً: الدورات الأولمبية الحديثة:

ويعود اكتشاف الدورات الاولمبية القديمة الى المكتشف الانجليزي "ريتشارد كاندلر" الذي اكتشف اطلال أولمبيا في عام **1766**م والذي أكد ان أولمبيا القديمة تم تدميرها بفعل الزلازل والكوارث الطبيعية كما قامت بعثة فرنسية عام **1829**م بمحاولات تنقيب عن آثار أولمبيا ولكن أعمالها لم تسفر عن الوصول الى جديد حتى جاءت بعثة بقيادة العالم الالماني "أرنست كوريتوس" عام **1875**م واستمرت في عملها لمدة **6** سنوات ووصلت الى نتائج ساهمت في تعريف العالم بتاريخ الالعاب الاولمبية.

ثم تبنى الفرنسي "دي كوبرتان" فكرة إحياء الألعاب الأولمبية وبدأ الدعوة الى ذلك في كافة التجمعات التي تضم القيادات الرياضية ونجح خلال احتفال الاتحاد الرياضي الفرنسي بعيده الخامس **1893**م في الاتفاق على بعث الدورات الاولمبية وتم في عام **1894**م تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية للإشراف على تنظيم الأولمبياد وكذلك انتخاب اليوناني "فيكيلاس" رئيساً للجنة الأولمبية في مدينة أثينا. وأقيمت خلال الفترة من **6** – **15** ابريل **1896**م وقد لجأ اليونانيون الى جمع التبرعات

لتحمل تكاليف الدورة في منافسة لعمدة أثينا الثري اليوناني المقيم بمدينة الاسكندر جورج أفيروف الذي تبرع بـ 2 مليون دراخمة أي ما كان يعادل 390 ألف جنيه استرليني آنذاك. وعادت الدورات الأولمبية بعد غياب دام أكثر من 1505 عام [1] .
وقد وضع الفرنسي البارون كوبرتان والذي استمر رئيساً للجنة الاولمبية الدولية من 1896م حتى 1925م دستوراً للألعاب الأولمبية ورد فيه ان اهم شئ في الالعاب الاولمبية ليس الفوز بل الاشتراك وأهم ما في الحياة ليس الفوز وإنما النضال بشرف وكان كوبرتان يحلم بأن تساهم الدورات الأولمبية في نشر الحب والسلام بين شعوب العالم[2] .

المطلب الثاني

الدورات الاولمبية وكأس العالم

وأثرها على اقتصاديات بعض الدول

للتعرف على تأثير الرياضة على الاقتصاد من خلال تكلفة تنظيم الدورات الأولمبية وحجم المبالغ والميزانيات لانشاء المدن الرياضية والاستادات والمراكز الصحفية وسكن المشاركين والصرف على الامن والهدايا وما هو متوقع من عائدات تذاكر الدخول وعائد الفضائيات وكل أنواع الدخول المتوقعة. وكمثال على تأثير الدورات الأولمبية دورة بكين للألعاب الاولمبية حيث اصبحت الصين أكبر مستهلك لمنتجات الصلب في العالم، نتيجة لاستعدادها لدورة الالعاب الاولمبية حيث إستأثرت بربع استهلاك العالم من هذه السلعة مما زاد في الطلب العالمي الامر الذي ادى تقريباً الى مضاعفة الاسعار العالمية للصلب.

---

[1]- زهران السيد، المهارات الفنية للبطولة العالمية في كرة القدم، شركة الجلال للطباعة، الاسكندرية، بتاريخ 2004، ص 7
[2]- المصدر السابق ص 10

الامر الذي رفع اسعار الصلب في الهند، وتقول مصادر صناعية ان السعر زاد 12 مرة في تلك الفترة، ولكن الزيادة اصبحت أكثر حدة منذ شهر اغسطس، حيث ارتفع سعر الطن الذي كان 400 دولار في اغسطس 2003م ليصل في بداية شهر فبراير الماضي الى 511 دولاراً. وفي واحدة من أغلى الزيادات التي تحدث دفعة واحدة اضاف منتجو الصلب الهنود 90 دولاراً الى سعر الطن ليصل الى 600 دولار امريكي وهو أعلى سعر يصل اليه على الاطلاق. وهكذا زاد السعر بنسبة 17٪ في أقل من شهر.

وأصبحت مكاسب الهند من نمو استهلاك الصين من الصلب كبيرة حسبما أقرت به المصادر الصناعية في الهند، حيث يتجه أكثر من نصف صادرات الهند من الصلب التي تبلغ 5.5 ملايين طن الى الصين الامر الذي جعل الميزان التجاري بين البلدين يميل لاول مرة لصالح الهند فيعام 2003م ويشكل الطلب الصيني على الصلب المركز الاول في صادرات الشركات الهندية الكبرى المنتجة له حيث يمثل 29٪ من صادرات شركة تاتا و35٪ من شركة سيل و35٪ من شركة ايسار للصلب.

المطلب الثالث

اثر الدورات الرياضية

على البنيات الأساسية (نموذج الصين)

وتشير الاحصائيات الاقتصادية ان بكين انفقت تسعة مليارات دولار على توفير شبكة مواصلات عامة تفي بمتطلبات دورة الألعاب الأولمبية التي اقيمت في 2008م [1] .

وقال ليو سيامنيج المتحدث باسم لجنة المواصلات في حكومة بكين ان المدينة انفقت 11.67 مليار يوان (1.49 مليار دولار) لتحسين وتوسعة شبكة الطرق وقطارات الانفاق ومنشئات أخرى كما سعت الحكومة الصينية ان تجعل مواطني بكين يستخدمون المواصلات العامة لان بكين تعاني من ازدحام مروري يمثل قلقاً كبيراً قبل اقل من عامين من اقامة أولمبياد 2008م في العاصمة الصينية.

وأوضح تقرير البنك الدولي الذي صدر في وقت سابق ان طرق بكين ستستقبل نحو الف مركبة جديدة يومياً وان معدل السرعة انخفض بمقدار النصف اثناء ساعة الذروة في الطرق الرئيسية للمدينة خلال الاعوام العشرة الماضية واشار الى انها مشكلة سوف تتطلب وقتاً طويلاً لحلها وان اجمالى الاستثمارات في قطاع المواصلات العامة في بكين قد وصل الى 71.5 مليار يوان بحلول 2010م.

كما قامت الحكومة بمنح تخفيضات وصلت الى 80٪ للمقيمين على تذاكر الحافلات من أجل تشجيع الناس على ترك سياراتهم واستخدام وسائل المواصلات العامة.

الامثلة اعلاه توضح المبالغ الهائلة التي تنفقها الحكومات لاستضافة الدورات الرياضية سواء كانت أولمبياد او كأس عالم، مئات المليارات من الصرف على المدن

---

[1]- المصدر السابق ص13.

الرياضية والهدايا إضافة للملابس الرياضية وتأثير الرياضة على الاقتصاد العالمي يظهر بوضوح من أزمة الحديد في العالم وزيادة أسعاره في الهند بطريقة كبيرة والسبب دورة بكين، تأثير الرياضة في الضيافة والفندقة ودخول الفضائيات والتلفزيونات وشركات الدعاية.

أمثلة لصرف الصين على البنيات الأساسية :

أولاً : طفرة في اقتصاد الصين بسبب الرياضة

لم تترد كبرى مراكز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية في العالم في وصف الطفرة الهائلة التي احدثتها الصين في تسويق منتجاتها الصناعية بين بلدان العالم بمختلف طبقاتها وتصنيفاتها، بالانقلاب الاقتصادي بعد ان ظلت الهيمنة التسويقية لعقود عدة في قبضة الدول الغربية وامريكا واليوم بنفس السياسة الاقتصادية تمضي الصين في تسويق تطورها الرياضي ولعل دورة الالعاب الاسيوية حتى اصبحت في قطر تحولت معرضاً هائلاً للمنتج الرياضي الصيني.

ثانياً : أولمبياد بكين 2008م توفر 1.8 مليون فرصة عمل

لقد أكدت وسائل الإعلام الصينية ان دورة الالعاب الاولمبية عام **2008** وفرت **1.8** مليون فرصة عمل جديدة في العاصمة بكين خلال الاعوام الاربعة المقبلة مشيرة ان النمو ااقتصادي في العاصمة الصينية سيزيد بمعدل **0.8**٪ سنوياً.
وقالت صحيفة بكين نيوز في العامين المقبلين فان اغلب الوظائف ستكون في قطاع البناء مع زيادة توفير فرص العمل الذي بلغ ذروته في عام (**2007 – 2008**م) عندما أظهر قطاع الخدمات نمواً استثنائياً [1] .

[1] المصدر السابق ص**19**.

وان الصين زادت من عدد فنادقها الفاخرة الى حوالى 800 فندق بحلول عام 2008م بارتفاع من 600 فندق كما انها استقبلت 4.4 مليون سائح من الخارج و150 مليون سائح محلي في عام استضافة دورة الألعاب الأولمبية.
وقالت وسائل الاعلام ان الصين وجهت بافعل نحو اربعة مليارات دولار لبناء خمسة مواقع رئيسية للدورة وستنفق 1.5 مليار على بنائها هذا العام.
ويقدر منظمو الدورة التكلفة الاجمالية بنحو 40 مليار دولار اغلبها لاعمال البناء وشق الطرق وخطوط مترو الانفاق وجهود تحسين شبكة الكهرباء بالمدينة وتحسين البيئة.

المطلب الرابع

الفيفا الاتحاد الدولي لكرة القدم

الاتحاد الدولي لكرة القدم او ما يعرف اختصاراً بالفيفا هو الجهة او المؤسسة الرياضية المشرفة على اللعبة العالمية. لقد تأسست الفيفا عام 1904م وقد مضى اكثر من قرن على الولادة الرسمية لهذه المؤسسة التى تكونت في البداية من سبع دول أوربية ليصل حالياً عدد الدول المنضوية تحت لوءاها لأكثر من مائتي دولة.
وتحصل الاتحاد الدولي لكرة القدم على اعتماد اللجنة الاولمبية في دورة الالعاب الاولمبية بلندن. يبلغ عدد أعضاء الفيفا في المكتب التنفيذي أربعة وعشرين عضواً يمثلون سلطة القرار وهم من ينفذ سياسة الاتحاد الدولي. ويعقد الاتحاد الدولي اجتماعاً سنوياً للاتحادات الرياضية الاهلية في العالم لرسم السياسة الكروية العالمية. وقد تعاقب على رئاسة الفيفا ثمانية رؤوساء، سبعة منهم من أوربا وواحد من البرازيل. ولم يتحصل أحد الأفارقة او الآسيويين على شرف رئاسة الفيفا [1].

---

[1]- المصدر السابق، ص 22.

لم تعد الفيفا مجرد مؤسسة تضع شئون الكرة بل اصبحت دولة كبرى بذاتها. وقبل ثلاثين سنة لم تكن ميزانية الفيفا سوى ملايين من الدولارات غدت اليوم مليارات وتفوق ميزانيتها عشرات الدول، حتى وصلت لأكثر من مائتي مليار دولار.

وكان شراء حقوق كأس العالم عام 1998م بمبلغ يصل الى تسعمائة مليون دولار رقماً كبيراً وكان لهذا المبلغ آثاراً كبيرة في تحقيق عوائد النقل التلفزيوني التى حققت للفيفا دخلاً فاق التصورات وحيث ان ميزانية الفيفا أصبحت بالمليارات بدات توزع شيئاً من أرباحها على الاتحادات الرياضية الأهلية في الدول لتنفيذ الكرة في العالم من خلال برنامج الهدف والتطوير الاداري وبدأت توزع سنوياً، ومنذ عام 2002م مبلغ خمسين مليون دولار على اتحادات العالم بمبلغ ربع مليون دولار سنوياً لكل اتحاد في كل دولة [1].

المطلب الخامس

الآثار الاقتصادية لكأس العالم

أولاً: النفوذ الاقتصادي للفيفا

لم تتجاوز ارباح الفيفا عام 1906 أكثر من 500 مليون فرانك سويسري ومن المتوقع ان تقترب ايرادات المونديال من ملياري يورو. ولقد توسع نفوذ الفيفا مؤخراً ليشمل تنظيم المناطق التي تحيط بالملاعب، مما تسبب في اثارة كثير من الانتقادات.

لقد اضحى اتحاد الفيفا في السنوات الاخيرة عملاقاً اقتصادياً يمتد نفوذه الى خارج ملاعب كرة القدم وعلى سبيل المثال اضطرت مدينة هامبورج الساحلية الى تغيير اسم ملعبها الى استاد كأس العالم، وذلك في فترة اقامة مباريات البطولة. كما اضطر المركز الرئيسي لشركة AOL "نايكي" في مدينة فرانكفورت لتغطية شعاره فوق البناية. كما ان اسماء الملاعب قد اثارت لغطاً واسعاً في الفترة الاخيرة فقد اجبرت

---

[1]. الموقع الالكتروني للاتحاد الدولى لكرة القدم، 2010م.

بلديات بعض المدن الالمانية على تغيير اسماء ملاعبها لتتطابق مع اسماء الشركات الكبيرة الممولة والراعية لها فتجد هناك ملعب البنك التجاري (بدلاً من ملعب فرانكفورت) وملعب فيليتنس (شركة انتاج بيرة) وملعب اليانز (شركة تأمين) ملعب فولكس فاجن.

يشبه بعض المتابعين حضور اتحاد الفيفا في بطولات كأس العالم بأنه قوة إحتلال فالاتحاد يشترط في عقوده مع المدن المنظمة ضرب طريق تجاري حول الملاعب التي تجرى عليها مباريات البطولة فلا يحق لأي كيان اقتصادي او سياسي التواجد بجوار الملاعب باستثناء الشركات الراعية للبطولة*. رئيس قسم التسويق في اتحاد الفيفا جريجور لينتزه يقدر المبالغ التي دفعتها **15** شركة من كبار الرعاة نظير هذا الحق الاستثنائي بمقدار **700** مليون يورو [1] .

وتقدر ايرادات مسابقة كأس العالم التي جنتها اتحاد الفيفا بقرابة **1.86** مليار يورو نصف هذه الايرادات هو حصيلة بيع حقوق البث التلفزيوني للمباريات. بينما تقدر مصروفات الاتحاد بما قيمته **755** مليون يورو، تشمل نفقات التنظيم التي تضطلع بها اللجنة الألمانية اضافة الى المشاريع التنفيذية التي يقوم بها الاتحاد وبالرغم من صافي الارباح الذي يحققه الاتحاد لا تتجاوز نسبة الضرائب التي يدفعها في سويسرا **4.25**٪ وذلك كونه منظمة غير ربحية هدفها تطوير كرة القدم دون اهمال القيم الثقافية والتربوية للرياضة واهميتها في التقريب بين الشعوب[2] .

ثانياً: أرباح الفيفا من المونديال

90٪ من مداخيل الاتحاد الدولي تأتي من بيع الحقوق التجارية للمونديال التي يمكن تمييزها ضمن اربع فئات كبرى: الحقوق الاعلامية، التسويق، حسن الضيافة،

[1]. المصدر السابق.
[2] د. حسن احمد الشافعي الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية المصدر سابق الذكر 98.
[3] د. حسن احمد الشافعي الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية المصدر سابق الذكر 98.

والترخيص. وفي العام الماضي أقفل الفيفا حساباته محققاً ارباحاً قياسية بلغت 135 مليون يورو.

جنى الاتحاد الدولي من عائدات البث التلفزيوني نحو 130 مليون دولار من الولايات المتحدة ما بين (2003 – 2006م) و750 مليون فرنك سويسري من اوربا ومبلغاً مماثلاً من بقية مناطق العالم.

وعلى صعيد حقوق التسويق بلغت مداخيل الفيفا في الفترة ذاتها 359.8 مليون دولار اضافة الى 188.3 مليون فرنك سويسري، على صعيد حقوق الترخيص قبض الاتحاد الدولي نحو 58.9 مليون فرنك سويسري.

واناط الاتحاد الدولي مهمة الاشراف على برامج الضيافة الى شركة ise and entertaaiment international sports القابضة عام 2003م في مقابل كفالة مالية مقدارها 250 مليون فرنك سويسري، كما سيدخل صندوقه 20 مليوناً أخرى من اللجنة المنظمة للمونديال.

ويبلغ عدد رعاة الفيفا في مونديال المانيا 15 راعياً يستثمرون نحو 500 مليون يورو وتقدر عتبة الاكتتاب كراع رسمي بـ 40 مليون دولار من دون نفقات وسائل الاتصال عموماً، الا ان هذا المبلغ يستقدم غالباً من الشركات المنتمية الى فئة Chips – blue مثل أديداس وكوكاكولا وماكدونالد.

وينبغي على شركات فيفا رفع انفاقهم مستقبلاً ما سيزيد بالطبع من مداخيله في مقابل الحصول على مساحات اعلانية لعرض علامتهم التجارية. وباع فيفا برنامج التسويق حتى 2014 الى ستة شركاء (اديداس، هيونداي، سوني، كوكاكولا، طيران الامارات). ويتضمن 27 حدثاً و450 مباراة الف ساعة بث تلفزيوني مباشر. ويتوقع محللوا السوق ان تصل موازنة فيفا خلال هذه الفترة الى 3 ملايين يورو.

وقد انفق الرعاة الستة للمونديال الحالي ما مجموعه 60 مليون يورو اي 15٪ من موازنة اللجنة المنظمة (440 مليون يورو).

وحض الطلب القوي على شراء تذاكر المباريات اللجنة المنظمة على رفع قدرة الاستيعاب الاجمالية للمتفرجين في 15 ملعباً تستضيف 64 مباراة من 2.930.000 مقعد الى 3.070.000 مقعد .

وعلى الرغم من ان العدد القياسي للمتفرجين لا يزال صامداً منذ مونديال الولايات المتحدة عام 1994م الا ان عدد المتفرجين في البطولة الحالية قد يتخطى ما سجل في كوريا الجنوبية واليابان. وتشير مصادر فيفا الى حضور 1.856.277 متفرجاً مونديال اسبانيا عام 1982م و2.407.431 متفرجاً مونديال المكسيك و2.517.348 متفرجاً مونديال ايطاليا عام 1990م و3.587.538 متفرجاً مونديال الولايات المتحدة عام 1994م، و2.785.100 متفرج مونديال فرنسا عام 1998م، و2.705.100 متفرج مونديال كوريا واليابان عام 2002م، ويرجح ان يستقطب مونديال المانيا 3.070.000 متفرج [1] .

ثالثاً: تجربة الفيفا مع شركة تيلكوم الجنوب افريقية

وقع الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا اتفاقية مع شركة تيلكوم للاتصالات الجنوب افريقية كداعم وطني لكأس العالم 2010 في مجال الهواتف الثابتة. وستصبح شركة تيلكوم للاتصالات بهذه الشراكة إحدى اكبر شركات الخدمات الاستراتيجية المهمة التي تساعد بصورة مباشرة في نهائيات كأس العالم 2010م.

وانضمت شركة تيلكوم الى مصرف فيرست ناشيونال لتصبح ثاني شركة ترعى كأس العالم وبالتالي ستحقق فوائد من امتلاكها حقوق التسويق في السوق المحلي خلال نهائيات كأس العالم 2010م وبطولة كأس القارات في عام 2009.

1- الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، بتاريخ 2010م.

كما تقوم الشركة بتوصيل الهواتف الثابتة الى الاماكن المهمة (عشرة ملاعب والمحطات الاذاعية ومراكز وسائل الاعلام والمركز الاذاعي الدولي لكرة القدم) [1] .

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم انه حقق فائضاً مالياً في عام **2006** بفضل كاس العالم بالمانيا والختام الناجح لعملية تأمين داخل التسويق التي بدأت في عام **2001** وارتفعت قيمة السندات المالية للفيفا الى **752** مليون فرنك سويسري (**621** مليون دولار) بينما سجل الفيفا دخلاً مالياً وصل الى **912** مليون فرنك وصلت الى **609** ملايين فرنك ليصبح الفائض **303** ملايين فرنك.

وقال السويسري جوزيف بلاتر رئيس الفيفا في مؤتمر اعلامي بمقر الفيفا في زيورخ "الفيفا لم يصبح غنياً بعد ولكننا صنعنا وضعاً مريحاً لانفسنا الآن... قبل سنوات قليلة تعرض الفيفا لانتقادات بسبب موقفه المالي. والآن اثبتنا ان هذه الاوضاع تغيرت".

واشار ايرس لينس سكرتير عام الفيفا الى ان الارتفاع في قيمة السندات يمثل مصدراً للقوة بالنسبة للفيفا.

ويطمح الاتحاد الدولي لكرة القدم جني المزيد من الارباح حيث يتوقع ان يضيف كأس العالم اموالاً اضافية، فقد أوردت مجلة فرانس فوتبول من مصادر الفيفا قولها ان موارد تسويق المنافسة وحقوق البث التلفزيوني ستعرف ارتفاعاً كبيراً بمناسبة اجراء دورة **2010** بجنوب افريقيا. ويعتزم الاتحاد الدولي ربح **2** مليار يورو من بيع حقوق البث التلفزيوني نحو **1.2** مليار يورو من حقوق التسويق وهي الحقوق التي تشمل رعاية المنافسة عبر الشركات العالمية الكبرى، وتسويق بضائع مختلفة بشعاري الفيفا والدورة وضيافة الشخصيات على حساب المجمعات الاقتصادية.

---

[1]- المصدر السابق، بتاريخ 2010م.

وتمثل هذه الموارد ضعف مداخل المونديال الألماني حيث بلغت حقوق البث التلفزيوني 1 مليار يورو في حين ارتفعت حقوق التسويق الى 700 مليون يورو. ويرجع العارفون بالشأن الكروي تضخم حقوق البث التلفزيوني الى المنافسة الكبيرة بين شركات البث والقنوات منافسة اخذت ابعاد المزايدة على حد قول الصحافة الدولية [1] .

رابعاً: تجربة الفيفا مع شركة (تي أف 1)

ذكرت فرانس فوتبول في عددها الاخير ان قناة تي اف الفرنسية حصلت على حقوق بث نهائيات الدورتين القادمتين لكأس العالم لكرة القدم التي تجرى عام 2010 و2014 وستقام الدورة الاولى في جنوب افريقيا في حين تجرى الثانية في امريكا الجنوبية وترجح الاوساط الكروية ان يكون البرازيل في طليعة المرشحين لضيافة الحدث.

واشارت فرانس فوتبول استناداً الى الاتحاد الدولي ان القناة الخاصة دفعت شيكاً بمبلغ 250 مليون يورو للفيفا مقابل بث فعاليات الدورتين في فرنسا عبر الشاشة والانترنت وUMTS. وفازت تى اف على حساب مجمع فرانس تلفزيون العمومى. وقد تميزت عملية المقايضة لحقوق دورتي 2010 و2014 باجراء جديد بالنسبة لخمس بلدان أوربية الكبرى وكذلك الولايات المتحدة الامريكية على حد قول جيروم فالسكي وأوضح ذات المسئول الن الاتحاد الدولى ارتأى تسويق الحقوق مباشرة للقنوات الفرنسية والانجليزية والاسبانية والايطالية والالمانية والامريكية دون توكيلها لشركات مختصة كما كان الحال خلال الدورات الماضية وأضاف مدير التسويق بالفيفا ان حقوق البث في بقية البلدان الاوربية أوكلت الى

---

[1]- دراسة تحليلية للهيكل التنظيمي للتربية الرياضية في الاتحادات والاندية سر الختم ابوعوف، المصدر سابق الذكر، ص 75.

[2] - المصدر السابق، ص 77.

UER (اتحاد شركات البث السمعي البصري الاوربي) على ان يبيعها بدوره الى القنوات التلفزيوينة[2].

الفصل الثاني

الحركة الرياضية في السودان

تمهيد:

مثلت الثورة العلمية والتكنولوجية في جميع مجالات الحياة سمة من سمات القرن العشرين وأصبح من الضروري إتباع الاسلوب العلمي كأساس لمزيد من التقدم والرقي خاصة لما للتربية البدنية والرياضية من دور متعاظم في حياة الشعوب بوصفها إحدى مجالات التربية العامة. ولقد أصبح إرتفاع مستوى التربية البدنية والرياضية في اي بلد من بلدان العالم إحد المؤشرات الدالة على مدى التقدم والرقي الحضاري.

ويعتبر التقدم العلمي في طرق التدريب وإعداد اللاعبين هو حجر الزاوية للتقدم الرياضي وتسعى مختلف دول العالم الى تحقيق عدد من الاهداف العامة والخاصة فالاهداف العامة تتمثل في بناء افراد المجتمع أما الاهداف الخاصة التي تسعى لتحقيقها الدول هي: الحصول على البطولة العالمية وان تحظى بالمرتبة الاولى بين صفوف دول العالم.

وهذا الهدف لا تقل أهميته عن الهدف العام بل هو أمنية شعوب العالم لأن التاريخ يسجل هذه البطولة.

المبحث الأول

تاريخ الرياضة في السودان

المطلب الاول

بدايات النشاط الرياضي في السودان

تعد كرة القدم أول نشاط رياضي في السودان فقد دخلت مع دخول الحكم الثنائي وبدأت اللعبة تمارس بواسطة قلة من طلبة المدارس الابتدائية بطريقة غير رسمية وكان معظم الطلبة من المصريين والشوام الذين يعمل أولياء أمورهم كموظفين في البلاد، وبعد ذلك بدأت النشاطات الرياضية داخل كلية غردون التذكارية التي لعبت دوراً كبيراً في تطويرها فقد كان من تقاليدها اقامة يوم رياضي يتبارى فيه الطلاب في كرة القدم والعاب القوى وبعض الألعاب الترويحية وإكتملت اللعبة في عام **1907**م. وتعد بداية كرة القدم في شكل فرق رياضية في عام **1935**م تحت قيادة الحكومة البريطانية والتى كان بعضها يلعب مع فريق الجيش البريطاني مع وجود اتحاد واحد [1] .

وتمثل أول عهد السودان بكرة القدم عندما بدأ جنود الإحتلال في ممارستها تقضية للوقت وأنشأوا الميادين داخل ثكناتهم وأخذوا يلعبون مع بعضهم البعض وتكونت فرق من الحاميات والأورط وكانت حامية الخرطوم وهي التي تقبع الى الشرق من بوابة بري (داخليات جامعة الخرطوم حالياً) من أكثر الفرق لعباً لكرة القدم وكذلك حامية الشجرة وجبل الأولياء وغيرها التي توزعت في انحاء السودان مثل عطبرة وبورتسودان والأبيض.

---

[1]- زهران السيد، مصدر سبق ذكره، **2004**م، ص **9**.

وبعد عام 1902م بقليل بدأ السودانيون يعرفون فكرة هذه اللعبة وذلك لإرتباط بعضهم بالعمل مع الجنود الإنجليز وحمل هؤلاء اللعبة لذويهم ممن إختلطوا بهم ولم يشاهدوها، لما لم تكن في حوزتهم كرات ليلعبوا بها فكروا في صنعها من الجوارب بعد ملئها ببقايا الملابس كل همهم ان يكون لهم شيئاً يشبه ذلك القادم من إنجلترا والذي لم يعرفوه ولم يشاهدوه من قبل وتم لهم ما أرادوا.

بدأ أولاد الأحياء يجتمعون ويصنعون كرات سميت (التيوة) أي كرات الشراب وأخذوا يلعبون في أي فضاء يقع أمام منازلهم بدون تخطيط وبدون معرفة للميادين ولما كان ليس في مقدرتهم عمل (أقوان) كانوا يكومون التراب في أبعاد مختلفة ويلعبون عليها كمرمى وأخذت لعب كرة الشراب (التيوة) تنتشر في الأحياء. وفي نفس الوقت إهتم الإنجليز بهذه اللعبة وفكروا في إدخالها في المصالح الحكومية التي يكثر فيها عددهم حتى تكون تحت إشرافهم فكونوا فرق في المصالح كالمخازن والنقل والوابورات والري المصري وقوة دفاع السودان [1] .

وفي عام 1914م بدأت الحرب العالمية الأولى وإنشغل الناس بها ولم يكن هناك وقت للعب ولما كانت إنجلترا طرفاً في هذه الحرب إنصرف الجنود الى التدريب والاستعداد لخوض غمارها واستمرت حالة الفزع وعدم الاستقرار مدة من الزمن حتى انتهت الحرب، وخلال الفترة من عام 1917م وحتى عام 1925م كانت الأحوال السياسية في السودان مضطربة ومتأثرة بما يحدث في مصر خاصة الثورة التي قادها سعد زغلول والتي كان لها صدى كبير في البلاد، وفي عام 1924م قامت ثورة اللواء الأبيض والتي أخمدت بالقوة الا انها ظلت معلماً بارزاً في الاحكام السياسية في السودان على مر الأيام[2] .

---

[1]- المصدر السابق ص11

[2] المصدر السابق ص 12

وفي عام 1959م صدر أول قانون للهيئات الرياضية سمي (بقانون الرياضة) وهدف الى اعادة تنظيم الهيئات الرياضية القائمة على اسس سليمة. كذلك أنشأ جهاز سمي براقبة شئون الرياضة وتسيير أمورها وفق القوانين واللوائح، وشهدت الحركة الرياضية كثير من التطورات فأنشئت الملاعب والساحات الشعبية واشترك السودان لأول مرة في الدورات الأولمبية عام 1960م في روما والدورة العربية الثالثة في الدار البيضاء عام 1961م.

وبعد ثورة أكتوبر 1964م لم تستطع الدولة أن تدفع الحركة الرياضية الى الامام نظراً لإنشغالها بالمشكلات الإجتماعية والحزبية وقل الاهتمام بالرياضة في السودان، وعند قيام نظام مايو 1969م اهتمت الدولة بالشباب لإعتقادها بأن رعاية الشباب اجتماعياً وثقافياً وبدنياً يعتبر من العوامل الأساسية لتطوير ونمو المجتمع، وكان الاهتمام بإنشاء وزارة الشباب والرياضة لاول مرة في تاريخ السودان وكذلك قيام المعهد العالي للتربية الرياضية. وفي عام 1970م تم إلغاء قانون الرياضة ولوائحها لعام 1959م وصدر قانون ولائحة الرياضة لعام 1970م وقامت الدولة بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاع التربية الرياضية بتوفير بعض الامكانات المادية والبشرية واهتمت باعادة تنظيم الهيئات للقيام بدورها في تربية الشباب، وعقد مؤتمرات وجرى تعديل في القوانين واللوائح فصدرت لائحة النشاط الرياضي لعام 1970م.

وفي ابريل عام 1976م صدر أمر مؤقت بحل الأجهزة الرياضية وقيام تنظيم الرياضة الذي ألغى نظام الأندية الرياضية وجاء بتنظيم الجهاز السياسي وتقسيماته (الرياضة الجماهيرية) الا ان التجربة لم تستمر أكثر من ستة أشهر نسبة لعدم توفر الامكانيات البشرية والمادية التي تحقق أهداف التجربة وبالرغم من ذلك أدى القرار الى دفع الرياضة للأمام كثيراً إذ عرف الشعب أهمية الرياضة وعلاقتها بالانتاج

والدفاع والتربية والصحة بعد ان كان يعتبرها البعض لهواً لأوقات الفراغ لوقت قريب.

كذلك صدر قانون الرياضة لعام 1977م لإعادة الأندية والاتحادات الرياضية مرة أخرى، ثم صدرت لائحة الرياضة لعام 1978م ولم تستطع الاتحادات والاندية الاستمرارية في نشاطها بكفاءة وظهرت بعض الثغرات في القانون ويعتبر الهيكل التنظيمي للرياضة في القطاع الاهلي غير مستقر، وفي عام 1980م تم إلغاء أو تعديل قوانين ولوائح كثيرة مما يدل على عدم استقرار النظم المتبعة وادارة الهيئات الرياضية بالدولة [1] .

بعد ذلك أنشئت الكاسات التى تتبارى عليها كل الفرق، ثم تطورت الأحداث وخصص كأس لدوري الدرجة الأولى وكأس لدوري الدرجة الثانية، مع مراعاة صعود الأبطال من الدرجة التي فيها الفريق الى الدرجة الأعلى وهبوط المتذيلين من كل درجة الى الدرجة الدنيا، ثم جاء الدوري الممتاز الذي أختير له من كل المناطق الفرق الكبيرة. [2]

إنتعشت الحركة الرياضية كثيراً وذلك لتغلغل كرة القدم في نفوس الشباب السوداني رغم أنه كان يكرس جل وقته في خدمة وطنه في المجالين السياسي والأدبي لعل هذا الأهتمام والشغف بالنواحي السياسية هو الدافع لتكوين الأندية الرياضية بإعتبارها وسيلة جديدة تمكنهم بالتستر وراء لافتتها الرياضية من العمل السياسي الجاد لمكافحة المستعمرين وذلك بتجميع الشباب في صعيد واحد وبث الروح الوطنية فيهم بإلقاء المحاضرات وعقد الندوات لتعريفهم بما آل إليه وطنهم من إستعباد وإذلال.

ولم يبدأ النشاط داخل الأندية منذ الوهلة الأولى لتكوينها ولكنه بدأ بالتدريج بعد ان قويت أعواد هذه الأندية وإلتف المواطنون حولها وبعد أن شعر السياسيون أنه

---

[1] - زهران السيد المهارات الفنية للبطولة العالمية في كرة القدم المصدر سابق الذكر ص15

[2] - احمد دوله مقابلة شخصية مع الحكم الدولي عثمان أحمد البشير الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً في مكتبه بالخرطوم 2003/6/7م.

احمد دوله مقابلة شخصية مع الحكم الدولي عثمان أحمد البشير الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً في مكتبه بالخرطوم 2003/6/7م

من الممكن الاستفادة منها والاعتماد عليها وجعلها نقطة من نقاط إنطلاق توعية الناس. ومن هذا المفهوم ظهرت بعض النوادي مثل نادي الهلال عام 1930م كنادٍ للمثقفين.

المطلب الثاني

تاريخ الفرق الرياضية في السودان

أول الفرق التي تسجلت في عام 1929م هو فريق المريخ ثم تلاه الموردة واستمرت بعد ذلك حركة التسجيل حتى بلغ عدد الأندية المسجلة بالمدن الثلاثة في عام 1934 (78) نادياً منها (39) نادٍ في أمدرمان و(16) نادٍ في الخرطوم و(23) نادٍ في الخرطوم بحري وبياناتها كالآتي [1]:

أولاً: الفرق الرياضية

1- فرق أمدرمان:

المريخ، الموردة، الهلال، الحديد، الإتحاد، العمدة، الشاطئ، فكتوريا، الزهرة، أبو عنجة، العباسية، عباس، العمال، الشبان، النهضة، النيل، الربيع، ملتقى النهرين، حجازي، حي العرب، نادي المدارس السوداني، قلب الأسد، يحيى (التاج)، سهيل الشرق، الوطن، الأمريكان، زهرة الشرق، ودرو، المختلط ستدل، المهدي، الشهاب، الأهرام، النسر، الفجر، النصر، الإخلاص.

2- فرق الخرطوم بحري:

الوابورات، عقرب، الخرطوم بحري الرياضي، استاك، سردار، الوحدة، السلام، الضواحي، المخازن، النادي الرياضي، التذكار، المقص، الملك جورج، البلدية، الأراك، الصباح، زهرة الندى، النصر الرياضي، سلاطين، كتشنر، التاج الرياضي، النيل، توتي الرياضي.

---

[1]. عوض الجمل، مصدر سابق ص 13.

3- فرق الخرطوم :

الاشغال الافريقي، شبيبة الأبطال، التاج، السلطان، الترزية، نهضة السجانة، رويال، غردون، مكتبة الأقباط، المالية، قوة دفاع السودان، البوستة التلغراف، الاتحاد، الديم الرياضي، بري أبو حشيش، الأهلي الرياضي.

ونلاحظ ان بعض الاندية كانت تسمى بأسماء كبار الانجليز مثل كتشنر، إستاك، سلاطين، غردون، وبعضها بأسماء وطنية مثل المهدي، أبو عنجة، حجازي، وأخرى بأسماء المصالح مثل النقل، المخازن، المالية، قوة دفاع السودان، وأخرى بأسماء الأحياء مثل الموردة، ود درو، العباسية، حي العرب، الديم. أما البقية فقد سميت بالأماني والآمال مثل الأمل، النصر، السلام، الإتحاد [1]. ولكن هذه الأندية ظلت تمارس نشاطها بلا تنظيم او هيئة تشرف عليها سواء كانت حكومية أو أهلية وكل الذي كان يسيطر على كرة القدم ويعمل على تطويرها ليجعل منها لعبة شعبية لها جمهورها وعشاقها هي لجان الاندية التي عملت على انفراد وبدون تنسيق وتنظيم في أعمالها.

تأسس اول نادي رياضي بطريقة رسمية عام 1924م ثم تلته الاندية ثم توسعت الحركة الرياضية في الخرطوم والجزيرة ثم انشئ العديد من الأندية حتى بلغ مجموعها في جميع انحاء السودان سبعمائة وخمسة وستون نادياً حتى العام 1978م وقد تكون اول اتحاد رياضي في السودان عام 1936م وكان قاصراً على منطقة الخرطوم ثم تعداها لجميع مناطق السودان عام 1954م ثم بعد ذلك اتحاد كرة السلة عام 1949م ثم بقية الاتحادات الاخرى والتي مجموعها تسعة عشر اتحاداً.

---

1. المرجع السابق ص 14

ثانياً: نماذج لتاريخ بعض الفرق:

فرق بحري:

نشأت كرة القدم في مدينة الخرطوم بحري قبل عام 1930م ودخلت عن طريق الجيش الانجليزي، أول الفرق التي أنشئت بالخرطوم بحري كان فريق التذكار، عقرب، تيم المزيكا، تيم أراك، ثم أسست فرق استاك، سلاطين الثريا، والكفاح وغيرهم من باقي الفرق وتم استبدال اسم استاك باسم التحرير وسلاطين بالاتحاد الذي انشق وتكون منه فريق آخر. وبعد عام 1930م اصبح لمدينة بحري نشاط كروي ممتاز وكان التنافس شديداً بين الخرطوم بحري وامدرمان والخرطوم، وكان هناك لاعبون يعملون في مصلحة المخازن أو النقل النهري وكانوا يتقابلون يومياً ومن خلال هذه المقابلات ثم اللقاءات الرياضية في شمبات، وكان اللاعبون في امدرمان يترحلون بالمعدية من ابو روف الى شمبات ثم ميدان عقرب وكان معظم الترحيل بلواري التراب [1].

1) نادي بري:

بعد إنتقال كرة القدم من ثكنات الجيش البريطاني انتقلت لمنقطة بري حيث لم تكن تعرف بالطريقة المألوفة اليوم وتمكن أبناء بري من تكوين فريق من بعض اللاعبين الذين مارسوا اللعبة في أوقات غير منتظمة أو من الذين شاهدوها داخل الثكنات، وتمكن هؤلاء الفتيان من تذليل المعوقات المالية وكذلك تذليل المشكلات الأخرى التي كانت تنشب بين اللاعبين واستطاعوا ان يقيموا المنافسات الودية ضد الفريق الانجليزي عام 1900م وكان يجد الفريق مشقة في الوصول الى مدينة امدرمان لصعوبة تكاليف الترحيل من الخرطوم الى أمدرمان ولتوقف المعدية عند مغيب الشمس. وقد تطورت اللعبة بعد إندلاع ثورة 1924م الكبرى، وتكونت أول لجنة عند نشوب الثورة وتوقفت الرياضة بصفة خاصة كرة القدم، التي كانت

[1]- نصر الدين عباس جكسا والأهداف الذهبية ط2 ، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ص 115.

تجمع أعداداً كبيرة تتخوف منها الادارة البريطانية وتقف الحركة الرياضية وحرم منها المواطنون في كافة المرافق الحكومية والأهلية ولكن سرعان ما بدأ النشاط الرياضة في الساحات الأهلية واستمرت بطرق مختلفة الى ان اعيدت منافسات كأس الحاكم العام وفتح كبري أمدرمان كما تم تكوين فرق الخرطوم ومنها نادي بري [1] .

2) نادي الموردة :

يرجع تاريخه الى عام **1924**م وقد تكون في عدة اجتماعات من ابناء الحي حديثي التخرج من المدارس والذين كانوا يتهافتون على ميادين الكرة ويحضرون الاجتماعات وانتخب اول رئيس لفريق الموردة عند ت كوينه في عام **1929**م بعد تكوين أول نقابة لكرة القدم في السودان في عام **1931**م.[2]

3) نادي المريخ :

في عام **1931**م تغير اسم فريق المسالمة الذي تأسس عام **1927**م لفريق المريخ بصورة رسمية، وهو أحد الفرق التي صنعت التاريخ الرياضي بالسودان بصفته قائداً ومناهضاً للاستعمار في ذلك الوقت مع الهلال وبقية الاندية الرياضية. تغير اسم فريق المريخ الى فريق الاهلي بعد ان انضمت اليه مجموعة فريق فكتوريا ثم عاد اسم المريخ مرة أخرى بعد ان عزفت الجماهير عن تشجيع الفريق الجديد (الأهلي) وأصبح بعد ذلك إسم المريخ ساري الى اليوم. وقد تم افتتاح استاده عام **1964**م كما نال شرف البطولات في كثير من المنافسات الداخلية الهامة والدوري ودوري السودان وكأس السودان وقد إمتاز فريق المريخ بوجود كفاءات ادارية مقتدرة[3] .

---

1. عوض الجمل، مرجع سابق الذكر ، ص **36 – 37**.
2. المرجع السابق، ص **46 – 47**.
3. سر الختم ابوعوف، مصدر سبق ذكره، ص **182**.

4) **نادي الهلال :**

تأسس نادي الهلال عام 1930م من بعض طلبة كلية غردون التذكارية وآخرون من الذين كانوا يسكنون حي الاسبتالية بمدينة أمدرمان والتي كانت تسمى في ذلك الوقت (البقعة) وكان فريق الهلال فريقاً قائماً بذاته وظل متألقاً في بطولاته الداخلية والخارجية واستطاع ولأول مرة ان يقوم باللعب خارج السودان كأول فريق سوداني وكان ذلك في الخمسينيات حيث نازل الفرق الغربية بالقاهرة.

منذ ذلك الوقت أصبح الهلال يلعب دوراً بارزاً في مسيرة كرة القدم السودانية والعربية والافريقية.

لم يكن لنادي الهلال مقراً ثابتاً (نادي) ولكنه كان يعقد اجتماعاته في قهوة العم (مهدي) بأمدرمان في السوق الكبير بجوار البوستة وبعد ذلك إنتقل كأول نادي الى منزل بحي البوستة لعقد اجتماعاته فيه وكانت الاندية في ذلك الوقت ممنوعة، وبعد ذلك إنتقل الى بيت المال بجوار منزل إسماعيل الأزهري وبعد ذلك الى مقر في شارع العرضة واستمر التنقل الى ان استقر به المقام في داره الحالية بحي العرب [1].

---

[1]. **المرجع السابق، ص 198**

المطلب الثالث

الطلب على مشاهدة كرة القدم

في السودان

هناك طلب متزايد على كرة القدم منذ نشؤها في السودان وتتجلى الزيادة في اعداد الجماهير بكل فئاتها المسطبة الشعبية والمساطب الجانبية والمسطبة الوسطى. ان المسطبة الشعبية تتراوح بين 33٪ الى 66٪ تليها المساطب الجانبية ثم المساطب الوسطى.

وزادت اعداد الجماهير التي حضرت للمباريات في الدوري الممتاز في الفترة من 1996 – 2001م ويلاحظ من خلال توزيع الجماهير على المساطب الآتى:

1. **المسطبة الوسطى ارتفعت اعداد الجماهير عام 1997 من 13714 شخص الى 21636 شخص.**
2. **المساطب الجانبية ارتفعت فيها اعداد الجماهير تقريباً الى 100٪ اذ كانت 27580 شخص في العام 1997 وبلغت في 2001، 52430 شخص.**
3. **المساطب الشعبية كانت في العام 1997 حوالى 65 الف شخص وارتفعت الى 122 الف شخص بنسبة فاقت الـ 90٪.**
4. **مجموع الجماهير ارتفع من 107 الف شخص الى 195 الف شخص.**

هذه الزيادات الكبيرة تبرهن على حب الجماهير للرياضة وكرة القدم على وجه الخصوص وبالتالي الى ارتفاع الدخل وقد برهنت ان المباريات المهمة لا تنقص الاعداد بالرغم من زيادة فئات الدخول.

جدول رقم (2 – 1)

أعداد المشاهدين الذين حضروا مباريات الدوري الممتاز من (1996 – 2001)

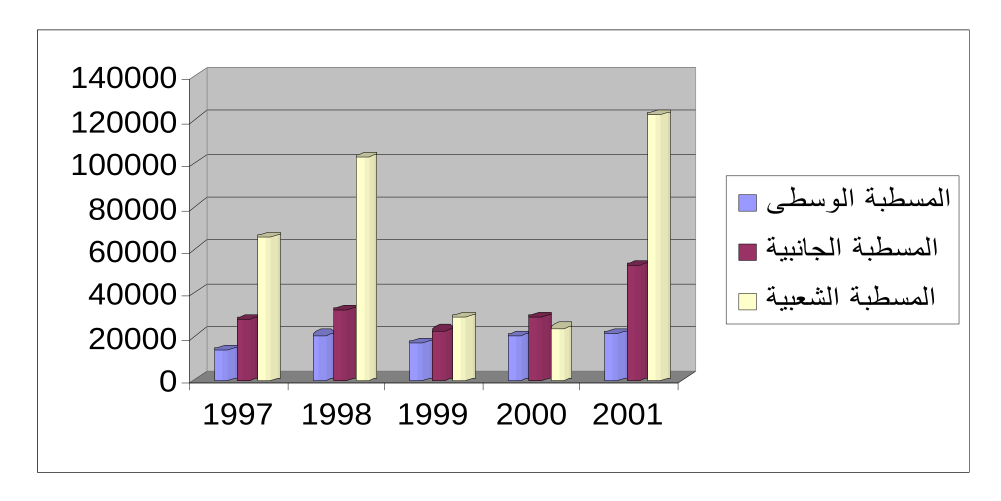
الموسم	نوع المنافسين	المسطبة الوسطى	٪	المسطبة الجانبية	٪	المسطبة الشعبية	٪	جملة المشاهدين
1997	دور الممتاز	13714	12.8	27580	25.7	65737	61.5	107031
1998	دور الممتاز	20636	13.5	32384	20.7	102899	65.9	155919
1999	دور الممتاز	16792	24.6	22776	33.4	28576	41.9	68144
2000	دور الممتاز	20016	27.5	28800	39.7	23824	32.8	72640
2001	دور الممتاز	21035	10.8	52430	26.8	121950	62.4	195415
–	جملة فرعية	92193	15.5	163970	27.3	342986	57.2	599149

المصدر: من اعداد الباحث بعد الاطلاع على مستندات الإتحاد المحلي الخرطوم

شكل رقم (2 – 1)

الرسم البياني التالي يوضح أعداد جماهير مباريات الدوري الممتاز

(2001 – 1996)



يلاحظ ان الاعداد في الخمسة اعوام (1997– 2001م) في المساطب الشعبية هي الاكبر ويرجع ذلك الى التكلفة الاقل من المساطب الجانبية والمساطب الوسطى. في عام 1997م اصبحت اعداد الجماهير في ازدياد وارتفعت وتيرة الزيادة في عام 1998م وانخفض في عام 1999/ 2000م وارتفع تقريباً للضعف في عام 2001م.

الانخفاض في 1991/ 2000م سببه التذبذب في مستويات أداء فرق المقدمة الهلال والمريخ مع وزيادة بعض الفئات.

جدول رقم (2 – 2)

أعداد الجماهير في المباريات الدولية المقامة بولاية الخرطوم

في الفترة من (1996 – 2001)

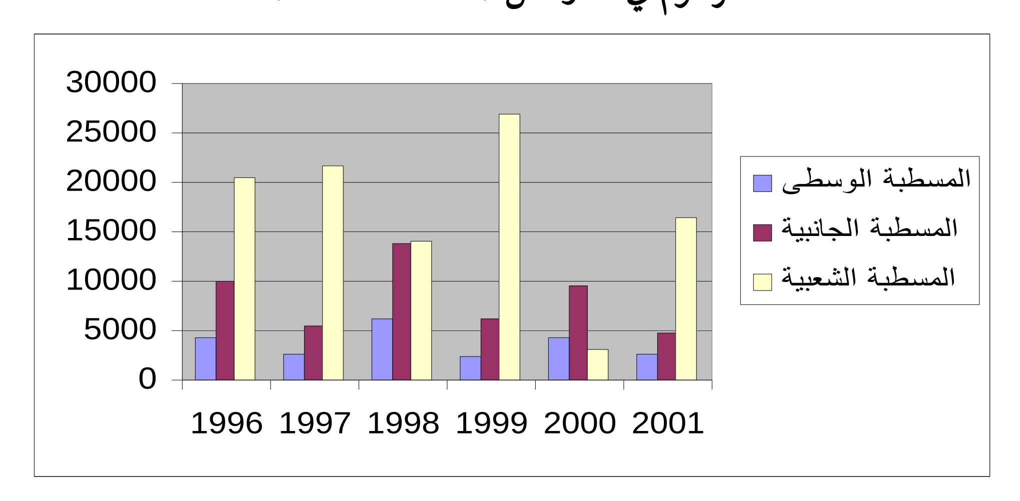
الموسم	نوع المنافسين	المسطبة الوسطى	٪	المسطبة الجانبية	٪	المسطبة الشعبية	٪	أعداد المشاهدين
1996	المباريات الدولية	**4380**	**12.6**	**9915**	**28.4**	**20509**	**59**	**34804**
1997	المباريات الدولية	**2536**	**8.5**	**5450**	**18.3**	**21735**	**73.2**	**29721**
1998	المباريات الدولية	**6264**	**18.3**	**13753**	**40.3**	**14048**	**41.4**	**34065**
1999	المباريات الدولية	**2496**	**7**	**6078**	**17**	**26970**	**76**	**35544**
2000	المباريات الدولية	**4324**	**25.1**	**9623**	**56**	**3202**	**18.9**	**17159**
2001	المباريات الدولية	**2577**	**10.7**	**4823**	**20.1**	**16500**	**69.2**	**23900**
–	**جملة فرعية**	**22577**	**16.6**	**49652**	**36.7**	**102964**	**46.7**	**135193**

المصدر: من اعداد الباحث بعد الاطلاع على مستندات الإتحاد المحلي الخرطوم

من الجدول رقم (2–2) يتضح ان المباريات الدولية التي ترتفع فيها الفئات يكون جل الجمهور من المساطب الشعبية اذ بلغت النسبة العامة حوالى 69٪ تليها المساطب الجانبية التي تتراوح بين 17٪ - 28٪ اما المساطب الوسطى فتتراوح بين 7٪ – 18٪.

شكل رقم (2 – 2)

الرسم البياني التالي يوضح أعداد الجماهير في المباريات الدولية المقامة بولاية الخرطوم في الفترة من (1996 – 2001)



كما يلاحظ ان الجمهور الشعبي هو الغالب على المباريات الدولية خصوصاً في دوري الابطال والكونفدرالية. وذلك لأن قيمة تذاكر الدخول أعلى لذلك الامر الذي يؤثر على المشاهدين بالاضافة الى تأثير نقل المباريات من قبل الفضائيات. ولذلك فان عدد المشاهدين في المساطب الشعبية أعلى تليها المساطب الجانبية أما المساطب الوسطى تأتي في المرتبة الثالثة من حيث اقبال الجماهير عليها لارتفاع قيمة التذاكر فيها.

جدول رقم (2 – 3)

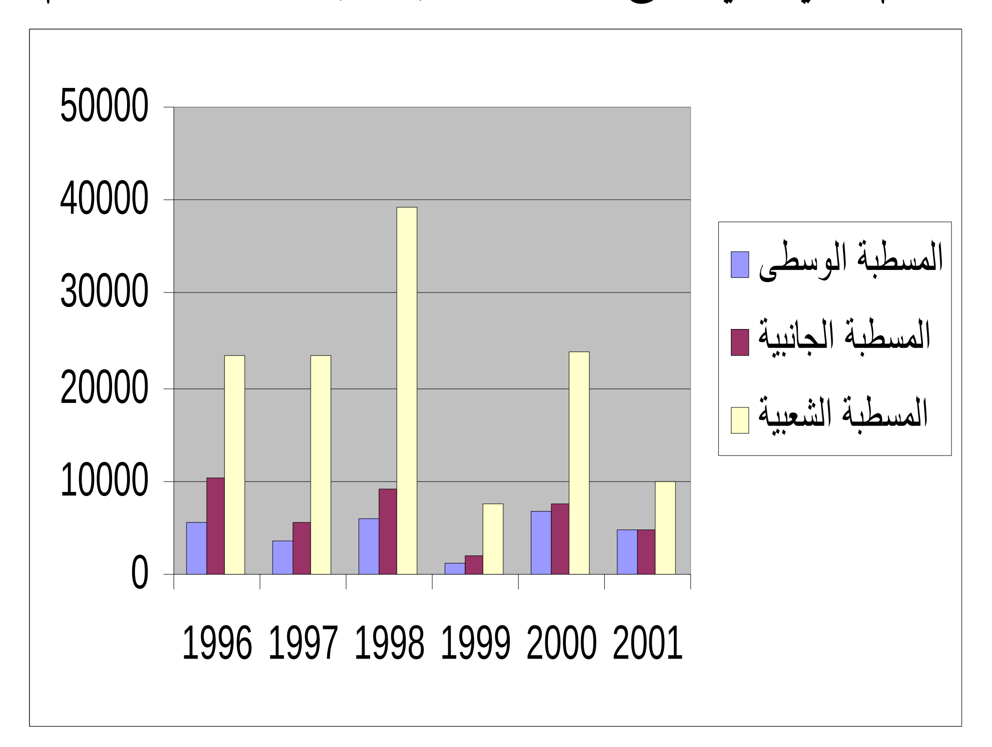
أعداد الجمهور في دوري الدرجة الأولى الخرطوم

الموسم	نوع المنافسين	المسطبة الوسطى	٪	المسطبة الجانبية	٪	المسطبة الشعبية	٪	عدد الجمهور
1996	دوري الأولى	5619	14.3	10151	25.8	23529	59.9	39299
1997	دوري الأولى	3675	11.2	5466	16	23402	72.8	32543
1998	دوري الأولى	6097	11.2	9007	16.5	39314	72.3	54418
1999	دوري الأولى	1254	11.8	1925	18	7491	71.2	10670
2000	دوري الأولى	6912	18.1	7632	20	23616	61.9	38160
2001	دوري الأولى	4896	25.1	4752	24	9792	50.9	19440
–	جملة فرعية	28453	14.6	38933	20	127144	65.4	194530

المصدر: من اعداد الباحث بعد الاطلاع على مستندات الإتحاد المحلي الخرطوم

شكل رقم (2 – 3)

الرسم البياني التالي يوضح أعداد الجمهور في دوري الدرجة الأولى الخرطوم



من الشكل يتضح ان المساطب الشعبية هي الاكبر ويرجع ذلك الى التكلفة الاقل من المساطب الجانبية والمساطب الوسطى.

في عام 1997م اصبحت اعداد الجماهير في ازدياد وارتفعت وتيرة الزيادة في عام 1998م وانخفض في عام 1999/ 2000م وارتفع تقريباً للضعف في عام 2001م. الانخفاض في 1991/ 2000م.

المبحث الثاني
نشأت اتحادات كرة القدم
واللجنة الأولمبية

المطلب الأول
نشأت اتحادات كرة القدم

أولاً: الاتحاد السوداني لكرة القدم (الاتحاد العام)

في أوائل عام 1953م شعر بعض المواطنين بأن الوقت قد حان لتكوين اتحاد لكرة القدم يرعى شئونها وينظمها حتى تطلع بمسئولياتها وحمل رئيس نادي التذكار بالخرطوم بحري السيد/ محمد أفندي شيخ على الامر للمسئولين وبعد أخذ ورد وتحفظ من جانبهم وافقوا مبدئياً على قيام الاتحاد. وفي نوفمبر من نفس العام بدأ المسئولون يشاركون المواطنين الرأي في وجوب وجود سلطة تنظيم اللعبة وإدارتها والاشراف عليها، ولكن هذه المشاركة من جانب الاندية كان يشوبها الحذر والخوف من جانب المستعمر وتوجسه أن تستغل الاندية الرياضية كمناطق للنشاط السياسي والتنوير الوطني ولذلك رأت الادارة الوطنية ان تحدد بنفسها بعض السياسات لتجعل منها مرتكزاً لقيام الأتحاد وحتى لا يستغله المواطنين استغلالاً سياسياً، وتلخصت هذه السياسات في:

1. ضرورة قيام هيئة مركزية لتمنع الاحتراف، وانتشار الدعايات السياسية الغير مرغوب فيها والتي تظهر عن طريق الرياضة وتستغل سياسياً.
2. حماية الحركة الرياضية بكل الاساليب الممكنة وأن يكون الحاكم العام الرئيس الفخري لهذا الاتحاد.

وكونت لجنة لهذا الغرض في نوفمبر سنة 1935م من أحد عشر عضواً ثمانية منهم من الاداريين البريطانيين وثلاثة لاعبين قدامى (من السودانيين) يمثلون المدن الثلاث. وانحصرت مهام اللجنة في الآتي:

1. النظر في الشكاوى الصادرة من الاندية وايجاد الحلول لها.
2. تسجيل الحكام.
3. وضع القوانين واللوائح للمنافسات المحلية [1] .
4. ترك المواضيع المحلية مثل تصريف شئون الملاعب وبيانات المنافسات المحلية للمناطق شريطة ان لا يؤثر ذلك على حقوق اللجنة المركزية.

في يوم 27 / 1 / 1936م أرسل مدير مديرية الخرطوم خطاباً للسكرتير الاداري يتضمن موافقته على تكوين الخطوة الأولى لتكوين الاتحاد لتنظيم كرة القدم في مديرية الخرطوم فقط واشترط ان تتكون اللجنة من الآتي:

الرئيس: مدير مديرية الخرطوم.

الأعضاء: مفتش مركز الخرطوم، مفتش مركز أمدرمان، مفتش مركز الخرطوم بحري، مستر لين، مستر قرت، مستر هاملتون، ممثل للأوربيين، عضوان لمدينة الخرطوم، ثلاثة أعضاء لمدينة أمدرمان، عضو واحد لمدينة الخرطوم بحري. من هذا يتضح لنا ان الاعضاء متساوون في العدد، ستة أعضاء سودانيين، ستة أعضاء إنجليز، بخلاف ممثل الأوربيين والرئيس والسكرتير [2] .

شهد عام 1936م تأسيس الاتحاد السوداني لكرة القدم وترأس أول مجلس له المهام الدكتور عبد الحليم محمد وإنضم الاتحاد للاتحاد الدولي عام 1948م والاتحاد الافريقي عام 1956م والاتحاد العربي عام 1957م. ينظم عمل الاتحاد نظام أساسي صدر عام 2004م اجريت فيه بعض التعديلات عام 2007م ويشتمل

---

[1]- الاتحاد العام لكرة القدم، مضابط الاتحاد العام، ص 16.

[2]- المصدر السابق، ص 18.

3

النظام الأساسي على احد عشر فصلاً ويحتوى الفصل الأول على احكام تمهيدية واسم النظام الاساسي بدء العمل به وإلغاء واستثناء واسم الاتحاد وعنوانه. ويحتوي الفصل الثاني على انشاء الاتحاد واجهزته وتكوين الاتحاد ومقر الاتحاد وشعار الاتحاد واهداف الاتحاد وسلطة الاتحاد وادارة الاتحاد. ويحتوي الفصل الثالث على الجمعية العمومية واجتماعاتها واختصاصاتها. ويحتوى الفصل الرابع على تكوين مجلس الادارة واجتماعاته وشروط عضوية المجلس ومدة العضوية واسقاط العضوية واللجنة التنفيذية للاتحاد. ويحتوي الفصل الخامس على اللجان المساعدة تكوينها واختصاصها واجتماعاتها ومدة عضويتها. ويحتوى الفصل السادس على الاتحادات المحلية وانشائها واختصاصاتها واجتماعاتها وتكوين لجانها الادارية والمساعدة. ويحتوي الفصل السابع على الاتحادات الفرعية، إنشائها واختصاصاتها ومجالس إداراتها واجتماعاتها ولجان. ويحتوي الفصل الثامن على الواجبات والالتزامات. ويحتوى الفصل التاسع على المراجعة والتحقيق والتسليم. ويحتوى الفصل العاشر على الاحكام الختامية وإنتساب الاندية ومؤتمر الاندية واللاعبين والحكام والمدربين. ويحتوي الفصل الحادي عشر على تعديل أو إلغاء مواد النظام الأساسي وحل الاتحاد العام.

ينظم العمل فيما يتعلق بالمسائل الفنية (القواعد العامة). التي تحتوي على عدد من مواد تحكم وتضبط هذا الجانب.

يدير العمل التنفيذي مجلس الادارة واللجان المتخصصة والعمل التشريعي والجمعية العمومية للاتحاد السوداني لكرة القدم عدد (51) محلياً موزعة على كل ولايات السودان وتدير العمل في نطاق مساحتها إنابة عن الاتحاد السوداني وكذلك للاتحادات عدد من الاتحادات الفرعية التي تقوم بادارة النشاط في نظامها المحدد إنابة عن الاتحاد ايضاً [1] .

---

[1]- المصدر السابق، ص 19.

[2] المصدر السابق، ص 19.

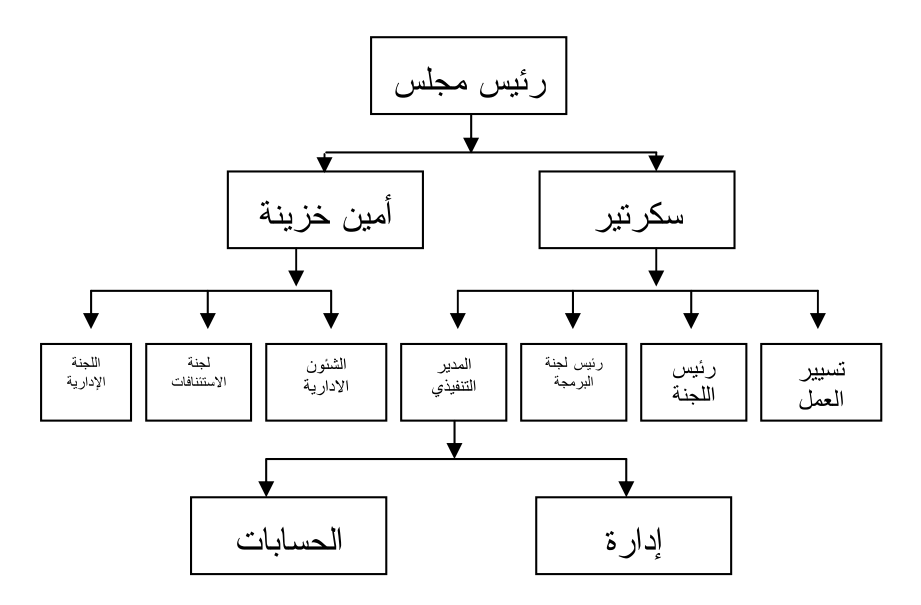
ثانياً: إتحاد كرة القدم المحلي الخرطوم

تم انشاء الاتحاد المحلي لكرة القدم في ولاية الخرطوم في عام 1953م وتمثلت اهدافه في:

1. نشر لعبة كرة القدم على مستوى الولاية.
2. إعداد جيل رياضي متمرس يستطيع قيادة العمل الرياضي في المستقبل.
3. شغل فراغ الشباب بما يفيد البنية والاخلاق عبر تنافس شريف ومعظم.
4. إعداد كوادر رياضية إدارية لإدارة النشاط.
5. الاشراف على الفرق وتسيير النشاط من خلال دوريات الاندية بدرجاتها المختلفة.
6. خلق جيل رياضي مواكب لتطوير الحركة الرياضية على المستوى المحلي والاقليمي والقاري.
7. إعداد كوادر فنية لإدارة النشاط كلُ في إختصاصه (تدريب، تحكيم).

شكل رقم (2 – 4)

الهيكل الاداري لمجلس الاتحاد المحلى لكرة القدم في الخرطوم



المطلب الثاني

نشأة اللجنة الأولمبية السودانية [1]

تأسست اللجنة الألولمبية السودانية في يوليو 1956م عند وصول دعوة لسكرتير اتحاد كرة القدم السوداني لحضور مؤتمر اللجان الاولمبية المنعقد في دمشق عام 1956م ومثلت الدعوة حافزاً الى ضرورة العمل لتكوين لجنة أولمبية بالسودان لابراز شخصية السودان في المحافل الرياضية فوجهت الدعوة الى الاتحادات الرياضية في ذلك الوقت وبعض الشخصيات ذات الخبرة في المجال الرياضي حيث عقد إجتماع في 8/ 2/ 1956م بمكاتب اتحاد كرة القدم وافق فيه الحاضرون على تكوين لجنة تمهيدية للجنة الأولمبية السودانية. قامت بإعداد الدستور وقدمته للسلطات الرسمية حيث تمت إجازته والتصديق بقيام اللجنة الأولمبية السودانية في 2 / 6 / 1956م. وتحددت رسالة اللجنة الأولمبية السودانية في تطوير وحماية الحركة الأولمبية في السودان وفقاً للميثاق الأولمبي الذي ينص على. (ومن أجل القيام برسالتنا يجوز لنا ان نتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية على ان لا نرتبط بأي نشاط يتناقض مع الميثاق الأولمبي) [3] .

أولاً : أهداف اللجنة الأولمبية :

1) تهدف اللجنة الأولمبية الى رعاية وإدارة الحركة الرياضية الأولمبية بالسودان ونشر الفكر الأولمبي وسط الاتحادات العامة والقطاعية والقومية بممارسة الرياضة بدون تفرقة دينية أو عرقية أو سياسية أو اقتصادية وفقاً للميثاق الأولمبي.

---

[1]- النظام الاساسي للجنة الاولمبية، ص36

[2]

[3]- المرجع السابق، ص 37

2) تطوير الحركة الرياضية الأولمبية ورعاية الانشطة الرياضية الاولمبية في الاتحادات العامة.
3) غرس المبادئ والمثل والروح الأولمبية وسط الحركة الرياضية الأولمبية.
4) تشجيع المنافسات الشريفة واللعب النظيف والتميز في الأنشظة الرياضية المختلفة.
5) مكافحة المخدرات واستخدام العقاقير والمواد الاخرى التي يمنعها القانون او اللجنة الأولمبية الدولية والتأكد من مراعاة وتنفيذ أحكام القانون المضاد للمنشطات وبالخاص بالحركة الأولمبية [1].
6) المحافظة على استقلالية اللجنة الأولمبية وهيبتها وسمعتها ومقاومة الضغوط سواء ان كانت سياسية او دينية أو اقتصادية.
7) مساعدة الاتحادات العامة في أداء واجباتها ورسالتها ورعاية الرياضيين الواعدين.
8) تشجيع النساء للمشاركة في ممارسة الرياضة وإدارتها.
9) التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في ترقية السياسات الرياضية شريطة ان لا تشترك اللجنة الأولمبية في أي نشاط لا يتماشى مع الميثاق الأولمبي.
10) التأكد من الإلتزام بالميثاق الأولمبي في السودان.
11) تشجيع تطوير الرياضة.
12) المساعدة في تطوير الإداريين الرياضيين.
13) نلزم أنفسنا بإتخاذ إجراء ضد أي شكل من أشكال التمييز على أساس العنصر أو الدين او السياسة او الجنس.

[1]. المصدر السابق، ص 38

14) ان نناهض استخدام المواد والاجراءات الممنوعة والمحرمة بواسطة اللجنة الأولمبية الدولية والجهات المختصة [1].

15) ان نعمل على صيانة العلاقات المتجانسة والتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة وسنعمل على الحفاظ على استقلاليتنا ومقاومة الضغوط من اي نوع كانت بما في ذلك الضغوط ذات الطبيعة السايسية أو الدينية أو الاقتصادية التي قد تمنعنا من الامتثال للميثاق الأولمبي.

يعد حصول السودان على عضوية اللجنة الأولمبية الدولية في 6 يونيو 1959م واشترك لاول مرة في الدورة الاولمبية بروما عام 1960م بمناشط الملاكمة وألعاب القوى والرماية وكرة السلة ورفع الأثقال، توالت مشاركة السودان في الدورات الأولمبية فاشترك في دورة المكسيك عام 1968م بمنشطي الملاكمة وألعاب القوى وفي دورة ميونخ عام 1972م شارك السودان في أربع مناشط هي: الملاكمة، ألعاب القوى، رفع الأثقال، وكرة القدم. كما شارك السودان في دورة الألعاب الاولمبية بمونتريال عام 1976م ببعثة رياضية من خمسة عشر شخصاً بالاضافة الى لاعبي العاب القوى والملاكمة واتحاد المعوقين. الا ان السودان انسحب من المشاركة في هذه الدورة بعد وصول البعثة الى مونتريال تضامناً مع قرار منظمة الوحدة الافريقية والمجلس الاعلى للرياضة بافريقيا القاضي بانسحاب الدول الافريقية بسبب اشتراك نيوزيلاندا في منافسات الركبي في جنوب افريقيا وطالب المجلس الاعلى باقصائها من الدورة فلم يفلح. واشترك السودان في دورة لوس أنجلوس بامريكا عام 1984م بثلاث عدائين وثلاثة ملاكمين وفي دورة سيول بكوريا عام 1988م اشترك بثلاثة عدائين وخمسة ملاكمين اما عام 1992م فقد اشترك في دورة برشلونة بأسبانيا بثلاثة عدائين ولاعبي جودو ورفع الاثقال كما شارك السودان بعدد ثلاثة عدائين في دورة الألعاب الأولمبية بأتلانتا عام 1996م وفي عام 2000

[1]- المصدر السابق، ص39.

شارك السودان في دورة الألعاب الأولمبية التي اقيمت بسيدني بسباح واحد وعدائين اثنين.

إنضمت اللجنة الأولمبية السودانية للجان الأولمبية الافريقية التي كانت منظمة تحت لواء المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا عام 1967م والى اللجان الاولمبية القومية العالمية ANOC عام 1968م كما إنضمت اللجنة الأولمبية السودانية الى اللجان العربية الاولمبية عام 1957م حيث عقد اجتماع اللجان العربية الثالث في الخرطوم.

ثانياً: دور ومهام اللجنة الأولمبية السودانية:

نشر المبادئ الأساسية للفكر الاولمبي في اطار النشاط الرياضي وبخلاف ذلك الاسهام من بين اشياء اخرى في بثها في البرامج التدريبية للتربية البدنية والرياضية في المدارس والمؤسسات الجامعية وان تعمل على انشاء المؤسسات المتخصصة بترويج التربية الأولمبية على الاخص ان تهتم بإنشاء الاكاديميات الأولمبية الوطنية والمتاحف الأولمبية والبرامج الثاقفية المتعلقة بالحركة الأولمبية وأنشطتها [1].

---

[1]. المصدر السابق، ص 41.

المبحث الثالث

دور الاعلام الرياضي في السودان

المطلب الاول

الإعلام الرياضي في السودان

تنبع أهمية الاعلام الرياضي من ان كل وسائل الاستثمار الرياضي، لابد ان تمر من خلاله مثل صناعة المعدات والأدوات ونشرات التسويق وخلافه. فالاندية الكبرى بدأت في انشاء شركات تتولى بيع حقوق البث التلفزيوني للمباريات والمسابقات وتوزيع العائد. بلغ الاستثمار في المجال الرياضي في امريكا في عام **2004**م **150** مليار دولار ويقع من حيث الترتيب الاقتصادي في المرتبة الخامسة متفوقاً على صناعة السيارات والعطور. وفي استراليا هناك حوالى **400** شركة استثمار رياضي تقدم **275** الف فرصة عمل سنوياً اضافة لـ **1.5** مليون شخص متطوع ويستخدم الاعلام الرياضي وسائل الاعلام المختلفة من تلفزيون وصحافة ولوحات اعلانية وملصقات واذاعة وانترنت واسماء وصور اللاعبين والمؤتمرات الصحفية وعمل افلام فيديو. ولقد بدأت الاندية العالمية والمحلية في اقامة صحف ومجلات ونشرات للنادي وكذلك عمل اذاعة او فضائيات بإسم النادي، والإستثمار في هذا الجانب يدر أرباحاً وتخدم الناحية الإعلامية للنادي المعين.

ويعد الاعلام الرياضي أحد اهم انواع الإستثمار الرياضي إذ اتسعت دائرته كما انه خدم الحركة الرياضية في البلاد منذ انتظام لعبة كرة القدم في الثلاثينيات والاربعينيات حيث كان الاعلام عن المباريات يتم في الاسواق بالجرس وعلى ظهر عربات الكارو، ومع ازدهار النشاط الرياضي في الخمسينيات والستينيات ظهر اهتمام الصحافة بالنشاط الرياضي فازدادت الصفحات الرياضية في الصحف السياسية والاجتماعية، واهتمت الصفحات الرياضية بتحليل المباريات ونشر

الاخبار الرياضية المصورة مما زاد في شعبية الرياضة، ولقد حظيت كرة القدم بصورة خاصة بالاهتمام ويعود الفضل في ذلك للرعيل الاول من رجال الصحافة الرياضية. وبمرور الوقت تطور الاعلام الرياضي واصبح مهماً للجميع وتبع ذلك ظهور الصحف الرياضية المتخصصة كما ظهرت صحف الاندية التي تحمل شعار النادي وتدعو جماهيره للالتفاف حوله.

فاصبح الاعلام الرياضي من الدعامات الاساسية لتطور الرياضة في السودان كما اصبح يعد ضمن الاستثمارات الاقتصادية التي تدر أرباحاً طائلة وتستخدم وتوظف المئات من الكتاب والصحفيين والعمال وقد قارب عدد الصحف الرياضية في السودن حوالى خمسة عشر صحيفة.

وعلى مستوى الاعلام المسموع فقد انشئت اذاعات رياضية متخصصة وهناك اذاعات اخرى خصصت مساحات كبيرة للرياضة يومياً وتعتمد الاذاعات في تسييرها على الاعلان والبرامج التي تجد رعاية من الشركات الكبرى. وعلى المستوى المرئي فان التلفزيون القومي والتلفزيونات الولائية والقنوات الخاصة والاذاعة القومية أفردت مساحات مقدرة للرياضة ونشط من خلالها الاعلان لان نسبة المشاهدة والاستماع عالية جداً من خلال البرامج الرياضية.

المطلب الثاني

الصحافة الرياضية في السودان

أولاً: الصحف الرياضية:

توجد إثنتا عشر صحيفة رياضية حتى سنة 2008م وهي:

1/ المريخ. 2/ الصدى. 3/ سوكر. 4/ مجلة قوون. 5/ المستديرة. 6/ الاستاد. 7/ إنترناشيونا. 8/ الساحة. 9/ الكورة. 10/ المنتخب. 11/ حبيب البلد . 12/ الاهلة.

ثانياً: الصفحات الرياضية في الصحف السياسية: جدول رقم (2 – 4)

إسم الصحيفة	عدد صفحات الرياضة	التوزيع	إسم الصحيفة	عدد صفحات الرياضة	التوزيع
آخر لحظة	2	44.724	السوداني	2	34.645
أخبار اليوم	2	21.664	الراي العام	2	18.880
أجراس الحرية	1	15.573	الوطن	2	14.634
الصحافة	2	13.609	رأي الشعب	2	11.991
الميدان	1	6.444	الإنتباهة	2	4.353
الأيام	1	3.382	سودان فيشن	1	2.972
خرطوم مونيتر	1	2.531	صوت الأمة	1	2.317
الشارع السياسي	1	1.797	الوفاق	2	1.599
سيتزن	1	1.334	الأحداث	2	1.327
ذا أدفوكيت	1	696	الوسط الإقتصادي	2	665
سودان تربيون	1	587	الوحدة	1	511
إيلاف	2	398	الخرطوم	2	–

المصدر: تقارير أعمال المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية 2004 – 2008، ص 76

من الجدول رقم (2-4) يتضح ان هنالك احدى عشر صحيفة تتناول الرياضة في صفحة واحدة وثلاثة عشر صحيفة تهتم بالرياضة في صفحتين الامر الذي يوضح اهمية الصفحات الرياضية حتى بالنسبة لقراء الصحف اليومية السياسية.

ثالثاً: صحف إجتماعية لها صفحات رياضية

1. حكايات. 2. الحلوة. 3 . زول. 4 . القضية. 5. الشاهد. 6. شووت.

جدول رقم (2 – 5)

الإحصائية التالية توضح متوسط التوزيع اليومي للصحف الرياضية والصحف المتخصصة:

إسم الصحيفة	عدد النسخ المطبوعة	نسبة التوزيع ٪	إسم الصحيفة	عدد النسخ المطبوعة	نسبة التوزيع ٪
قوون	44.497	90	الصدى	39.904	87
حبيب البلد	14.193	65	سوكر	11.644	58
الساحة	9.135	30	الكابتن	8.411	75
المريخ	7.991	55	الكورة	7.367	63
المشاهد	6.648	60	المنتخب	2.171	45
الدار	40.397	85	حكايات	34.379	85
قلب الشارع	8.430	35	القضية	2.469	37
هموم الناس	1.574	67	الحيلة والناس	1.406	55
نبض الكاريكتير	9.674	85	الأوائل	750	63
المحرر	825	25	–	–	

المصدر: تقارير أعمال المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية 2004–2008، **ص** 78

يوضح الجدول رقم (2– 5) ان نسبة التوزيع في الصحف الرياضية والاجتماعية تراوحت ما بين 25 – 90٪ وان الصحف الرياضية حققت اعلى نسبة للتوزيع وتثبت هذه الإحصائية ان الاستثمار في الصحف الرياضية والاجتماعية بجانب السياسية يعد إستثماراً ناجحاً إذ أن العائد يعد جيداً ويدعم التوزيع، كذلك العائد من الاعلانات أيضاً اصبح جيداً وهذا ما جعل الصحف السودانية تكمل مائة عام أو يزيد منذ إنشائها في عام 1903م.

المطلب الثالث

الإعلام المسموع والمرئي

(الإذاعة والتلفزيون)

جدول رقم (2- 6) نسب البث للبرامج خلال الـ 24 ساعة لتلفزيون السودان القومي :

م	البرامج	نسب البث الأولى	نسبة إعادة البث	نسبة البث الكلية
1	الأخبار	21٪	-	21٪
2	الساسية	3.30٪	3.30٪	7٪
3	التربوية	6٪	5٪	11٪
4	الثقافية	3٪	3٪	6٪
5	المنوعات	7٪	7٪	14٪
6	الأطفال	4٪	-	4٪
7	الدراما	5٪	5٪	10٪
8	الأسرة والمجتمع	6٪	6٪	12٪
9	الرياضة	2٪	2٪	4٪
10	الإحتياطي	0.15٪	-	0.15٪
11	الإعلان والترويج والفواصل	10.45٪	-	10.45٪
12	المجمـــــــوع			100٪

المصدر: من اعداد الباحث بعد الاطلاع على تقرير التلفزيون السنوى للاعوام (2005-2006)

يوضح الجدول رقم (2–6) ان برامج الرياضة في التلفزيون تمثل 2٪ فقط من ساعات البث وكذلك في الاعادة وعليه تصبح النسبة الكلية للبث 4٪ من جملة البث التلفزيوني وهي نسبة بكل المقاييس ضعيفة لأن نسبة المشاهدة عالية للبرامج الرياضية. وتعد القنوات الرياضية في الفضائيات ذات مشاهدة عالية واقبال اعلاني كبير.

119

الفصل الثالث

الايرادات والصرف على الرياضة في السودان

تمهيد:

من الملاحظ ان مصادر التمويل الحالية للاندية والاتحادات واللجان المختلفة هي مصادر غير متجددة وغير متطورة وغير ثابتة وفي ذات الوقت غير كافية، الأمر الذي يتطلب ضرورة استحداث مصادر جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة ليس فقط تمويل النشاط اليومي وانما لتجديد وتطوير البنيات الاساسية القائمة وبناء اخرى جديدة. وهذا يتطلب الاقرار بأهمية الدعم الحكومي والانفاق على الرياضة بموازنات محددة وذلك في اطار ميزانية الدولة بحيث تغطى الاحتياجات الحقيقية لكل المناشط الرياضة من حيث:

1. الادوات الرياضية.
2. تكاليف التسيير اليومي للاتحادات والاندية وكل الهيكل الرياضي.
3. تمويل الانشطة القومية.
4. البرامج والميزانيات للتأهيل الفني والاداري.
5. تأهيل وتأسيس البنيات الاساسية.

المبحث الأول

مصادر ايرادات المؤسسات الرياضية في السودان

المطلب الأول

مصادر ايرادات الاتحادات

دور الحكومات المتعاقبة في الصرف على الرياضة

جدول (3 - 1) التحليل المالي لأوجه الايراد والصرف في المؤسسات الرياضية

م	الجهة	السنوات المالية	اجمالي حجم الايرادات دينار	اجمالي المنصرفات دينار	الفائض والعجز
1	الاتحاد المحلي (الخرطوم)	2002-2005	1.057.463.644	662.647.644	394.816.201
2	نادي الهلال للتربية	2004–2007	1.153.723.404	1.554.532.033	400.808.629
3	نادي المريخ	1997-1998	977.649.953	1.205.860.776	228.210.823
4	الاتحاد العام	2002	162.803.166	157.729.787	5.073.379

المصدر: ميزانيات الاتحادين العام والمحلي، وأندية الهلال والمريخ

يوضح الجدول [1]رقم (3-1) الآتى:

1. **بالنسبة للاتحاد المحلى: ان الايرادات فاقت المصروفات للفترة من 2002- 2005م اذ بلغ الفائض في هذه الفترة حوالى 395 مليون دولار.**

---

[1]- خليل عثمان مدخل لدراسة قضايا قطاع الرياضة في السودان ص 56

2. نادي الهلال: اظهرت ميزانيات 2004 - 2007 ان اجمالى ايراداته كانت مليار ومائة ثلاثة وخمسيون مليون وخمسمائة اثنين وثلاثين الف دينار بعجز بلغ حوالى 400 مليون دينار.
3. نادي المريخ: اظهرت الميزانيات من 1997 – 1998م الايرادات حوالى 978 مليون دينار والمصروفات مليار ومئاتين ستة وستين دينار بعجز بلغ حوالى مئاتين ثمانية وعشرون مليون دينار.

المطلب الثاني

مصادر ايرادات وصرف الاندية

تعتمد الاندية الرياضية بالسودان من دخول المباريـات وايجـارات بعـض ايـرادات العقارات الملحقة والاستاد وايرادات العضوية والشركات الراعية وكذلك نصـيبها من البث التلفزيوني والتبرعات والدعم الحكومي والاهلـى امـا الاتحـادات فمـن الدعم الحكومي ودعم الفيفا ودخـول المباريـات ونصـيبها مـن البـث التلفزيـوني ورسوم تسجيلات اللاعبين.

جدول (3 – 2) بنود الايرادات وأوجه الصرف

م	الجهة	مصادر الايرادات	أوجه الصرف
2	نادي الهلال	التبرعات	المرتبات والاجور
		دخل المباريات	الحوافز والاعلانات
		دخل الدكاكين والمخازن	التسجيلات
		ايرادات العضوية	مصاريف تأمين
		الشركات الراعية	الايجارات
		وقف المرحوم كبشو	مصروفات معدات
		ايرادات اخرى بسيطة	مصروفات الفرق الخارجية
		الاعلانـــات في تلفـــزة المباريات	مصروفات (غير منظورة)

		المباريات الخارجية	
		عائد المنافسات المحلية	
		المنافسات الخيرية	
3	نادي المريخ	التبرعات	المرتبات والاجور
		دخل المباريات	الحوافز والاعلانات
		ايرادات العضوية	التسجيلات
		الشركات الراعية	مصاريف تأمين
		المباريات الخارجية	الايجارات
		عائد المنافسات المحلية	مصروفات معدات
		الاعلانات	مصروفات الفرق الخارجية
			مصروفات (غير منظورة)
4	الاتحاد المحلي لكرة القدم	دعم الفيفا	المرتبات والاجور
		الدعم الحكومي	الترحيل
		التسويق الرياضي	الضيافة
		الدوري الممتاز	المنتخبات (الاول، الأولمب، الشباب، الناشئين)
		المنافسات الفريقية	مطبوعات وأدوات مكتبية
		المنتخب الاول	التسويق الرياضي
		الدوري التأهيلي	التحكيم
		الاستئنافات والغرامات	مياه وكهرباء ونفايات وصرف صحي
		رسوم تسجيل اللاعبين	الحوافز (العمال والموظفين)
		الدورة التنشيطية	المنافسات القومية
		المباريات الخيرية	البعثات والمؤتمرات الخارجية
		التحكيم	الوقود والزيوت والصيانة
		منتخب الشباب	زيارة الفرق الاجنبية

المصدر: ميزانيات الاتحادات والاندية

يوضح الجدول رقم (3-2) مصادر ايرادات نـاديي الهـلال والمـريخ بالاضـافة الى الاتحاد المحلى لكرة القدم وكذلك يوضح اهم بنود الصرف لهما حتى تتضح صورة الالتزامات الفعلية التى تذهب نحوها الايرادات.

جدول (3 – 3) الموقف المالي للسنوات المالية (2005-2006)

الجهة	اجمالي المنصرفات/ دينار	اجمالي حجم الايرادات/ دينار	الموقف المالي للسنوات المالية
إتحاد الخرطوم	662.647.644	1.057.463.644	394.816.000
نادي الهلال	1554532033	1.153.723.404	– 400.808.629
نادي المريخ	1205860776	977.649.953	– 228.210.823
الاتحاد العام	157.729.787	162.803.166	5.073.379
الإجمالي	3580770240	3.351.640.167	– 229.130.073

المصدر: ميزانيات الاتحادات والاندية.

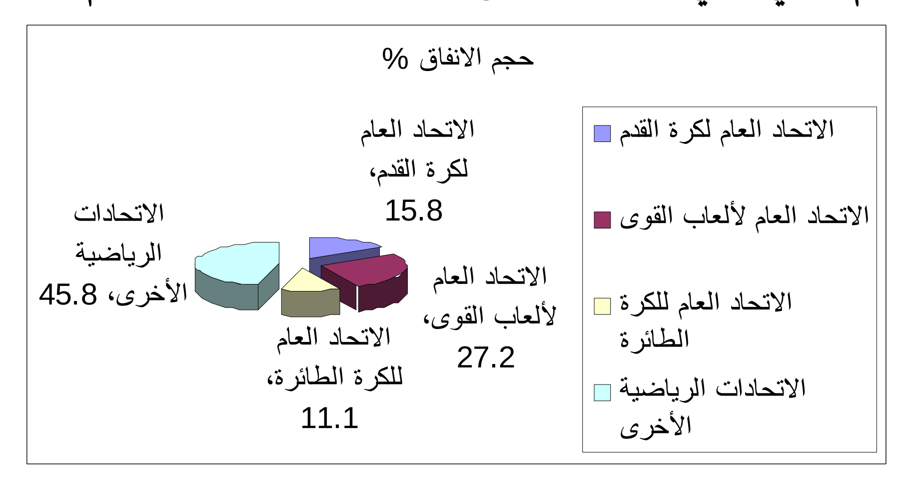
يوضح الجدول رقم (3-3) اجمالى المنصرفات والايرادات لفريقي المريخ والهلال والاتحادين المحلى والعام ويلاحظ ان:

1. **اتحاد الخرطوم ايراداته بلغـت 1.057.46 دينـار بينمـا بلغـت مصـروفاته 662.647.644 دينار وفوائض الايجار بمبلغ 394.816.000 دينار.**
2. **نادي الهلال سجل عجزاً قدره 400.808.629 دينار.**
3. **نادي المريخ سجل عجزاً قدره 228.210.823 دينار.**
4. **الاتحاد العام سجل فائضاً مقداره 5.073.379 دينار.**

وبالتالي يلاحظ ان الاندية تسجل عجزاً بينما الاتحاد يسجل فائضاً.

الشكل (3 – 1)

الرسم البياني التالي يبين الانفاق على الرياضة مصنفاً بالاتحادات للعام 2006م



المبحث الثاني

منصرفات وتمويل الحركة الرياضية

المطلب الاول

تحليل الإنفاق بالاتحادات الرياضية

يعتبر الانفاق على البنيات التحتية والاساسية من استادات وملاعب وصالات مغلقة ومراكز للتدريب وبناء القدرات ومرافق للمعسكرات الرياضية من أهم أنواع الإنفاق التي ينبغي ان تقوم بها الدولة في الدول الأقل نمواً بسبب ضعف هياكل الاقتصاد والافتقار للإستثمار والتسويق الرياضي.

لقد حازت ثلاث اتحادات رياضية (الاتحاد العام لكرة القدم، الاتحاد العام لالعاب القوى، والاتحاد العام للكرة الطائرة) على أكثر من 50٪ من الانفاق خلال العامين (2006 – 2007) بسبب المشاركات الكثيفة للمنتخبين الأول والأولمبي فضلاً عن نفقات الاحتفال باليوبيل الذهبي للاتحاد الدولي لكرة القدم بالخرطوم.

كما تركز الانفاق في مجال البنيات الاساسية على استكمال المدينة الرياضية بالخرطوم. وهى مشروع رياضي وضع حجر الاساس له في عام 1993م بتكلفة في المرحلة الاولى بلغت 30 مليون جنيه وقد خطط ان تشمل مرحلته الاولى انشاء استاد دولي لكرة القدم به مضمار دولي للعدو يسع 80 الف متفرج مع مرافق ومكاتب. كما خطط ان تتضمن المرحلة ايضاً انشاء مسبحين بمواصفات أولمبية وميدان للرماية وصالة للألعاب التي تتم داخل الصالات مثل كرة السلة والطائرة والجمباز والتايكندو وغيرها. فضلاً عن فندق للرياضيين. شكل عدم توفر التمويل عقبة في استكمال المشروع. مما دفع وزارة الثقافة والشباب والرياضة في بعض الاوقات لبعض الحلول الضارة من اجل الحصول على المال كالتنازل من أكثر من 25٪ من مساحة المشروع فيما استولت جهات لا علاقة لها بالرياضة على

مساحات أخرى بتوجيهات سياسية. كل هذا جعل المشروع غير مكتمل على الرغم من مضي عشرة أعوام على بدايته.

ويشير الجدول التالي الى ان الانفاق على المدينة الرياضية بلغ في العام 2006م مبلغ (500.000) جنيه ما يعادل (250.000) دولار. بينما بلغ الانفاق في العام 2007م مبلغ (1.259.000) جنيه ما يعادل (630.000) دولار. فاذا استمر الانفاق على المدينة الرياضية بهذا المعدل المتدني فستحتاج لعشر سنوات على الأقل حتى تستكمل [1].

المطلب الثاني

أوجه صرف الاتحادات

جدول (3 – 4) الانفاق على الرياضة مصنفاً بالاتحادات للعام 2006م

م	البند	حجم الانفاق/ مليون	نسبة الانفاق ٪
1	الاتحاد العام لكرة القدم	131.16	15.8
2	الاتحاد العام لألعاب القوى	225.27	27.2
3	الاتحاد العام للكرة الطائرة	92.11	11.1
4	الاتحادات الرياضية الأخرى	378.46	45.8
أجمالى حجم الانفاق على الرياضة		827	100

المصدر: تمويل النشاط الرياضي، احمد ابو القاسم هاشم، 30 / 3 / 2005

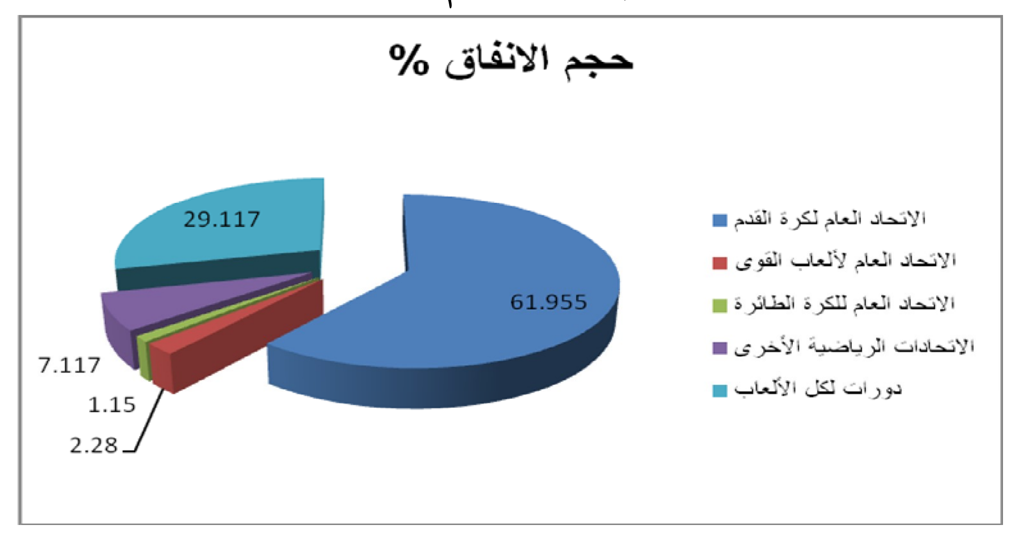
[1]- د. عادل عبد العزيز الفكي، الانفاق الحكومى على الرياضة في السودان، ورقة عمل مقدمة الى ورشة، الخرطوم، 2006 ص 49

يوضح الجدول رقم (3-4) الانفاق على الرياضة حسب الاتحادات ويلاحظ ان الاتحاد العام لألعاب القوى يستأثر بنسبة 27.2٪ من مجمل صرف الاتحادات ويليه الاتحاد العام لكرة القدم بنسبة 15.8٪ ومن ثم الاتحاد العام للكرة الطائرة بنسبة 11.1٪ اما باقي الاتحادات بنسبة 45.8٪.

شكل (3 – 2)

الرسم البياني التالي يبين الانفاق على الرياضة

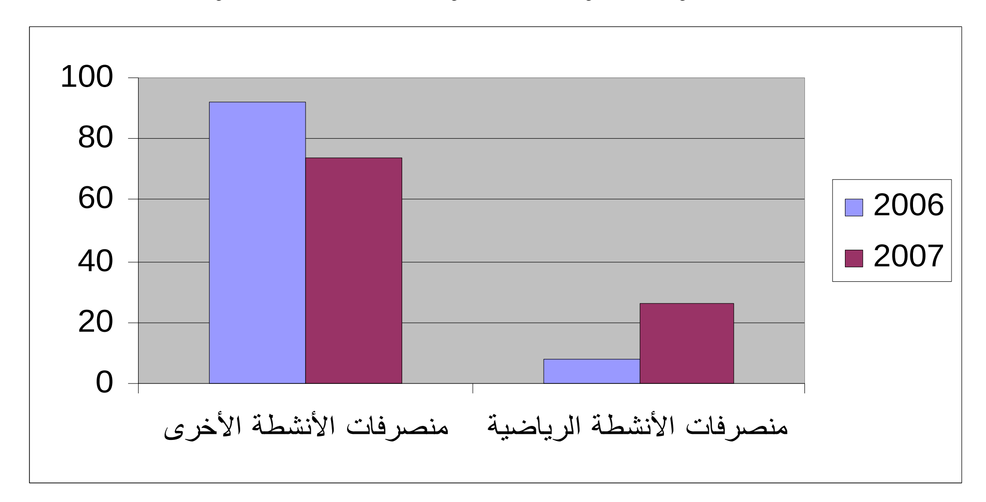
مصنفاً بالاتحادات للعام 2007 [1]



[1] -المصدر السابق، ص53

شكل (3 – 3)

نسبة منصرفات الرياضة لمنصرفات الانشطة الاخرى



ومن خلال الشكل يتضح ان هناك زيادة نسبية في الانفاق على الانشطة الرياضية خلال العام 2007م مقارنة مع العام 2006م ولكن تبقى الحقيقة الاساسية وهي ان المرصود للانشطة الرياضية أقل من الاحتياج بكثير [1].

جدول (3 – 5)

الانفاق على الرياضة مصنفاً بالاتحادات للعام 2007م (ألف جنيه سوداني)

م	البند	حجم الانفاق ٪
1	الاتحاد العام لكرة القدم	61.955
2	الاتحاد العام لألعاب القوى	2.28
3	الاتحاد العام للكرة الطائرة	1.15
4	الاتحادات الرياضية الأخرى	7.117
5	دورات لكل الألعاب	29.117

المصدر: تمويل النشاط الرياضي، احمد ابو القاسم هاشم، 30 / 3 / 2005

[1]- احمد ابو القاسم هاشم، تمويل النشاط الرياضي 2005، ص 8.

المبحث الثالث

دور الدولة في النشاط الرياضي

المطلب الأول

تمويل الدولة للنشاط الرياضي (1960 – 2004م)

جدول (3 – 6) تمويل النشاط الرياضي بواسطة الحكومة 1960 – 2002 (دولار)

السنوات	نفقات الدولة بالدولار الأمريكي	نفقات الدولة لتنمية الشباب والرياضة	نفقات الدولة لتنمية القطاع الرياضي
1970 – 1961	2.497.428.571	26.078.322	1.206.492
1980 – 1971	6.454.742.208	39.926.580	6.457.419
1990 – 1981	10.735.953.157	11.541.318	3.014.925
2000 – 1991	15.617.884.312	5.880.822	613.923
2002 – 2001	1.138.150.884	665.370	259.194
الجملة	36.444.159.132	84.092.412	11.551.953

المصدر: تمويل النشاط الرياضي، أحمد أبو القاسم هاشم، 30/ 3/ 2005م

من الجدول رقم (3–6) يتضح ان الدولة أنفقت 76٪ من إجمالي إنفاقها على الرياضة في الفترة ما بين (1969 – 1985) وذلك من طيلة الفترة ما بين (1960 – 2002). بمعنى ان جل ما انفقته الدولة على الرياضة في الفترة ما بين (1961–2002) تركز في الفترة ما بين (1969–1985) والذي بلغ 76٪ من اجمالى انفاقها على الرياضة حيث كانت الفترتين ما بين (1961–1968 و 1986–2002) هي الفرتة الاضعف من حيث الانفاق الحكومى مقارنة بالفترة ما

بين (1969 – 1985) شهدت الفترة من عام 1989 وحتى الآن والتي أعتبرت الفترة الأدنى من حيث التطور الرياضي أدنى متوسط للانفاق الحكومي السنوى على الرياضة وهو (79.542) دولار وذلك في الفترة من 1960 وحتى 2002. بلغ الانفاق الحكومي على الرياضة خلال الفترة (1960 – 2002) 0.032٪ من الإنفاق الحكومي [1]. بلغ الانفاق الحكومي على الرياضة بالنسبة للفرد خلال عام 2002 (0.00170) ومقارنة بنسبة أعلى بلغت عام 1971 (0.02616). وكان الإنفاق الحكومي على الرياضة بالنسبة للفرد خلال العام 2002 قد بلغ (0.0073) دولار مقارنة مع معدل أعلى بلغ (0.0503) دولار في العام 1979 [2]. وبلغ مجمل النفقات الحكومية على الحقل الشبابي والرياضي في الفترة من (1960 - 2002) 84.092.412 دولار أمريكي. كما بلغ مجمل الانفاق الحكومي على الرياضة في الفترة من (1960 - 2002) 11.684.810 دولار أمريكي. كذلك بلغ مجمل الانفاق الحكومي في الفترة (1969– 2002) 36.562.952.640 دولار أمريكي.

جدول (3 – 7)

نفقات التنمية الرياضية للخرطوم والجزيرة:

السنة	الخرطوم	الجزيرة	باقى الولايات (دولار)
2000	65565	–	27123
2001	84425	16073	21334
2002	151315	78286	237860

المصدر: تمويل النشاط الرياضي، أحمد أبو القاسم هاشم، 30/ 3/ 2005م

[1]- د. عادل عبد العزيز الفكي، الانفاق على الرياضة في السودان ص 13

[2]- نفس المصدر ص 15.

يلاحظ من الجدول رقم (3-7) ان ولاية الخرطوم تمتعت بحظ وافر من نفقات التنمية الرياضية في الاعوام (2000-2002) مقارنة بينها وولاية الجزيرة وباقى الولايات، حيث حصلت ولاية الخرطوم في عامي 2000/ 2001 على اكبر نصيب من نفقات التنمية الرياضية اذ بلغ 149990 مقارنة باولايات الاخرى التى بلغ نصيبها 48457 دولار.

كما يلاحظ ان ولاية الجزيرة حازت في عام 2002 على اكبر نصيب في نفقات التنمية الرياضية حيث بلغ 78286 مقارنة بالولايات الأخرى والذي بلغ في مجمله بما في ذلك ولاية الخرطوم 389175 دولار.

جدول (3 - 8)

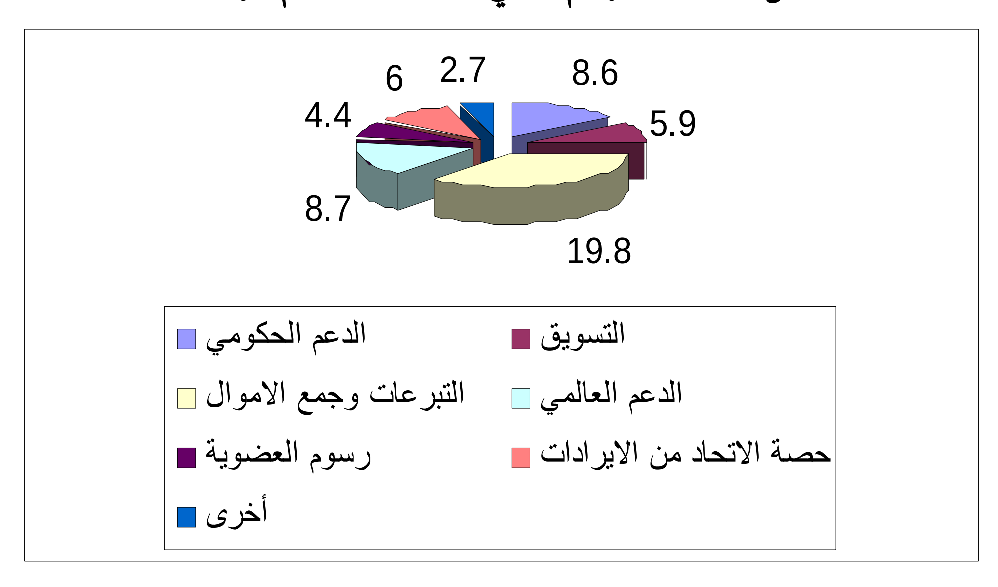
مصادر دعم الرياضة

الدعم الحكومي	التسويق	التبرعات وجمع الاموال	الدعم العالمي	رسوم العضوية	حصة الاتحاد من الايرادات	أخرى
8.6	5.9	19.8	8.7	4.4	6	2.7

من الجدول (3-8) يتضح ان دعم الرياضة تركز في الفترة ما بين (1969 – 1985) في التبرعات وجمع الاموال والذي بلغ 19.8 وهو الاعلى حيث كان الدعم الحكومى ضئيلاً جداً 8.6 بالمقارنة مع التبرعات وجمع الاموال ويكاد الدعم الحكومى يكون موازياً للدعم العالمى الذي بلغ 8.7.

والملاحظ في هذا الجدول ان نصيب الاتحاد العام لكرة القدم خلال هذه الفترة مثل فقط 6٪ من اجمالى هذه الايرادات وهذا ينعكس مباشرة في قلة دعم الاتحاد للاندية وبالتالى ضعف المستوى العام لقلة المنصرفات الرياضية بالقدر الكافى مما تسبب في ضعف رياضة كرة القدم عموماً في السودان.

شكل (3 – 4) الرسم التالي يبين مصادر دعم الرياضة



المطلب الثاني

تحليل إنفاق الدولة على الرياضة

في السودان

الانفاق الولائي يقتصر على ولاية الخرطوم حيث تم تخصيص مبالغ للبنيات الاساسية والمعدات ودعم الاتحادات والاندية، ولقد بدأ الانفاق في عام 2006م واستمر متصاعداً في العام 2007م والربع الاول من عام 2008م. أما بقية الولايات فان انفاقها على الرياضة وأنشطتها يعتبر ضئيلاً جداً [1].

ويلاحظ ان الرياضة والانشطة الرياضية تمثل نظرياً ثلث الانشطة التي تعمل فيها وزارة الثقافة والشباب والرياضة. ولكن عملياً تحصل الرياضة على اقل من ذلك بكثير والجدولين التاليين يوضحان ان نصيب الرياضة في موازنتي (2006 – 2007) كان بنسبة (8٪ – 26٪) على التوالي من المبالغ المخصصة لوزارة الثقافة والشباب والرياضة في المصروفات الجارية [2].

جدول (3 – 9)

نسبة منصرفات الرياضة لمنصرفات الانشطة الاخرى في ميزانية 2006 – 2007م

م	البند	النسبة ٪	
		2006	2007
1	منصرفات الأنشطة الأخرى	92	74
2	منصرفات الأنشطة الرياضية	8	26

يتضح من الجدول (3–9) ان نسبة منصرفات الانشطة الأخرى بلغت 92٪ من منصرفات الرياضة في عام 1992م فيما بلغت منصرفات الانشطة الرياضية فقط

---

[1]. د. عادل عبدالعزيز الفكي، مصدر سبق ذكره، ص 63

[2]. المصدر السابق ص 74

8٪ وهي نسبة ضعيفة بكل المقاييس بينما نجد ان هناك تحسن في عام 2007 اذ بلغت فيه منصرفات الرياضة بنسبة 26٪ مقارنة بنسبة 74٪ على الانشطة الاخرى وهذا يوضح ان:

1. الانفاق الحكومي على الرياضة في السودان ضئيل جداً ولا يتماشى مع التوسع الهائل في الاقتصاد السوداني الذي حدث بسبب دخول عنصر صادرات البترول.
2. يتسم الانفاق المخصص للاتحادات الرياضية العامة بعدم العدالة حيث تستحوذ ثلاث اتحادات على نصف الانفاق وتترك لأكثر من سبعة وعشرين اتحاداً النصف الآخر.
3. يتركز الانفاق على المشاركات في المنافسات الخارجية وحضور الاجتماعات بينما الانفاق على البنيات الاساسية والتدريب واستجلاب الخبراء والمعدات الرياضية وغذاءات اللاعبين لا يذكر وهذا يفسر ضعف المستوى الفني لكل المنتخبات الوطنية فيما عدا ألعاب القوى التي تمثل حالة شاذة ربما تعود لاحتضان المؤسسة العسكرية لها.
4. تفتقر الغالبية العظمى من الاتحادات الرياضية العامة للمقار والكوادر الادارية واجهزة المعلوماتية والاتصال وهذا ما جعلها عاجزة عن تسيير امورها الادارية ورفع موازناتها ومتابعتها.
5. ترتفع تكلفة ممارسة النشاط الرياضي في السودان بسبب قلة مرافق النشاط وغلاء المعدات والأجهزة والأدوات والملابس الرياضية.
6. عدم تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في الرياضة.

الفصل الرابع

تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة

على الرياضة في السودان

المبحث الأول

تحليل نتائج العينة

المطلب الأول

نتائج استبيان الوضع الراهن

للحركة الرياضية في السودان

قام الباحث بإختيار عينة محكمة من شخصيات لها خبرات متنوعة في مجال الرياضة من ادارات اندية كبرى وبعض المسؤولين عن الرياضة ولاعبون من فرق متعددة وصحفيون متخصصون في الادارة ورؤوساء وسكرتيروا وأمناء مال من الاتحادات المحلية والاتحاد العام واللجنة الأولمبية وقد بلغ عددهم 33 شخصاً. تم توزيع استمارة استبيان احتوت على اسئلة اساسية ويتفرع عن كل سؤال عدد من الاسئلة فرعية وتم تحكيم الاستمارات بواسطة عدد من المختصين في المجال الاكاديمي والرياضي، الملحق رقم (1). وعند تحليل الاجابات التى وردت فى الاستمارة اتضح الآتى:

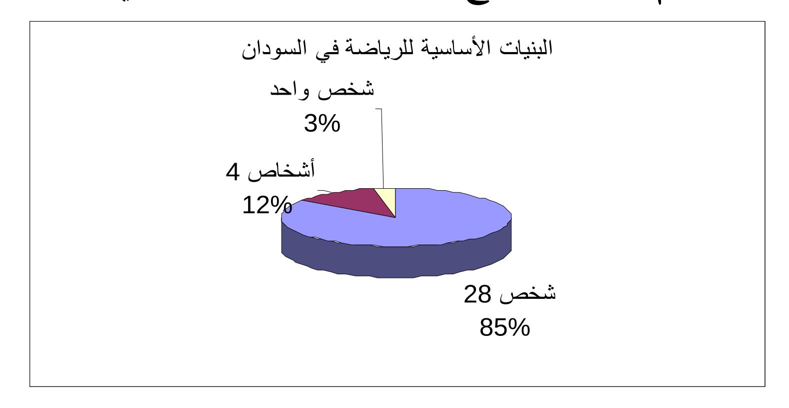
1) **وضع البنيات الأساسية للرياضة في السودان:**

جدول رقم (4 – 1) وضع البنيات الأساسية للرياضة في السودان

العدد	النسبة المئوية	التحليل
28 شخص	84.8٪	ضعيف
4 أشخاص	12.2٪	وسط
شخص واحد	3٪	جيد

وفقاً للجدول رقم (4 – 1) يلاحظ ان 85٪ من العينة اشارت الى ان وضع البنيات الأساسية ضعيف، في حين يرى 12٪ ان وضعها وسط، ويرى 3٪ ان وضعها جيد .

الشكل رقم (4 – 1) وضع البنيات الأساسية للرياضة في السودان



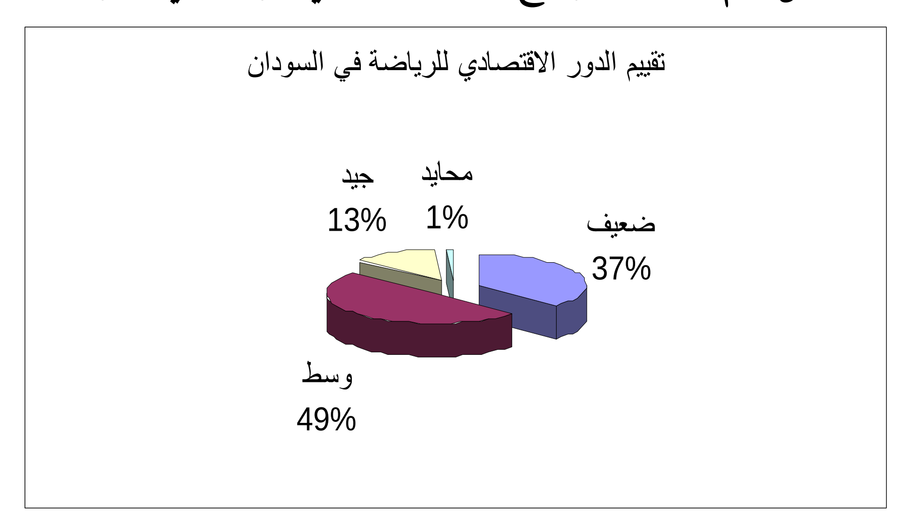
يشير التحليل الى ان وضع البنيات الأساسية والتحتية للرياضة في السودان ضعيف وهذا يؤثر على المستوى العام.

2) **تقييم للدور الاقتصادي والاجتماعي للرياضة في السودان**

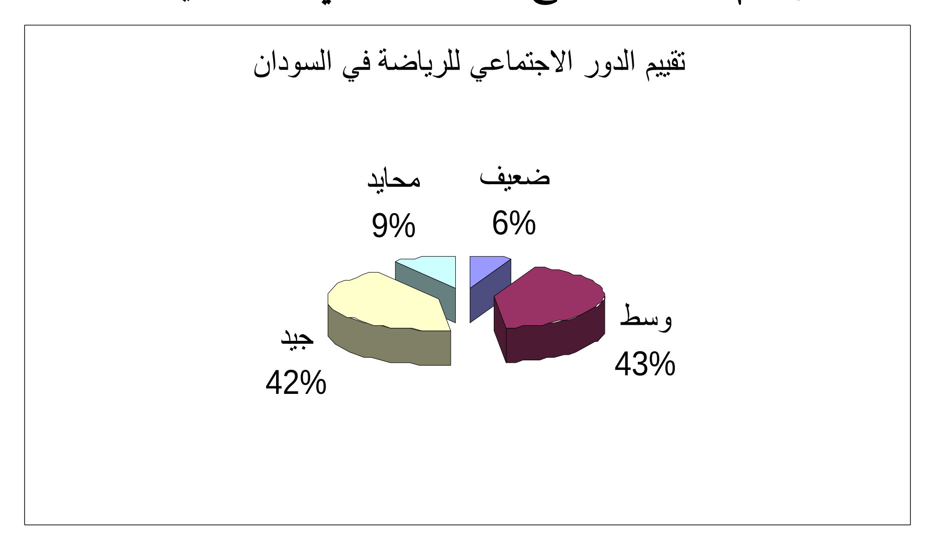
الجدول رقم (4 – 2) تقيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للرياضة في السودان

الصفة	ضعيف	وسط	جيد	محايد
الدور الاقتصادي	٪36.4	٪48	٪12.6	٪1
الدور الاجتماعي	٪8	٪55	٪55	٪12

الشكل رقم (4 – 2) يوضح الدور الاقتصادي للرياضة في السودان



الشكل رقم (4 – 3) يوضح الدور الاجتماعي للرياضة في السودان



من الجدول رقم (4 – 2) اشارت العينة الى ان الدورين الاقتصادى والاجتماعى للرياضة على النحو الآتى:

أ. الدور الاقتصادي: ان 60٪ تقريباً من العينة يعتبرون ان الدور الاقتصادي بين الوسط والجيد والبقية تقريباً ترى انه ضعيف ولذلك لابد من تشجيع الخطوات التي تزيد من الدور الاقتصادي حيث ان الرياضة عالمياً وقارياً ومحلياً أصبحت تؤثر

على الاقتصاد وتتأثر به. كما ان الاهتمام حديثاً بالرياضة مع إهمال للمناشط الأخرى مثل سباق الهجن وسباق السيارات. كما لا يوجد اهتمام بالمواهب التي تدر عملات صعبة. وكذلك الصناعة التي تعتمد عليها الرياضة وعدم استغلال للموارد التي تقوم عليها هذه الصناعة والمتوفرة بالسودان مثل القطن والجلود.

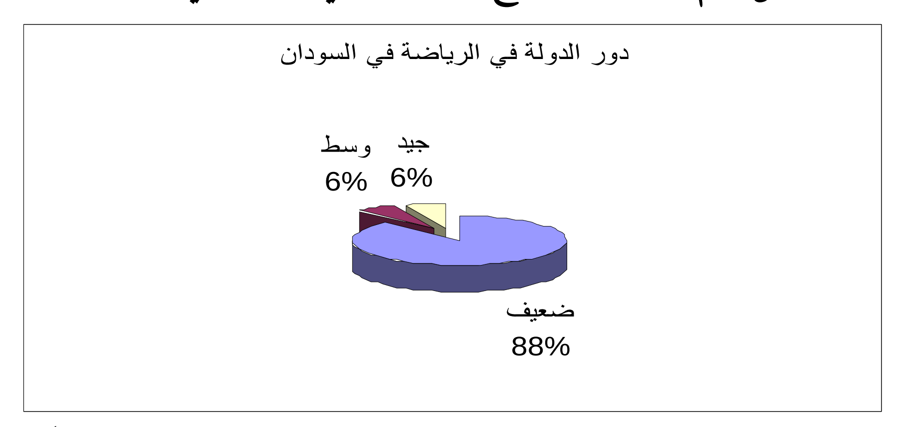
ب. الدور الاجتماعي: أجاب حوالي 55٪ ان الدور الرياضي في المجتمع جيد و25٪ يعتبرونه وسط ونسبة 8٪ ترى انه ضعيف و12٪ محايدون. فالجانب الرياضي له دور مؤثر في الجانب الاجتماعي الداخلي وكذلك على المستوى القاري والعالمي وهذا يؤكد أهمية الاهتمام بالرياضة.

3) **دور الدولة في الرياضة**

الجدول رقم (4 – 3) تقيم دور الدولة في الرياضة في السودان:

العدد	النسبة المئوية	التحليل
29	87.9	ضعيف
2	6.1	وسط
2	6.1	جيد

الشكل رقم (4 – 4) يوضح دور الدولة في الرياضة في السودان



87.9٪ من افراد العينة يرون ان دور الدولة في المراحل السابقة كان ضعيفاً وهناك نسبة لم تتعدى الـ 1٪ يرون انها وسط، و1٪ يرون انها جيدة.

هذه النسب توضح ضعف دور الدولة علماً بأنه الاساس في اي نهضة رياضية فلابد للدولة من ان تسهم في بناء الاستادات والصالات المغطاة ولابد ان ترتبط الرياضة بالروابط والجامعات والمدارس وكل صنوف الرياضة. حديثاً ظهرت ثورة الملاعب والناشئين والاهتمام بتأهيل الاستادات، وعموماً فان هنالك بعض الاسهامات التى قامت بها الدولة مثل انشاء عدد من الميادين للعبة الخماسيات التى ابرزت جدوى اقتصادية ممتازة كما ساهمت في الحراك الرياضي.

4) **اعتماد ادارات الاندية على التمويل الذاتي:**

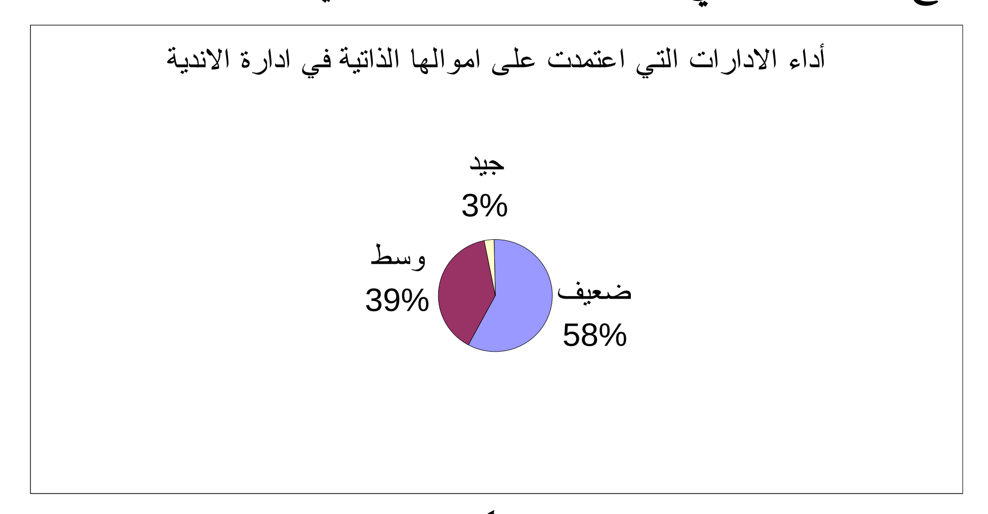
الجدول رقم (4 – 4)

يوضح الإدارات التي اعتمدت على اموالها الذاتية في ادارة الاندية

النسبة المئوية	العدد	التحليل
57.6	19	ضعيف
39.4	13	وسط
3.0	1	جيد
100.0	33	المجموع

الشكل رقم (4 – 5)

يوضح أداء الادارات التي اعتمدت على اموالها الذاتية في ادارة الاندية:



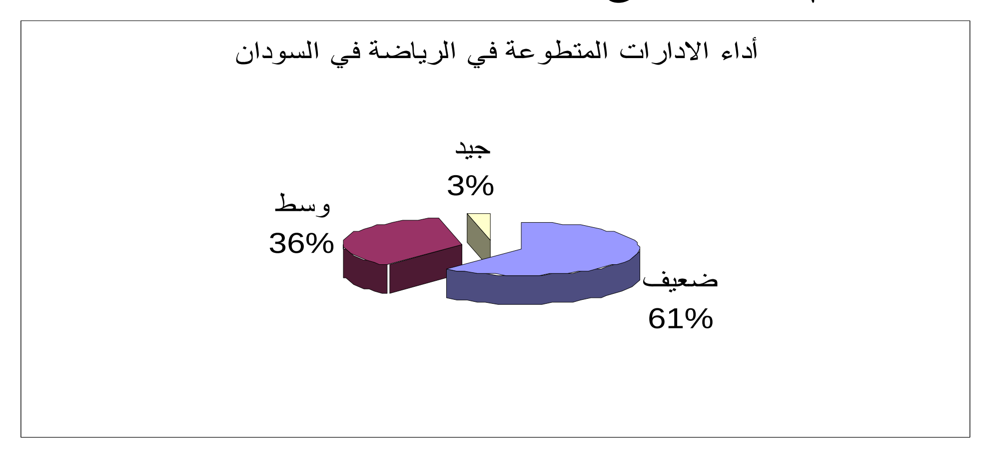
يرى 57.6٪ من العينة ان الاداء ضعيفاً وذلك لان من يمول لا يدير المؤسسة بديموقراطية وانما بنظرية من يمول يحكم. حوالي 40٪ يرون انه وسط و3٪ ترى انه جيد. الاغلبية ترى ان الاعتماد على تمويل الافراد فيه مخاطرة لانه قد يقف في اي لحظة بالتالي يؤثر على أداء المؤسسة الرياضية.

5) **التطوع في ادارة قطاع الرياضة :**

الجدول رقم (4 – 5) يوضح الادارات المتطوعة في قطاع الرياضة أداؤها:

التحليل	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	**20**	**60.6**
وسط	**12**	**36.4**
جيد	**1**	**3.0**
المجموع	**33**	**100.0**

الشكل رقم (4 – 6) يوضح أداء الادارات المتطوعة في الرياضة في السودان



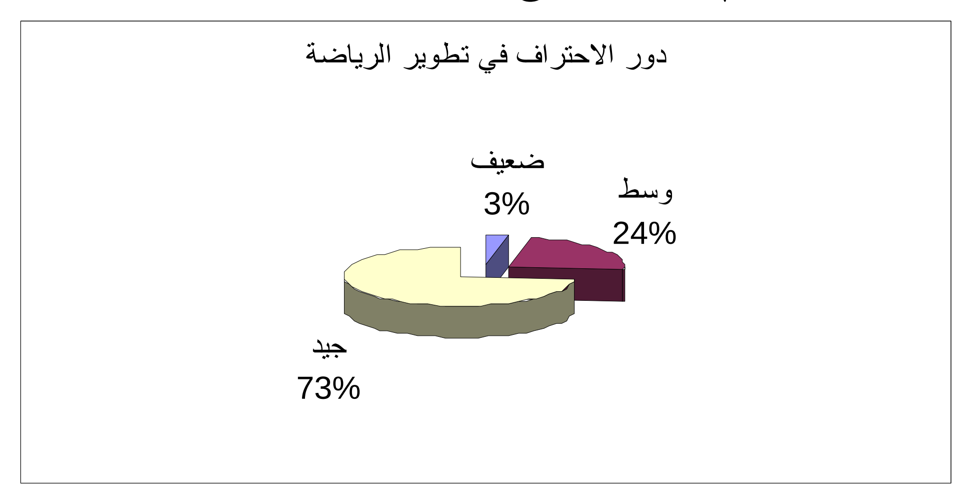
60٪ من العينة يرى ان دور الادارات المتطوعة ضعيف ويعتمد على حب المؤسسة والكيان مع غياب المحاسبة وفقدان الشفافية. **40**٪ تقريباً يرون انه وسط وان الادارات التي تحاسبها الجمعيات العمومية ذات العضوية المستجلبة أداؤها وسط أما في حالة الشركات المساهمة اداؤها سيكون جيداً لان اصحاب الاسهم هم الذين يحاسبونها ويحرصون على اداء جيد لها كما يوظفون ادارات ذات كفاءة عالية حتى يضمنوا ارباحاً عالية.

6) **أثر الأحتراف في تطوير الرياضة:**

الجدول رقم (4 – 6) يوضح دور الاحتراف في تطوير الرياضة:

التحليل	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	1	3.0
وسط	8	24.2
جيد	24	72.7
المجموع	33	100.0

الشكل رقم (4 – 7) يوضح دور الاحتراف في تطوير الرياضة



74٪ من العينة ترى ان الاحتراف يعمل على تطوير الرياضة وذلك لان اللاعبون المحليون سيستفيدون من الاحتكاك مع اللاعبين الاجانب ذوي المقدرات العالية، وكذلك يدخل الاحتراف في مجال الاستثمار وذلك ببيع وشراء اللاعبين الأجانب.

7) دور الاستثمار في الرياضة:

الجدول رقم (4 – 7) يوضح الاستثمار في الرياضة

الصفة	لا	نعم
إشراك القطاع الخاص	٪3	٪97
حصر الاستثمار على الدولة	٪97	٪3
جذب رأس المال الأجنبي	0	٪100

أجاب حوالي 97٪ من العينة بان الاستثمار في مجال الرياضة ضعيف في حين اجاب 3٪ بانه وسط وذلك للأسباب التالية:

1. **الاستثمار يوجد فقط في القطاع الخاص والاندية الكبرى.**
2. **ليس هناك صناديق تمويل او بنوك ممولة للرياضة.**
3. **ليس هناك تسهيلات مشجعة من قبل الدولة.**

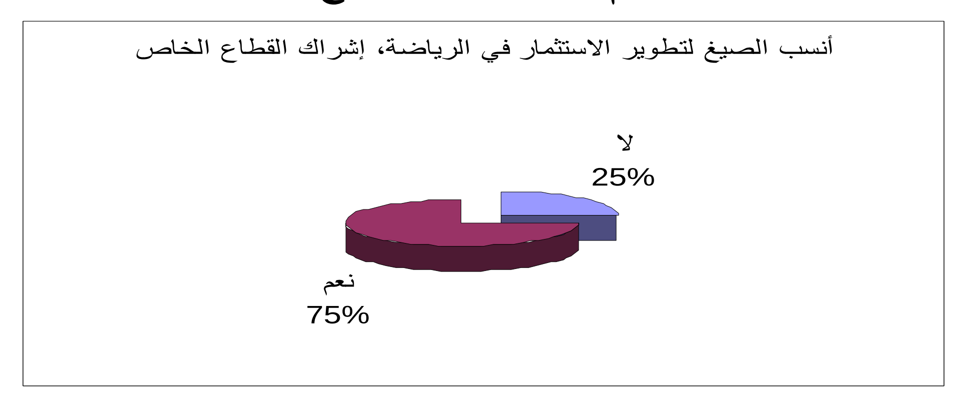
4. ليس هناك إشراك للقطاع الخاص في الاستثمار الوطني والاجنبي.
5. الوضع القانوني للأندية معقد ويحتاج الى تعديل بمعنى ان الاستادات والأندية تابعة للدولة فلابد من تعديل القانون ليعطيها حق التصرف فيها اما بالرهن او الاستثمار.
6. لم تكن هناك مبادرات فردية على المستوى المحلى في مجال الاستثمار الرياضي وكذلك اللاعبين.
7. حاولت بعض الشركات مثل شركات المياه الغازية الاستثمار في الرياضة فقط في الجانب الاعلاني وتوقفت في مدى محدود.

8) **أنسب الصيغ لتطوير الاستثمار في الرياضة، اشراك القطاع الخاص ام الدولة فقط ام رأس المال الاجنبي؟**

الجدول رقم (4 – 8) إشراك القطاع الخاص

النسبة المئوية	العدد	التحليل
3.0	1	لا
97.0	32	نعم
100	33	المجموع

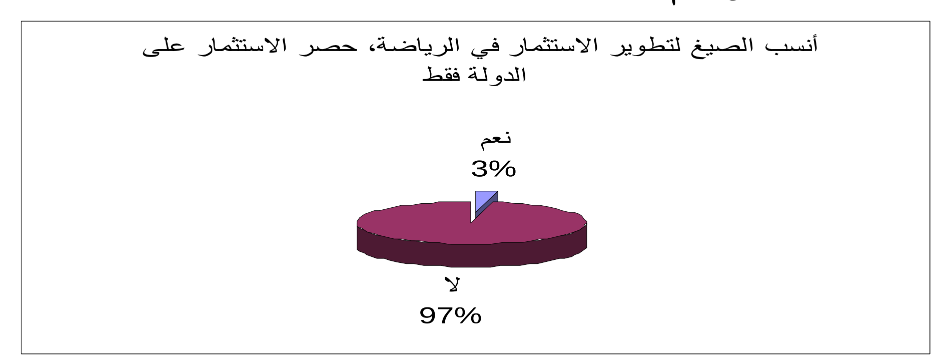
الشكل رقم (4 – 8) إشراك القطاع الخاص



الجدول رقم (4 – 9) حصر الاستثمار على الدولة فقط

النسبة المئوية	العدد	التحليل
97.0	32	لا
3.0	1	نعم
100	33	المجموع

الشكل رقم (4 – 9) حصر الاستثمار على الدولة فقط



الجدول رقم (4 – 10) جذب رأس المال الأجنبي

النسبة المئوية	العدد	التحليل
100.0	33	نعم

الشكل رقم (4 – 10) جذب رأس المال الأجنبي



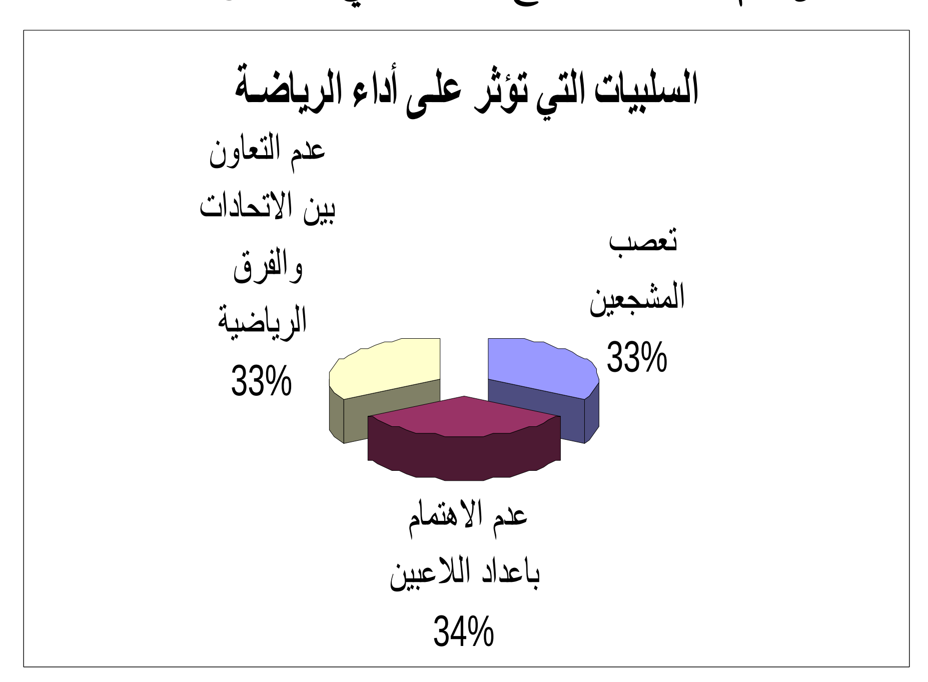
اظهرت العينة ان انسب صيغ الاستثمار هي اشراك القطاع الخاص وجذب الاستثمار الخارجي واستبعد أكثر من 97٪ مشاركة الحكومة.

9) السلبيات التى تؤثر على الأداء الرياضي:

الجدول رقم (4 – 11) يوضح السلبيات التي تؤثر على أداء الرياضة

النوع	نعم	لا
تعصب المشجعين	97٪	3٪
عدم الاهتمام باعداد اللاعبين	100٪	0
عدم التعاون بين الاتحادات والفرق الرياضية	97٪	3٪

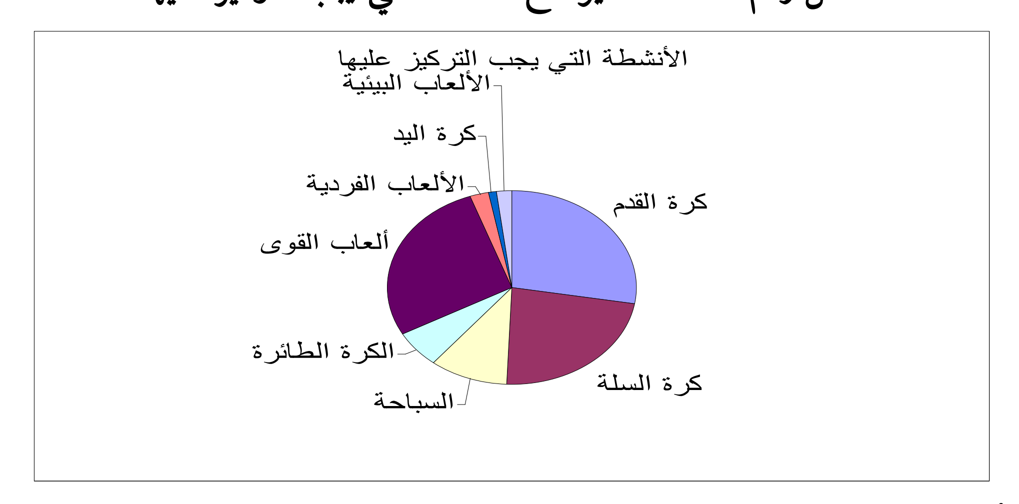
الشكل رقم (4 – 11) يوضح السلبيات التي تؤثر على أداء الرياضة



اظهرت العينة ان 97٪ من الافراد يروا أن تعصب المشجعين وعدم الاهتمام باعداد اللاعبين وكذلك عدم التعاون بين الاتحادات والفرق الرياضية يؤثر على الاداء الرياضي على مستوى الاندية والفرق القومية.

10) الانشطة التى يجب التركيز عليها

الشكل رقم (4 – 12) يوضح الأنشطة التي يجب التركيز عليها



أوصت العينة الى انه يجب التركيز على الانشطة التالية حسب ترتيبها:

1. كرة القدم وألعاب القوى 27.6٪ من العينة.
2. يليها كرة السلة 22٪ من العينة.
3. ثم الكرة الطائرة.
4. أما الألعاب الفردية وكرة اليد والألعاب البيئية كان التركيز عليها ضعيف لم يتعدى الـ 5٪ فقط.

ومن الملاحظ ان كرة القدم وكرة السلة اصبح لها جمهور كبير وتجذب المشاهدين في الاستادات او عبر الوسائط الاعلامية وكذلك ألعاب القوى حيث يوجد العنصر البشري الملائم الجيد في السودان يمكن استثمارها لجلب عائد وسمعة جيدة للسودان.

المطلب الثاني

اختبار فرضيات البحث

1- من الفرضية الاولى للبحث اتضح عدم إهتمام الدولة وضعف الموارد المالية للإتحادات الرياضية أدى الى عدم تطوير البنيات الأساسية للرياضة مما أثر سلباً على أداء الحركة الرياضية في السودان:

من خلال البحث ظهر ان هناك خلل في البنيات التحتية والاساسية وليس هناك مدن رياضية غير مدينة رياضية واحدة في ولاية الخرطوم بدأ العمل فيها قبل عشر سنوات ولم يكتمل بعد. استاد الخرطوم الذي افتتح في الخمسينيات لم يشمله اي تطور. اما استادا المريخ والهلال يحافظان على شكلهما وقد شمل الاصلاح استاد المريخ واتسعت سعته الاستيعابية بعد اكتمال الطابق الثاني اما استاد الموردة فقد إنهارت مبانيه. أما الولايات حسب الاحصائيات المرفقة لكل الاستادات في المدن المختلفة لا يزال بعضها مسور بالخيش والكرتون هذا الخلل في البنيات الاساسية والتحتية اثر على المستوى العام للرياضة. وأدى الى ضعف أداء الحركة الرياضية في السودان.

2- اشارت فرضية البحث الثانية الى ان ضعف الموارد المالية اثر سلباً على الحركة الرياضية كما ان عدم وجود اهتمام مصارف أو مؤسسات تمويل وشركات مساهمة بالتمويل والاستثمار الرياضي اثر سلباً على تطور الحركة الرياضية:

وأثبت البحث انه لا توجد مصارف أو مؤسسات تمويل خاصة بالرياضة في السودان وان عدم اهتمام المصارف بتمويل الرياضة إضافة لعدم وجود شركات مساهمة عامة ذات صبغة رياضية أثرت سلباً على خطط الاندية والاتحادات للحاق بمصاف الاندية العالمية التي تنفذ خططها عن طريق مؤسسات اقتصادية لتطوير الرياضة مثل الشركات العامة الخاصة بالاندية والتي تتيح رأس مال كبير

لهذا الغرض كما ان عدم وجود شركات تمويل للمشروعات الرياضية (التسليف للمدى الطويل) ادى لعدم تطور الأندية والإتحادات والبنيات التحتية للرياضة.

3- فرضية البحث الثالثة تنص على ان تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في مجالات الرياضة المختلفة له اثر إيجابي على تطور الحركة الرياضية:

وقد أظهرت نتائج البحث ان الاستثمار المحلي والأجنبي في الجانب الرياضي ضعيف ولا يذكر:

- وذلك لعدم تفهم المستثمرون المحليون لإمكانية الاستثمار في الرياضة سواء في تصنيع المعدات والادوات الرياضية لان هناك طلب كبير على ممارسة الرياضة وبالتالي فمن حيث الناحية الاقتصادية سيكون الاستثمار ايجابي وله عائد كبير.

- كما ان تشجيع الاستثمار في صناعة الرياضة بالإعفاءات الجمركية والضريبية وإتباع سياسات تشجيعية سيساعد في توفير المعدات مما يؤثر ايجاباً على الاقتصاد.

4- اشارت فرضية البحث الرابعة الى ان عدم إستحداث أساليب متطورة للاستثمار ولتمويل قطاع الرياضة تسبب في اضعاف مشروعات تطوير الحركة الرياضية.

وقد وضح من خلال البحث ان الأندية الكبرى والإتحادات ليس لديها لجان إستثمار متخصصة ودائمة للنظر في تمويل مشاريعها وتسهيلها من خلال الاستثمارات الغير تقليدية مثل:

أ. إنشاء شركات مساهمة عامة.

ب. طرح الصكوك الوقفية.

ج. تمويل بعض المشاريع بإكتتاب محدد.

د. دخول سوق الأوراق المالية.

هـ. الاستثمار في اللاعبين الموهوبين صغار السن وتصديرهم للاندية المحلية والخارجية وان عدم استخدام هذه الاساليب المستحدثة والاعتماد على بعض

الرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والأقطاب في التمويل الذي قد يأتي وقد لا يأتي هذا السلوك أضعف الأداء وعطل مشاريع الأندية والإتحادات.

5- كما اشارت الفرضية الخامسة الى ان الإعتماد على عضوية الاندية بشكلها الحالي لا يساعد على تطور ورقي الاندية:

اتضح من نتائج البحث ان الأندية الكبرى مثل الهلال والمريخ لها شعبية كبيرة ولكن العضوية المسجلة في كشوفات هذه الأندية ضعيفة وغير مشاركة في ميزانيات هذه الاندية وذلك:

- لأنها عضوية موسمية تظهر وتنشط في موسم الإنتخابات.
- كما أنها عضوية مستجلبة يدفع لها ولا تدفع لدعم انديتها.
- ولذلك فان هذه العضوية على قلتها لا تساهم بشكل إيجابي في تحسين دخل النادي.

ويلاحظ ان عضوية الاندية الحالية تنشط في حالات الجمعية العمومية والانتخابات وعندما تنتهي الانتخابات لا احد يحضر لهذه الاندية ولا يسدد اشتراكاته ولا يسهم بتبرع ويصرف عليها الذين يترشحون لمجلس الادارة. واذا تمت مقارنتها باصحاب الاسهم في شركات المساهمة نجد انهم سيكونون حريصين على اجتماعات الجمعية العمومية والاسهام بالرأى في الأداء المالي والاستثماري لأن نجاحه سيعود على النادي وعليهم بالارباح والاستقرار.

المبحث الثاني

بعض آليات حشد الموارد المالية لتطوير الرياضة

المطلب الاول

اصدار صكوك بالتعاون مع البنوك

1) **صكوك خيرية ذات طابع وقفي:**

يمكن عمل ذلك ولكن لابد من الحصول على إذن من وزارة المالية ولابد من توظيفها في محلات محددة بواسطة جهة خارجية مكتب مراجعة مثلاً أو أمين حافظ (TRUSTEE) "بنك او بيت خبرة" على ان تلتزم هذه الجهة باصدار تقارير دورية توضح التوظيف ونتائجه.

2) **إصدار صكوك مضاربة على اساس تجاري لتمويل مشروعات محددة يمتلكها النادي وفق نشرة اصدار وفقاً للآتي:**

I. الصكوك الوقفية قائمة على صيغة القرض الحسن لذا ترد قيمته بمثلها دون اي عوائد عند انتهاء المدة.

II. النادي المقترض يعتبر ضامناً لهذه الصكوك.

III. تطرح الصكوك لأجل 3، 5، 10 سنوات مثلاً.

المطلب الثاني

انشاء صندوق استثماري يعنى بتمويل الرياضة

من خلال الجمهور

هذا الصندوق تخصص موارده للنادي ويديره مصرف على ان يسهم النادي في تسويق وحداته وسط جمهوره وأجل الصندوق يحدد على ضوء احتياجات النادي.

تصكيك بعض موجودات النادي كلياً او جزئياً (مجازات، استثمارات أو دخول مباريات).

إنشاء محفظة إستثمارية (SYNDICATION) باسم النادي بغرض تنفيذ مشروعات محددة ولأجل معلوم يسهم فيها الاقطاب ومشجعي النادي بواسطة مصرف معين.

عمل أمر دفع مستديم (STANOING ORDER) من المشجع او القطب طرف البنك الذي يتعامل معه لصالح حساب النادي المعين طرف ذلك البنك (100 الف جنيه) شهرياً مثلاُ للشخص.

مساهمة المشجع بإرسال رصيد عن طريق الموبايل بالاتفاق مع شركة اتصالات على ان تكون الحصيلة للنادي.

تعيين وكلاء للنادي المعين بجمع تبرعات من شريحة الاعضاء في مؤسسة او حي على ان يأخذ المتحصل نسبة من المبلغ المتحصل.

إيجارات منشئات النادي (دكاكين، كافتريات).

الاعلانات على الشعار أو داخل الاستاد.

اشتراكات الأعضاء.

عائد المباريات.

الدعم الرسمي.

الدعم الأهلي.

المطلب الثالث

تصكيك المشروعات الرياضية

1) يقصد به طرح المشروعات في شكل صكوك (وثائق) قابلة للتداول في سوق مالي وتدر عائداً مناسباً للمستثمرين فيه.
2) تقوم الفكرة على تقديم الاحتياجات المالية للمشروع وتقسيمها الى وحدات اصغر في شكل صكوك [1].
3) يتم التجميع لهذه الموارد من خلال صناديق استثمارية تديرها جهة متخصصة ولفترة معينة تتناسب مع المشروع "فترة الانشاء وفترة السداد ولمبلغ القرض وأرباحه" هناك هامش نظير إدارة هذا المشروع.
4) يتم الطرح من خلال نشرة اصدار يحتوي جميع المعلومات عن المشروع وعوائده المنتظرة ومخاطره المحتملة.
5) في حال عدم كفاية مصادر المشروع لسداد الالتزامات اصل القرض وارباحه يمكن دخول الدولة للمساندة بدفع اقساط محددة خلال عمر المشروع لطمانة المستثمرين.
6) الامر يحتاج لضمانات محددة ويفضل اذا كان المشروع كبيراً دخول الدولة ممثلة في سلطاتها النقدية والمالية لتوفير الضمان.

كما يمكن حشد الموارد المالية للقطاع الرياضي عن طريق أدوات سوق المال وذلك من خلال ادوات سوق الاوراق المالية:

أدوات سوق المال:

وحيث ان هذا السوق لا يستطيع التفاعل بصورة تجارية مع كل جوانب العمل الرياضي وذلك للطبيعة الاهلية والخيرية للعمل الرياضي لذلك فان طريقة الصكوك هي الاكثر إيجابية ويتم ذلك من خلال:

---

[1] د. فتح الرحمن على محمد صالح، ورقة آليات حشد الموارد المالية لتحويل قطاع الرياضة في السودان.

1. نظام الصكوك عبر وثائق متساوية القيمة يتم بيعها للجميع هي الانسب.
2. يتم استصدار الصكوك لتمويل مشروعات مربحة وبالتالي يستحق حملتها عائداً مناسباً.
3. تتم عملية استصدار الصكوك بمستند قانوني وترتيبات مستندية معينة بنشرة الاصدار (P ROSPECTUS).

المطلب الرابع

اثر الاستثمار على الرياضة

تعمل الاندية على الاستثمار في المجالات الرياضية وغير الرياضية الامر الذي يعمل على:

1) ربط الشكل الاداري والجمعية العمومية ومجلس الادارة بملكية السهم وهو افضل من العضوية الموسمية.
2) توفير تمويل مستقر ومستثمر من فوائد الاستثمار المختلفة.
3) ربط الجهاز الاداري بملكية السهم.
4) إمكانية زيادة رأس المال عبر آلية السوق.
5) ربط الأداء الرياضي بأداء النادي الاستثماري (شركة).
6) توزيع الملكية (ولا يملك أي شخص أكثر من 10٪ من رأس المال المصرح به).
7) إمكانية إصدار صناديق استثمار مختلفة لمشاريع مختلفة.

شروط نجاح شركات المساهمة العامة:

1) ضرورة فصل النشاط الاستثماري عن النشاط الرياضي (لابد من تكوين إدارة مستقلة ومتخصصة لنشاط الاستثمار).
2) الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالانشطة.
3) تكامل الاداء الرياضي والاستثماري حتى لا يضيع الهدف.

من هي الجهة التي يسمح لها بالتحول الى شركة مساهمة عامة :

1) ان تكون مؤهلة للتحول.
2) توفر شروط كفاءة مالية (استثمارية قانونية).
3) توفر شروط رياضية تحددها الجهات ذات الاختصاص.

ما المطلوب حالياً لتنفيذ ذلك :

1) وضع سياسات عامة لاقرار المبدأ ووضع آليات التنفيذ والإجراءات المتعلقة.
2) قانون الرياضة الحالي فتح فرص الاستثمار ولم يقيدها.
3) إعداد دراسات فنية واقتصادية لمن يرغب.

مجالات توظيف الموارد :

1) عمل محفظة استثمارية باسم النادي توظف مواردها في حقل الاوراق المالية بغرض ادارة سيولة النادي (مدة المحفظة مثلاً عام ميلادي) برأس مال يتفق عليه بموافقة الطرفين.
2) توظيف جزء من موارد النادي في حقل أوراق مالية بواسطة مصرف على ان يقدم هذا المصرف خدماته الاستثمارية بتكلفة محددة.
3) إمكانية تحويل النادي لشركة مساهمة عامة وذلك بالاستثمار في مجال:
   - التصنيع الرياضي وخلافه.
4. يقصد بمشروعات البنية التحتية للقطاع الرياضي (الاستادات والمدن الاولمبية والرياضية).
5. أهم اسلوب لمشاركة القطاع في مثل هذه المشروعات هو نظام البناء والامتلاك والتشغيل ونقل الملكية **Boot** (**Build Own Operate & Transfer**).

تتمثل الفكرة في قيام القطاع الخاص في صورة مجموعة محلية/ أجنبية (كونسورتيم) في بناء المنشأة الرياضية من مواردها الخاصة ومن بعد ذلك تحويل ملكية المنشأة للجهة الطالبة لها (النادي أو الدولة) في صورة جيدة قابلة للاستمرار.

يقوم هذا الاسلوب على اساس تجاري ولفترات طويلة تمتد لاكثر من 10 سنوات. يستلزم تطبيق هذا النظام وجود بنية تشريعية وقانونية من شأنها ان تضمن حقوق المستثمرين وذلك لطول الفترة واحتمال تغييرات ادارية ومؤسسية.

سيستلزم ذلك الاعداد جيداً لمشروعات البنية التحتية الرياضية بالصورة الاقتصادية المثلى لدراسات جدوى متكاملة مع تطبيقات قانونية.

سيستلزم مثل هذه المشروعات جهداً ترويجياً اكبر في اوساط المستثمرين بالداخل والخارج لضمانة رأس المال المطلوب.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

أثبت البحث الحاجة الى الانتقال الى مؤسسات رياضية ذات فعالية تخطط بادارة ووعي للمستقبل مستصحبة المتطلبات والاحتياجات وانشاء ادارات ذات كفاءة وغير مترهلة ينعكس ايجاباً على الرياضة. كما ان الاحتياج الكبير الى استنباط موارد مالية ضخمة تقود الى تحسين ظروف الممارسة الرياضية وتأسيس البنيات الأساسية وتوفير المداخيل اللازمة لترقية الاجهزة الفنية والارتقاء بمستوى اللاعبين.

كما وضحت الحاجة الى تنسيق القطاع الاهلي والحكومي لدعم الرياضة وتأسيس بنياتها بالقاعدة الذهبية التي تقول: استقلال وديمقراطية واهلية الحركة الرياضية والدعم الحكومي مهم وفاعل في تنشيط الرياضة لان الرياضة واحدة من ادوات الدولة لترقية المجتمع ولن يتم ذلك الا بمراجعة شاملة لكافة الجوانب.

متطلبات التمويل والإستثمار:

أثبت البحث ضرورة ايجاد مصادر جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة وتشمل التسيير وعمل بنيات تحتية جديدة وكان ذلك في الماضى ضعيفاً جداً.

وكذلك الاهتمام الحكومي الذي يحتوى على ميزانية سنوية كدعم حكومي ثابت لم يكن بصورة راتبة كما انه اضعف في المجال الرياضي كما لم يُرَ اهتمام ببرامج فعلية للاستثمار الرياضي بكل انواعه وأساليبه.

مصادر الأندية الحالية تعتمد على دخول المباريات ومصادر دخل اخرى ضعيفة مثل ايجارات الدكاكين وصرف الموثرين من اعضاء مجلس الادارة.

كما لا توجد برامج للاستثمار والتمويل الرياضي ولا توجد له مؤسسات حكومية او غير حكومية.

غابت وتغيب حتى الآن لجنان من الخبراء لولوج آفاق الإستثمار ووضع برامج له في اطار الاندية والاتحادات.

كما لم تستعين الاتحادات واللجان الاولمبية المختلفة بطلب الدعم الفني والمعرفي عبر الاتحادات الدولية والقارية واللجان الأولمبية.

لتحديد إحتياجات وتأهيل البنيات الأساسية غايت النظرة الاستراتيجية ولم توضع برامج محددة هندسياً ومالياً لاعادة تأهيل وتحديد مصادر التمويل وأولويات التنسيق لتأهيل البنيات الأساسية.

كما ان هنالك بطء في تسجيل اراضي الملاعب ودور الرياضة لتسهيل تطويرها مستقبلاً ولم نر في هذا الجانب تطبيق مبدأ الخصخصة وتحويل هذه المنشئات الى منشئات أهلية او استثمارية.

وكذلك اعادة بناء الاستادات والصالات المغلقة وأحواض السباحة وكل أنواع المنشئات عن طريق نظام البوت **B.o.o.t** او **BOT** وانما اعتمد على انتظار الصرف الحكومي الذي لم يكن من الاولويات.

البحث اشار الى عدم التزام الدولة بوضع ميزانية للرياضة موازية لميزانية التعليم والصحة والالتزام يتنفيذ هذه الميزانية على مستوى الاتحادات والولايات وبعد اجازتها من السلطات التشريعية.

كما لم توجه الولايات بعمل ميزانيات تنمية لعمل ملاعب جديدة وتأهيل ما هو موجود وعمل ميزانيات تسيير.

لم تتم اعفاءات الرسوم والجمارك والضرائب المفروضة من قبل مؤسسات الدولة على كل مناحي الرياضة المختلفة مما ضاعف من اسعار المعدات خصوصاً ان استيرادها يتم بالعملات الصعبة.

كما لم يتم تفعيل الاعفاءات الممنوحة للرياضة في القانون الخاص.

تشجيع التصنيع الرياضي للمستثمرين غاب تماماً بالرغم من وجود الشركات العالمية التى تود الاستثمار في هذا الجانب علماً بأن المواد الخام متوفرة لذلك.

البحث اثبت عدم قيام صندوق قومي لدعم الرياضة والذي من المؤمل ان يتم تمويله من خلال:

فرض رسوم على بعض السلع كالتبغ وخلافه.

اعتماد نسبة من ميزانية ارباح الاعمال في شكل تبرع لدعم الرياضة والمؤسسات الاقتصادية والشركات.

الاستثمار الرياضي في كل الدول يتم عبر الاعفاءات والامتيازات التفضيلية للصناعات الرياضية واستيراد المعدات التي تشجع على الرياضة وهذا لم يتم في الماضي بالرغم من الحاجة اليه.

قامت الكثير من المحافظ التمويلية عبر القطاع المصرفي ولكن بكل أسف لم يتم ذلك في القطاع الرياضي كما لم يتم إنشاء مصرف رياضي متخصص تساهم فيه الدولة والاندية والجمهور ويقوم بالتمويل المتوسط وطويل الاجل.

بالرغم من ان قطاع الرياضة يشكل مكوناً حيوياً من مكونات التنمية الاجتماعية في البلاد وتوجد فرص حقيقية للاستثمار في السودان تحتاج للاستغلال من قبل القطاعين الخاص والاجنبي وللأسف لم يتم ذلك.

كما ان الطابع الاهلي للمشروعات الرياضية هو المسيطر وان تطبيق الفكر التجاري على مشروعات القطاع الرياضي الذي يحتاج لجهد ورؤية معينة من قبل القائمين على الرياضة لم يُعط الجهد اللازم.

كما ان هنالك قصور في فهم مفهوم الاستثمار الرياضي في الخطط والمشروعات الرياضية والنظرة المستقبلية.

أثبت البحث ان آليات حشد الموارد المالية بصورتها الحالية غير قابلة للاستمرار وان طريقة حشدها واستخدامها تتسم بعدم الشفافية.

وبالرغم من ان الدور الاقتصادي والاجتماعي في جانب الرياضة يعتبر جانب مهم وان الاهتمام به من الاولويات الا ان ذلك لم يتم في الماضي.

نستنج من البحث ان دور الدول في الرياضة اصبح مهماً جداً وصارت الامم تتسابق عليه وتتنافس في الفوز باستضافة البطولات الكروية والأولمبية ولابد من الاهتمام بهذا الجانب أسوة ببقية الدول.

وضح ان دور الاندية الرياضية اصبح مهماً جداً في التطور الرياضي على مستوى الدول وكلما كان النادي يملك امكانات مالية واستثمارية كبيرة كلما اثر على مستوى الدولة بشكل عام الامر الذي يحتاج الى وقفة تقييم في السودان.

وضح من البحث ان الاندية التى اعتمدت على امكانياتها الذاتية كان دورها ضعيفاً بعكس التى تملك فكراً استثمارياً.

وضح ايضاً ان اداء الادارات المتطوعة ضعيف اذا ما قورن بالادارات في شركات المساهمة والتى تختار بعناية لان هنالك محاسبة من الجمعيات العمومية التى تضع وتجيز الميزانيات.

من نتائج العينات ثبت ان الاندية التى مارست الاحتراف واستجلاب لاعبين محترفين وتصدير لاعبين وطنيين محترفين احرزت تقدماً فنياً ومالياً جيداً بما تكتسبه من خبرة في هذا المجال.

من الاستنتاجات المهمة للبحث ان اشتراك القطاع الخاص والاجنبي في الاستثمار الرياضي يعطي نتائج طيبة وكلما تم تذليل الصعاب من جانب الدولة في البنيات الاساسية كلما كانت النتائج طيبة.

جذب رأس المال الاجنبي وتذليل الصعاب ومنحه التسهيلات وتقصير الظل الادارى للحصول على الترخيصات لم يكن حاضراً لذا نجد ضعف بيّن في ذلك.

اثبت البحث ان تعصب اللاعبين وعدم التعاون بين الاتحادات والفرق الرياضية وعدم الاهتمام باعداد اللاعبين يؤثر سلباً على الاداء الرياضي.
كما وضح ان هنالك رياضات مثل كرة السلة والكرة الطائرة وألعاب القوى والألعاب الفردية لم تُعط الاهتمام اللائق بها واهمل الاستثمار فيها بالرغم من انها توفر مناحي النجاح الكبير فيها.

ثانياً: التوصيات:

توصل البحث الى التوصيات الآتية:

1. إعادة النظر في قانون ولوائح الرياضة على المستويين الاتحادي والولائي.
2. وضع خطة سنوية منبثقة من الخطة الاستراتيجية (2007 – 2025) والالتزام بهذه الخطة عى المستويين الاتحادي والولائي ولابد من ان تحتوي على تسيير النشاط والجانب الانمائي.
3. تأهيل ماهو قائم من استادات وملاعب وصالات في سني الخطة الاستراتيجيةعلى ان تكون هناك خطة وجداول زمنية للتنفيذ.
4. خصخصت بعض المنشئات جزئياً او كلياً ويمكن اتباع نظام البوت BOOT (أبني، أملك، وشغل، وحول الملكية). وذلك لتخفيض الصرف الحكومي والحصول على عائد مستقبلاً.
5. بناء استادات في جميع مدن السودان وإكمال المدينة الرياضية والتفكير الجاد في عمل صالات مغطاة لرياضة السيدات وانشاء أحواض سباحة في كل المحليات والاستفادة من النيل بطريقة هندسية لتعليم السباحة كل هذه المنشئات يمكن ان تدار على المستوى التجاري فالعائد مضمون اضافة الى المكاسب الأخرى.

6. انشاء المجلس الاعلى للرياضة على مستوى السودان على ان تكون الولايات ممثلة فيه، لمنع الازدواجية والتضارب في الاختصاصات والمصالح
7. تشجيع الاستثمار في الرياضة عموماً وتقديم التسهيلات لجذب استثمارات لشركات عالمية مثل شركة (بوما، أديداس) وإعفاءها من ضرائب الارباح لفترات طويلة.
8. انشاء المصرف الرياضي تشارك في رأس ماله وزارة المالية ووزارة الشباب والرياضة والمؤسسات والاشخاص على ان يدعم سنوياً من فائدة ارباح بعض الشركات.
9. انشاء صناديق او محافظ تمويلية ترتبها وزارة الشباب والرياضة مع وزارة المالية وبنك السودان وبعض البنوك التجارية.
10. تخفيض او اعفاء المعدات الرياضية من الجمارك والرسوم الاخرى.
11. الاستفادة من علاقات الاتحاد العام بالمؤسسات الدولية والقارية والاقليمية وكذلك اللجنة الاولمبية في تطوير العمل الاداري والفني واستقطاب الدعم للرياضة.
12. تعفى الفرق القومية التي تمثل السودان من الرسوم الحكومية مثل رسوم المطارات والموانئ واعطاء تخفيضات في الناقل الوطني (الخطوط الجوية السوداني).
13. تحويل الاندية الكبيرة ذات الثقل الجماهيري الى شركات مساهمة عامة يكون اصحاب الاسهم فيها أعضاء النادي وتعالج النواحي القانونية مع الدولة ويطرح رأس المال كأسهم في سوق الاوراق المالية على ان تكون قيمة السهم مناسبة للاعضاء حتى يساهموا في تمويل انديتهم والاحتفاظ بعضويتهم في الجمعية العمومية.

14. استنباط مصادر دخل غير تقليدية مثل التسويق والرعاية وتنظيم بطولات وألعاب لتعود على النادي والاتحاد بعوائد كبيرة.
15. السير في تنظيم البطولات المحلية وتطويرها حتى تشكل مصادر دخل للقطاعات الرياضية المختلفة.
16. دعم مالية الإتحادات التابعة للجنة الاولمبية من الدعم الأولمبي العالمي.
17. البحث عن مصادر دخل لتمويل الألعاب والمنافسات المحلية والاقليمية والقارية والعالمية.
18. محاولة الاستفادة من العوائد الضخمة التي تدرها الدورات الاقليمية والعالمية وذلك لاستضافة دورات مماثلة.
19. طلب المعونة المادية والفنية لإنشاء الصالات والمدن الرياضية وإستجلاب المدربين لتطوير الألعاب المحلية وخصوصاً ألعاب القوى والفرق الأولمبية والتي يمكنها الإتيان بعوائد ضخمة.
20. اصلاح ادارات المشروعات الرياضية وتطويرها لتواكب الاسلوب التجاري في مجال حشد وتوظيف الموارد.
21. تعظيم مفهوم الشفافية وابراء الذمم في المشروعات الرياضية عن طريق الافصاح العام للميزانيات السنوية لهذه المشروعات.
22. ضرورة تنمية الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي من خلال المؤسسات الرياضية للمستثمرين والمسؤولين في مجالات التربية البدنية والرياضة والاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية ويفضل ان تقوم به شركات وليس الأفراد.
23. ضرورة وضوح أهداف المؤسسات الرياضية فيما يخص الهواية والاحتراف.
24. ضرورة تحديد سياسة واضحة للاستثمار بالمؤسسات الرياضية من قبل الجهات المسئولة عن الرياضة.

25. ضرورة توافق أهداف المؤسسات الرياضية مع السياسات في قطاع الرياضة.
26. أ. ضرورة وجود مراكز معلومات لاجراء دراسات الجدوى للمشروعات الخاصة بالاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
27. ب. تحديد انواع واشكال الاستثمار الرياضي للتعرف على دور الجمهور.
28. وجود تنسيق وتعاون بين المؤسسات الرياضية المختلفة في الاستثمار الرياضي "خطط مشتركة".
29. التخلص من المعوقات الادارية وتطبيق مبدأ اللامركزية.
30. اختصار الاجراءات اللازمة لتأسيس مشروعات الاستثمار الرياضي.
31. وجود جهاز إداري للاستثمار الرياضي والتسويق الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
32. تواجد خطة استثمارية رياضية بالمؤسسات الرياضية.
33. هـ. الحد من التدخل الحكومي في المؤسسات الرياضية.
34. وجود القوانين واللوائح والقرارات التي تشجع وتحفز الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
35. توفر الاساليب المختلفة لتحفيز وتشجيع المستثمرين في هذا المجال.
36. وضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
37. توافر مصادر التمويل المختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
38. زيادة الموارد المخصصة للاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.
39. توافر الائتمان من قبل وزارة الشباب والرياضة للبنوك في حالات الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية وذلك باتاحة الفرص للاقتراض من البنوك.

40. **ضرورة وجود مخصصات للاستثمار الرياضي بالموازنة ووجود نظام مالي للاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.**
41. **إقناع البنوك بأهمية الاستثمار الرياضي.**
42. **ضرورة توافر المنشئات والادوات والاجهزة اللازمة المناسبة لتشجيع الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.**
43. **الاهتمام بالاعلام لابراز أهمية دور الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية للارتقاء بمستوى الرياضة وزيادة الدخل القومي.**
44. **أوصى بافساح المجال لدراسات متخصصة مستقبلاً.**

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الزعيم الأزهرى

كلية الدراسات العليا

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

إستبيان

العوامل الإقتصادية المؤثرة على أداء قطاع الرياضة في السودان

إعداد الباحث/ أحمد عبدالله دوله **إشراف/أ.د/ حسن كمال الطاهر**

*** معلومات هذه الإستمارة للإستخدام العلمي فقط**

استبيان اقتصاديات الرياضة

(1) وضع البنيات الأساسية للرياضة في السودان:

☐ ضعيف ☐ وسط ☐ جيد ☐ ممتاز

(2) ما هو تقييمك للدور الاقتصادي والاجتماعي للرياضة في السودان:

☐ ضعيف ☐ وسط ☐ جيد ☐ ممتاز

(3) ما هو تقييمك لدور الدولة في الرياضة:

☐ ضعيف ☐ وسط ☐ جيد ☐ ممتاز

(4) الإدارات التي اعتمدت على اموالها الذاتية في ادارة الاندية كان أداؤها:

☐ ضعيف ☐ وسط ☐ جيد ☐ ممتاز

(5) الادارات المتطوعة في قطاع الرياضة أداؤها:

☐ ضعيف ☐ وسط ☐ جيد ☐ ممتاز

(6) أثر الاحتراف في تطوير الرياضة:

☐ **ضعيف** ☐ **وسط** ☐ **جيد** ☐ **ممتاز**

(7) دور الاستثمار في الرياضة:

☐ **ضعيف** ☐ **وسط** ☐ **جيد** ☐ **ممتاز**

(8) أنسب الصيغ لتطوير الاستثمار في الرياضة:

أ- اشراك القطاع الخاص

ب- الدولة فقط

ج- رأس المال الاجنبي

(9) السلبيات التي تؤثر على الأداء الرياضي:

أ- تعصب المشجعين

ب- عدم الاهتمام باعداد اللاعبين

ج- عدم التعاون بين الاتحادات والفرق الرياضية

(10) ما هي برأيك الأنشطة التي يجب التركيز عليها؟

أ- ....

ب- ....

ج- ....

الخاتمة

تتناول هذه الدراسة اقتصاديات الرياضة وآثارها على تطوير الرياضة من حيث البنيات الأساسية خصوصاً في الدول النامية. وتتلخص مشكلة الدراسة في ضعف الأنظمة الرياضية المتمثلة في الاتحادات والاندية مما ادى الى ضعف في العائد من دخول المباريات مع ارتفاع تكلفة كوادر التدريب وتكلفة التنافس الخارجي وعدم الاهتمام بالانتاج الصناعي. وتأتي أهمية البحث من منطلق اهمية الرياضة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً اسوة بما يجري في العالم. اهم اهداف هذه الدراسة هي تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على تطور القطاع الرياضي في السودان ووضع السياسات والحلول للمشاكل الاقتصادية التي تؤثر على الاداء الرياضي. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقراني والاحصائي. اعتمدت على بيانات موثقة من مصادر رسمية مثل ميزانيات الاندية والاتحادات. اعتمدت الدراسة على عينة محكمة من ذوي الخبرة. وتتمثل أهم نتائج الدراسة في تحويل الاندية الى شركات مساهمة ومع قيام مصرف رياضي يضطلع بتمويل كل الشأن الرياضي. وخلصت الى أهمية إستنباط موارد مالية ضخمة تقود الى تحسين ظروف الممارسة الرياضية وتأسيس البنيات الأساسية وتوفير المداخيل اللازمة لترقية الاجهزة الفنية والارتقاء بمستوى اللاعبين. اضافة الى الحاجة الى التنسيق بين القطاع الأهلي والحكومي لدعم الرياضة وتأسيس بنياتها، اذ يشكل قطاع الرياضة مكوناً حيوياً من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتوجد فرص حقيقية للاستثمار الرياضي في السودان تحتاج للاستغلال من قبل القطاعين الخاص والأجنبي. ومن اهم التوصيات إعادة النظر في قانون ولوائح الرياضة على المستويين الاتحادي والولائي ووضع خطة سنوية منبثقة من الخطة الاستراتجية (2007م-2025م) وتأهيل ما هو قائم من استادات وملاعب وصالات في سني الخطة الاستراتيجية وخصخصة المنشآت جزئياً أو كلياً ويمكن اتباع النظام

الاقتصادي البوت (أبني – امتلـك - شـغل - وحـول المكليـة) وذلـك لتخفـيض الصرف الحكومي والحصول على عائد مسـتقبلاً. مـن المهـم جـداً انشـاء المجلـس الاعلى للرياضة على مستوى السودان علـى ان تكـون الولايـات ممثلـة فيـه لمنـع الازدواجية والتضـارب في الاختصاصـات والمصـالح وتخفـيض واعفـاء المعـدات الرياضية من الجمارك والرسوم الاخرى واستنباط مصادر دخل غير تقليديـة مثـل التسويق والرعاية وتنظيم بطولات والعاب تعود بعائد كبير.

The problem facing sports at the economic level is represented in building stadium and Sport Cites, manufacturing equipment for sports, training, marketing and television transmission, especially in the Third World Poor countries. This is due to their meager facilities and resources. There are a number of requirements in this field which are faced with the meager facilities at state level as well as at the level of Sports Clubs and individuals. The problem in Sudan can be summed up in the weakness of Sports systems, weak expenditure at club levels, weak revenues of the matches held and the negligence towards manufacturing sports tools and equipment, the high cost of sports equipment, the weak sports marketing and revenues from transmission of matches as well as high cost of training wages of trainer cadres together with the cost of external competition.

The significance of this research comes due to what sports had ended up to in respect of economic and social importance, and due to the rise in the cost of running sports activities as National teams as well as clubs. It had become necessary for sports in the Sudan to keep up with what goes on in the world. Sports have and economic

effect which, if properly invested, shall promote sports and their economic role. The research aims at specifying the economic variables which affect the development of the Sports Sector in the Sudan, and arriving at solutions for the economic problems which affect sports performance, in addition to proposing some economic polices to promote the Sports Sector.

The research had adopted the descriptive, analytical methodology and the intuitive analytical and statistical methodology for the description and interpretation of the problem, prior to issuing evaluation solutions from the reality of sports economy in the Sudan. The research had depended also on certified statements from official sources such as budgets of clubs and associations and on their analysis. It had also taken a sample from experienced circles.

Among the most significant results arrived at was the fact there were no organizational structures for sports education in the Sudan before 1955. That was due to the lack of sports laws and regulations which organization sports activities. Instead, Sport corporations were registered as social organizations according to the Local Governments Law. In addition to that there was a great need for creating large financial resources to lead towards improving condition for sports practice, establishing infrastructures and providing the inputs necessary for promoting the technical organs and promoting players abilities. In addition to that, there is need for coordination the Native and Government Sector for supporting sports and establishing its structures. This is necessary because the sports sector represents as vital component for social development in the country, and

there are real opportunities for investment in the Sudan to be exploited by both Private and foreign sectors.

Among the important recommendations arrived at by research is the re-assessing of the sports Law and Regulations at Federal and State levels, and setting an annual plan derived from the 2007-2025 strategic plan, and rehabilitation of the already established stadiums, playgrounds and halls, within the Strategic Plan years and partial or total privatization of establishments. It is possible to adopt the "BOOT" system (Build, Own, Operate and Transfer ownership), to reduce Government expenditure and obtain future revenues.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. حسن احمد الشافعى، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة – الاسكندرية، 2004م.
2. خليل عثمان، مدخل لدراسة قضايا قطاع الرياضة في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، يونيو 2006.
3. زهران السيد، المهارات الفنية للبطولة العالمية في كرة القدم، الناشر: شركة الجلال للطباعة، الاسكندرية 2004م.
4. شمس الهدى ابراهيم ادريس، كرة القدم السودانية أزمات مصنوعة من المسئول، الطبعة الاولى، المكتبة الوطنية السودان الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، يونيو 2008.
5. عزت محمود كاشف، اقتصاديات التربية البدنية والرياضية، الناشر: مكتبة النهضة المصرية القاهرة، جامعة حلوان 1996.
6. نصر الدين عباس جكسا، نصر الدين عباس جكسا والاهداف الذهبية، مطبعة جامعة الخرطوم، 2005م.

ثانياً: التقارير الرسمية:

a. الاتحاد العام لكرة القدم السودانى، ميزانيات الاتحاد العام – الهلال والمريخ، 2005-2006م.

b. المجلس القومى للصحافة والمطبوعات الصحفية، تقرير اعمال المجلس السنوى للصحافة والمطبوعات الصحفية، الخرطوم، 2004 – 2008.

c. بنك الاستثمار المالي، نشرة بنك الاستثمار المالي، الخرطوم، أغسطس 2005م.

d. تلفزيون السودان، تقرير وإحصائيات تلفزيون السودان السنوي، السودان.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. سر الختم ابوعوف، دراسة تحليلية للهيكل التنظيمي للتربية الرياضية في الاتحادات والاندية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة حلوان، غير منشور، 2005م.
2. عادل عبدالعزيز الفكى، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة دكتوراة مقدمة الى جامعة الزعيم الازهري، غير منشور، 2003م.

رابعاً: الاوراق العلمية:

1. احمد ابو القاسم هاشم، ورقة تمويل النشاط الرياضي 2005م.
2. حامد الأمين أحمد، ورقة تمويل الرياضة الى صناعة تولد آلاف فرص العمل، شركة الرواد للخدمات المالية، 2006م.
3. عادل عبدالعزيز الفكى، الانفاق الحكومى على الرياضة في السودان، ورقة مقدمة للاتحاد العام، 2007م.
4. فتح الرحمن على محمد صالح، ورقة آليات حشد الموارد المالية لتحويل قطاع الرياضة في السودان، 2005.

خامساً: التوثيق الالكتروني:

1. الموقع الالكتروني للاتحاد الدولى لكرة القدم www.fifa.com.
2. سامي غالي، المدونات المكتوبة على الانترنت، 2007م.

المراجع باللغة الانجليزية :

Books:

1. **Chris Gratton & Peter Taylor Economics of sport & Recreation E & F.N Sport London & N.Yourk, 2000.**
2. **Hans Wester & Aaron Smith Sport In the Global Market Place Palgrave Maculkan 2003.**
3. **The Ball is Round, A global History of Football, David GoldBlatt Penguin Books, 2007.**
4. **The Business of Sport Management, John Beech & Siman Chakwich FTP rentce Hall, 2000.**
5. **The Changing Face of the Football Business Supporters Direct Sean Hamin, Jonathan Michie, Chritine Oghton and Steven Warby Frank Cass London: Portland, or 2006.**
6. **The Economics of Football Stephen Dobson and John Goggard Cambridge University Press 2001.**
7. **Sport Business in the Global Marketplace: Hans wostenball & Aanan Suith Foreword by: Kevin Robents: Sport Business International: Plagrave Macwlan, 2003.**
8. **Sir Bobby Charlton, The Autobiography my Manchester United Years, with James Lawton.**

الفهرست

فهرســــت الجداول

فهرســــت الأشكال

[1]- الموقع الالكتروني للاتحاد الدولى لكرة القدم "فيفا"، بتاريخ 2010م.